الأعمال الخاصة

مكتبة الأسرة ٢٠٠٠

مهرجان القراءة للجميع

عشر سنوات

2000

مرسى عطا الله

التغيير فى عصر مبارك

من فلسفة الصدمات الكهربائية إلى منهج التأنى والحساب الدقيق

الهيئة المصرية العامة للكتاب

التغيير فى عصر مبارك

لوحة الغلاف

اسم العمل الفني: بورتريه السيد الرئيس
التقنية: تصوير فوتغرافى ملون
المقاس: ٣٥ × ٥٠سم

للكاميرا سحر خاص لايمكن إغفاله بحال من الأحوال، .. وقد مر التصوير الفوتغرافى بمراحل عديدة، وإلى عهد قريب كان المصور يقوم بتلوين التصوير يدويا، مستخدماً ألوان الدفاتر الورقية، وهى ألوان معالجة كيميائياً بحيث تمتزج مع چيلاتنا الصور الفوتغرافية، وتثبت تلقائياً متحدية عوامل التعرية من رطوبة وحرارة وما شابه، .. والآن وصل التصوير الملون إلى درجة عالية من الجودة لايمكن إنكارها. وفى الصورة المنشورة للسيد الرئيس دلالة واضحة على ما وصل إليه التصوير الملون من تقنية لاتبارى ودرجات لونية تفوق الخيال روعة ورصانة.

محمود الهندى

التغيير فى عصر مبارك

من فلسفة الصدمات الكهربائية
إلى
منهج التأنى والحساب الدقيق

مرسى عطا الله



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٠
مكتبة الأسرة
برعاية السيدة سوزان مبارك
(الأعمال الخاصة)

التغيير فى عصر مبارك

مرسى عطا الله

الغلاف

والإشراف الفنى:

الفنان : محمود الهندى

المشرف العام :

د. سمير سرحان

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة الإدارة المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم

«كتاب لكل مواطن ومكتبة لكل أسرة» تلك الصيحة التى أطلقتها المواطنة المصرية النبيلة «سوزان مبارك» فى مشروعها الرائع «مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة» والذى فجر ينابيع الرغبة الجارفة للثقافة والمعرفة لشعب مصر الذى كانت الثقافة والابداع محور حياته منذ فجر التاريخ.

وفى مناسبة مرور عشر سنوات على انطلاق المشروع الثقافى الكبير وسبع سنوات من بدء مكتبة الأسرة التى أصدرت فى سنواتها الست السابقة «١٧٠٠» عنواناً فى حوالى «٣٠» مليون نسخة لاقت نجاحاً واقبالاً جماهيرياً منقطع النظير بمعدلات وصلت إلى «٣٠٠» ألف نسخة من بعض إصداراتها.

وتنطلق مكتبة الأسرة هذا العام إلى آفاق الموسوعات الكبرى فتبدأ بإصدار موسوعة «مصر القديمة» للعلامة الاثرى الكبير «سليم حسن» فى «١٦» جزءاً إلى جانب السلاسل الراسخة «الابداعية والفكرية والعلمية والروائع وامهات الكتب والدينية والشباب» لتحاول أن تحقق ذلك الحلم النبيل الذى تقوده السيدة: سوزان مبارك نحو مصر الأعظم والأجمل.

د. سمير سرحان

هذا الكتاب.. لماذا؟

لابد أن أعترف بأن اختيارى لمنهج التغيير فى عصر مبارك عنوانا لهذا الكتاب يرجع فى الأساس إلى وجود احساس عام يطالب الرئيس بأن يكون عام ٢٠٠٠ الذى تستهل به قرنا جديدا وألفية جديدة هو عام الإنطلاق نحو التغيير الواسع والشامل من أجل ضمان عملية التجديد الضرورية لدماء العمل الوطنى.

وليس معنى ذلك أن سنوات حكم الرئيس مبارك الـ ١٩ (١٩٨١ - ٢٠٠٠) كانت خلوا من التغيير وإنما كانت هناك حسابات وضرورات فرضت منهج التريث والحذر والتأنى لكى تجىء نتائج الإصلاح السياسى والإقتصادى والإجتماعى الشاملة بأقل نتائج ممكنة وأقل خسائر متوقعة تحت رايات الإستقرار اللازمه لتجنيب العمل الوطنى مخاطر الآفة المزمنة المتمثلة فى ارتباك البرامج والخطط والمشروعات مع كل تغيير يحدث فى المستويات القيادية المنوط بها مهمه انجاز هذه البرامج.

والآن وقد عبرنا مع مبارك - وتحت أقصى درجات الأمان - كل مراحل الإصلاح بنجاح فقد بات من حق الجماهير أن تتطلع الى التغيير بمنهج جديد يكون أسرع إيقاعا وأكثر ملاءمة لمتطلبات التجديد بفكر جديد ودماء جديدة مع بداية قرن جديد.

وأظن أننا فى الطريق.

وأظن أيضا أن التغيير سوف يتم بكل أدوات الحساب العلمى الدقيق وليس بأسلوب الصدمات الكهربائية الذى كان سائدا قبل عصر الرئيس مبارك!

التغيير قادم بعد أن نضجت كل أسبابه ومقتضياته السياسية والاقتصادية والنفسية.

وتلك مجرد إشارة ودعوة لمطالعة الصفحات التالية.

«المؤلف»

كلمة البداية

ليس هناك ما هو أصعب من أن يحاول الكاتب اختصار مسيرة بناء واستقرار وتنمية وطن بأسره في سطور فصل من كتاب يضطر فيه إلى إختزال أحداث وإختصار مواقف والإكتفاء بمجموعة عناوين، خصوصا وأنه من غير الممكن أن يتحدث أحد - بأمانة - عن الرئيس مبارك بعيدا عن بصماته التي تغطي كل شبر من أرض مصر.

وربما يكون مفيدا أن أشير في البداية إلى بعض الجوانب المهمة في شخصية الرئيس مبارك والتي جمع كل الذين عملوا معه أو تعاملوا معه، على أنها ثوابت راسخة في منهج تعامله مع القضايا والأحداث في جميع مواقع المسئولية التي تولاها سواء في الحياة العسكرية أو الحياة المدنية، لأن التدقيق في قراءة هذه الجوانب يساعد على فهم فلسفة الصبر والصمت والهدوء التي تحكم ركائز سياسة مصر في عهده.

ولعل أبرز سمات الرئيس أنه يضع المصلحة العامة فوق أى اعتبار آخر، فلا مجال للاستلطاف أو الهوى، ولا مساحة للانفعال أو الغضب، لأن الأمر فى البداية والنهاية يتعلق بمصلحة شعب ومصير أمة.

ثم إنه رغم صراحته المعهودة وقلبه المفتوح الذى يتسع لجميع الآراء والاتجاهات، إلا أن هذه الصراحة لديها نقطة ضوء أحمر فى داخله، عندما يتعلق الأمر بما تستوجب المصلحة كتمانه أو عدم إذاعته إلا فى التوقيت المناسب، وهو ذات المنهج الذى يحكم اعتبارات ومواصفات الاختيار للمناصب الكبيرة، حيث يحتفظ وحده بسرها وليس بمقدور أحد مهما كان قريبا منه، أن يعرف توقيت اقدامه على أى تغيير لأن ذلك يعتمد على حساباته الدقيقة التى يجريها وحده فى ضوء ما لديه من معلومات وتحت مظلة من الصبر وهدوء الأعصاب.

وقد يتصور كثيرون – أحيانا – أنهم قد كشفوا ما ينتوى الرئيس أن يفعله اعتمادا على عبارة قالها فى حديث أو مداعبة ألقى بها فى اجتماع عام، ثم سرعان ما يكتشفون أنهم لم يخدعوا أحد سوى أنفسهم، لأن منهج الحكم فى عصر مبارك لا يسمح بظهور فئة «العالمين ببواطن الأمور»!

وأيضا أن كثيرين توهموا فى البداية أنهم يستطيعون أن يتنبأوا برد فعله تجاه حدث بعينه، أو أن يتنبأوا بما ينتوى عمله مستقبلا، ثم اكتشفوا أنهم يحرثون فى البحر، لأن مبارك تحكم قراره إزاء كل حدث

اعتبارات متغيرة، فما يصلح فى موقف معين قد لا يصلح لمثيله قياسا على الظروف المحيطة ومقتضيات الصالح العام للوطن والمواطن المصرى.

* * *

والحقيقة أن هذه الصفات الفريدة التى تحملها شخصية الرئيس مبارك والتى جعلت منه زعيما فى وطنه ورجل دولة على مستوى العالم كله ليست وليدة اليوم، ولا هى فقط من مقتضيات المنصب الرفيع الذى يشغله، وإنما هى جزء أساسى من تكوينه الشخصى وبنائه النفسى على امتداد مشوار عمله.

ان كل رفاق المشوار خصوصا فى مرحلة حياته العسكرية يجمعون على أنه كان متميزا وسط كل زملائه بالالتزام الدقيق بالمواعيد حتى أنه عندما أصبح فى موقع القائد بدءا من قائد أسراب ومرورا بقائد الكلية الجوية ورئيسا للأركان وقائدا عاما للقوات الجوية، كان الذين يعملون معه قد اعتادوا أن يضبطوا عقارب ساعاتهم عند موعد حضوره الذى لم يتأخر عنه ولو لثانية واحدة فى أى يوم.

وكان هناك اجماع بين كل الذين تعامله معه فى سلك العسكرية المصرية أنه يملك مقومات قيادية فريدة لأنه يجمع بين الحزم والجدية ولديه حرص وإصرار على الوصول برجاله إلى أرفع مستويات الأداء القتالى ودون إغفال للبعد الإنسانى، فهو فى النهاية صديق للجميع يفتح قلبه لهم ويحاول أن يحل مشاكلهم أولاً بأول.

ولعل التقرير السرى الذى كتبه عنه قائد الكلية الجوية عام ١٩٥٩ اللواء مدكور أبوالعز عن الفترة من أول يوليو عام ١٩٥٨ وحتى نهاية يونيو ١٩٥٩ هو خير شاهد على أن مقومات القيادة قد ولدت مع مبارك مبكرا.. فالتقرير يقول بالحرف الواحد: أن الضابط الطيار محمد حسنى مبارك يقوم بواجبه على أكمل وجه كأركان حرب للكلية الجوية وكقائد سرب فى الوقت نفسه، ولديه دراية بالأعمال الإدارية، وقدرته على الاشراف كبيرة جدا، ويمتاز بالضبط والربط، وهو ضابط ممتاز من جميع الوجوه وأتوقع له مستقبلا باهرا».

ولأن المسألة ليست مجرد مصادفة، وانما تنطلق من عطاء لا ينقطع، فقد اتجهت إليه عين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى أصعب أوقات الهزيمة بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ ولم يجد سواه لكى يسند إليه مهمة إعادة بناء القوات الجوية من نقطة الصفر، وتكليفه بقيادة الكلية الجوية لكى يدخل فى سباق مع الزمن من أجل إعداد جيل جديد من الطيارين المقاتلين الذين سيتحملون عبء محو عار الهزيمة ونيل شرف النصر ورد الاعتبار.

ولعل ما حققه اللواء محمد حسنى مبارك من انجازات تفوق الخيال فى موقع قائد الكلية الجوية فى الفترة ما بين نوفمبر ١٩٦٧ إلى يونيو ١٩٦٩ «أقل من عامين» هو الذى دفع الرئيس عبد الناصر إلى أن يرتقى به إلى موقع أكثر تقدما، لكى يكمل ما بدأه فى الكلية الجوية، وذلك باسناد منصب رئيس أركان القوات الجوية إليه فى ٢٣ يوليو ١٩٦٩ خلال أصعب مراحل القتال الشرس فى أثناء حرب الاستنزاف،

والتى تروى سجلاتها أن مبارك كان أول من اكتشف خطة الخداع والاستدراج التى تنفذها الكمائن الإسرائيلية لقواتنا الجوية فى أثناء حرب الاستنزاف وأنه عرض الأمر على الرئيس عبد الناصر.. ومنذ هذا التاريخ لم تقع طائرة مصرية مقاتلة واحدة فى أى كمين جوى.

ولا أظن أنه يخفى على أحد من الذين عاشوا وعايشوا هذه الفترة العصيبة من تاريخ مصر فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ وخلال مراحل الاستعداد الجادة لحرب أكتوبر أن الرئيس الراحل أنور السادات عندما بدأ الاستعداد الحقيقى والنهائى للمعركة بادر باتخاذ أول وأهم قرارات التغيير فى القوات المسلحة بإسناد قيادة القوات الجوية إلى اللواء محمد حسنى مبارك فى ٢٣ ابريل عام ١٩٧٢ بالاضافة إلى تعيينه نائبا لوزير الحربية. ثم جاءت بعد ذلك خطوة التغيير الواسعة على مستوى قمة المؤسسة العسكرية بأكملها فى أكتوبر ١٩٧٢ بتعيين الفريق أحمد اسماعيل على وزيرا للحربية بعد إقالة الفريق أول محمد أحمد صادق.

وقد كشف الرئيس السادات ملابسات هذا التغيير بعد أن تحقق النصر العظيم فى أكتوبر ١٩٧٣ وقال بالحرف الواحد: «ان عينى لم تقع على غيره عام ١٩٧٢ لكى يتولى قيادة قواتنا الجوية ويقودها إلى النصر وشرف الثأر من هزيمة عام ١٩٦٧»

* * *

وكما كانت معظم درجات الصعود السابقة على سلم المسئولية بغير طلب أو سعى من جانبه، فوجىء باختيار الرئيس السادات له فى ١٦ ابريل عام ١٩٧٥ ليكون نائبا لرئيس الجمهورية.

وكانت أسباب السادات فى هذا الاختيار الذى فاجأ به الجميع وأولهم مبارك، واضحة وضوح الشمس فى ذهنه، وقد حددها بنفسه قائلا: «لقد اخترته نائبا لى ليس لكونه طيارا أو قائدا للقوات الجوية، أو أحد قادة أكتوبر، فكل هذه الاعتبارات لم تغب عن بالى.. ولكنى اخترته قبل هذه الاعتبارات لأنه يمثل جوهر الإنسان فى وطننا وهو المقاتل المصرى بأصالته وقدراته وخبرته.. وفى كل حياته كان يواجه الموت بل يقتحم الموت ليحمى لنا الحياة.. وباختصار فإنه يمثل جيل أكتوبر الذى أريد له أن يتقدم نحو مواقع القيادة العليا للدولة حتى يصبح هذا الجيل ممثلا ومعبرا عن روح وبيئة ومناخ السادس من أكتوبر.. يوم تخطت قواتنا المسلحة باسم الشعب والأمة كل عوائق وأسوار المستحيل».

وإذا كانت كل درجات الصعود على سلم المسئولية فى طول مشوار حياته قد جاءت انعكاسا لتقدير قادته ورؤسائه وكانت دائما تجيئه بشكل مفاجىء ليس واردا على ذهنه، فإن القدر كان يخفى له مفاجأة أكبر لكى يصعد إلى موقع رئيس الجمهورية بعد استفتاء شعبى أسفرت نتيجته عن ٩٨,٦٤ ٪ من مجمع الذين أدلوا بأصواتهم فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ .

كانت نتيجة الاستفتاء وأيضا نسبة الحرص على المشاركة فى التصويت بصورة لم تشهدها أية انتخابات سابقة، بمثابة اعلان واضح من شعب مصر على ضرورة الخروج بسرعة وأمان من تداعيات حادث المنصة الذى راح ضحيته الرئيس السادات يم ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

وكانت نتيجة الاستفتاء تعكس بوضوح ثقة الجميع فى القائد الجديد الذى تعرفوا عليه كأحد أبرز رموز حرب أكتوبر وأكثرهم تعبيرا عن القدرة على التعامل مع أعتى المناصب وأشد الأزمات.

ويقينا فإن السنوات الست التى قضاها نائبا للرئيس، زادت من تعرف الناس عليه خصوصا أن أداءه السلس الهادىء أعطى انطباعا صادقا بقدرته الهائلة على تحمل المسئولية.

وربما لهذه الأسباب مجتمعة لم يشعر الناس بأية هزة أو قلق مع قدوم رئيس جديد – كما هو متوقع دائما، خصوصا وان حادث المنصة كان من البشاعة التى يمكن أن تزلزل الجبال الصامدة – فقد نقل الرئيس الجديد مبادئه التى آمن بها طوال مشوار حياته إلى ميدان السياسة وأصبحت ملامح سياسته واضحة بغير لبس: الجدية والطهارة والاستقامة وتطابق القول مع الفعل والعمل بروح الفريق، والالتزام بالقانون وعدم المحسوبية وتواصل الأداء بلا انقطاع والاعتماد على التخطيط.

ورغم صعوبة التركة التى ورثها، فإن أحدا لم يشعر بأننا نواجه المستحيل، وكذلك لم يشعر أحد بأن الرئيس الجديد يبيع الأوهام ويزرع الآمال الفارغة .. وإنما كان منهج تعامله مع التركة الموروثة باتزان وعقلانية بعيدا عن التهوين أو التهويل.

وبغير ضجيج بدأ مبارك يبعث من خلال أعماله ومواقفه وتصرفاته رسالة إلى عقول وضمائر الناس مفادها أن الغاية الكبرى عنده هى اعادة بناء مصر لكى تكون دولة قوية.

وبالحساب الدقيق الذى درج عليه طوال حياته راح مبارك يوازن بين المتطلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التى تشكل ركائز النهضة الكبرى المرجوة لمصر.

وكان لا بد من البدء بالاطمئنان إلى توفير أجواء الاستقرار التى بدونها يستحيل الحديث عن ديمقراطية سياسية أو نهضة اقتصادية أو اصلاح اجتماعى أو بعث ثقافى وحضارى.

ومن أرضية الاستقرار الأمنى أعطيت الأولوية للاستقرار الاجتماعى والسياسى والاقتصادى معا من خلال معادلة صعبة توفق ما بين حق الشعب فى حياة ديمقراطية سليمة وحتمية الاسراع باصلاح اقتصادى حقيقى يرتفع فوق حساسية التمسك بالقوالب والأصنام والأنماط التقليدية دون أن يمس العقد الاجتماعى الذى يحمى ويصون حقوق الغالبية العظمى من محدودى الدخل.

وبات واضحا لكل ذى عينين – فى الداخل الخارج – أن سياسة مبارك الداخلية تستهدف إحداث توازن دقيق بين الحرية السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ودون أن يكون لأحدهما غلبة أو أولوية على الأخرى.

وهكذا تجنبت مصر – بسرعة فائقة – مخاطر الانزلاق إلى الفوضى التى كان يراهن بعض المتشائمين فى الداخل وبعض الكارهين فى الخارج على حدوثها كتداعيات منطقية لحادث المنصة المشئوم!

وعبرت مصر مأزق الاصلاح الاقتصادى بمهارة أصبحت حديث العالم والمؤسسات المصرفية الدولية التى كانت تتشكك فى قدرة أى دولة على تحقيق الاصلاح الاقتصادى بعيدا عن روشتاتها التى دفعت شعوب كثيرة ثمنا باهظا من استقرارها الأمنى والاجتماعى بسببها.

ومن العبور الصعب للاصلاح الاقتصادى بدأ الانطلاق الرهيب إلى عصر المشروعات القومية العملاقة التى أعادت رسم خريطة عمرانية تنموية وسكانية جديدة لمصر بعد انحسار وتكدس فى الشريط الضيق للوادى القديم لعدة آلاف من السنين.

ومن حسن الطالع أن خطوات بناء ورسم خريطة عمرانية جديدة لمصر يجيء مواكباً لانتهاء مبارك من رسم خريطة سياسية دبلوماسية جديدة لعلاقات مصر بالعالم الخارجى.

ولم يكن هناك بالفعل أى فاصل أو فارق فى منهج تعامل مبارك مع كل القوى السياسية فى الداخل على أساس أن الجميع مصريون وشركاء فى تحمل المسئولية. جاء تعامله فى الساحة الخارجية بتأكيد الحرص على التعاون مع الجميع.

ولم يعد هناك أحد فى العالم يتردد فى شهادته الصادقة بأن مبارك رجل سلام يؤمن بالحوار والتفاوض ويلتزم بالشرعية والمواثيق الدولية ويتفادى منهج المغامرات والاهتزازات الخطرة فى التعامل مع أصعب المشاكل وأعنى التحديات الخارجية.

وأظن أنه لا يوجد أحد فى مصر يمكن أن يتردد فى الاعتراف بأن مبارك هو رجل «سلام الداخل» الذى يؤمن بالحوار ويلتزم بالشرعية ويحترم سيادة القانون ويتفادى المغامرات والاهتزازات الخطرة مهما تجاوز البعض ومهما كان حجم الشطط فى الممارسة والأداء الديمقراطى.

وربما لهذا لم يكن مستغربا أن يقول الشعب كله – تقريبا – نعم لمبارك فى استفتاءات ١٩٨١، ١٩٨٧، ١٩٩٣، ١٩٩٩ .. مع أن من حق

أى إنسان أن يقل «لا» دون أن يخشى على نفسه من الاتهام بالعمالة أو التضييق على رزقه أو تلفيق التهم التى تضعه خلف غياهب السجون.

(..........

(..........

وبالتغيير المتواصل المتدرج والمحسوب ... وبكل ضمانات الاستقرار اللازمة لصنع النجاح.. تتواصل المسيرة ويزداد الأمل!

وهذا هو جوهر ومضمون الفصول التالية من كتاب لم يصنعه اجتهادى ككاتب وإنما صنعته أحداث ووقائع وانجازات ونجاحات تشهد لنفسها وللعصر الذى ولدت فيه.. عصر مبارك الذى انتقل بمصر من فلسفة التغيير بالصدمات الكهربائية إلى منهج التغيير بالتأنى والتدرج والحساب الدقيق.

الفصل الأول

فلسفة التغيير

تزاحمت على رأسي أفكار عديدة لم أستطع أن أنتصر لأحدها على الآخر لكي تكون موضع هذا الكتاب خصوصا وأنها - جميعا - تمثل شجوننا عامة ويربط بينها خيط أساسي هو تحديات العمل الوطني في الداخل ونحن في بداية الألفية الثالثة التي فرضت علينا ضرورات التغيير الذي يقدر على مجاراة لغة العصر، ويحقق التواصل الضروري بين أجيال متتابعة لابد أن تتحمل نصيبها من مسئولية العمل العام في جميع المجالات ضمانا للتقدم وطلبا للتطور وتجنبا لأي جمود أو تصلب يمكن أن يصيب دولاب العمل العام الذي يحتاج بين الحين والحين إلى شرايين وعروق جديدة تضمن تدفق الحيوية في جسد العمل الوطني.

وأعتقد أن فلسفة التغيير التي أشار إليها الرئيس مبارك أخيرا أكثر من مرة، وأكد فيها أن التغيير ليس مجرد طفرة وقتية مرتبطة ببدء

ولاية جديدة وإنما هى عملية مستمرة لمواكبة متطلبات المرحلة المقبلة، تعنى استشعارا صادقا لحجم وضخامة التحديات التى يفرضها علينا - وعلى غيرنا - واقع العولمة الذى لم يعد بمقدور أحد أن يقف منه موقف المتفرج أو أن يملك شرف انتظار ترقب ما سوف تأتى به الأيام مستقبلا.

ان الرئيس مبارك - فى اعتقادى - أراد أن ينبه إلى أن عمليات التغيير التى بدأت وسوف تستمر، تمثل إشارة استراتيجية بالغة الأهمية خلاصتها أننا إزاء رياح عصر «العولمة» التى بدأت تهب علينا، ولا بد أن نتعامل معها بمنطق «المواجهة» وليس بمنطق «الاختباء» وأن نقطة البداية تنطلق من مدى قدرتنا على الاسراع باستكمال البناء الراسخ الذى يوفر المناعة الذاتية لاقتصادنا فى الداخل.

والحقيقة أن الرئيس مبارك لم يكن ليوجه هذه الصيحة لولا ثقته فى أننا قطعنا شوطا طويلا على الطريق الصحيح الذى يمكن أن يوفر لنا هذه المناعة الذاتية تحت رايات السلام والاستقرار، من خلال تلك الحزمة المترابطة من المشروعات القومية العملاقة التى ترتكز إلى بنية تحتية متطورة وسياسات اقتصادية مستقلة.

وفى ظنى أن التغيير الذى يريده مبارك هو دعوة صريحة للارتقاء بأساليب ووسائل عملنا حتى نستطيع أن نقتحم سوق المنافسة العالمية من أرضية القدرة والتكافؤ.

إن إقامة المشروعات العملاقة إنجاز كبير ما فى ذلك شك، كما أن تحرير السياسات الاقتصادية وإعادة بناء البنية السياسية يمثل خطوة

غير مسبوقة، ولكن الحلم الكبير نحو «عصر النهضة» هو الشعار الذى رفعه الرئيس مبارك قبل سنوات يحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك وأعمق.

ان قدرتنا على اقتحام ساحات المنافسة العالمية تحت ظلال «العولمة» وتحدياتها تحتاج إلى إعادة نظر شاملة فى كثير من أساليب ووسائل عملنا فى الداخل، وأهمها سرعة البدء فى تحديث وتطوير برامج التدريب للأيدى العاملة القادرة على زيادة معدلات الانتاجية والارتفاع بدرجة جودتها إلى مستوى المواصفات القياسية العالمية .. وهذا هو أحد دواعى التغيير.

ثم أن هدف تطوير صناعتنا الذاتية فى الداخل لكى تمتد إلى أفاق المنافسة الاقتصادية فى الخارج يحتاج إلى تطوير شامل فى أساليب الإدارة وحسن اختيار المديرين القادرين على الإبداع وتحتضن العقول المبدعة القادرة على أن تتفرغ بعيدا عن أية مشاكل أو عراقيل لكى توظف ما فى عقولها من علوم وأفكار فى خدمة الارتفاع بحجم الإنتاج والإرتقاء بمستوى المنتج القادر على المنافسة فى أسواق التصدير.. وذلك ينبغى أن يكون لب وجوهر أى تغيير.

وليس عيبا أن نمارس مع أنفسنا - واجب نقد النفس والذات - وأن نقول صراحة أننا ينبغى أن نتعامل مع تحديات العصر بأدوات العصر، وأنه ليس من المعقول أن يظل بين حزمة القوانين التى تحكم ساحة العمل وعلاقة العامل بمنشأته ما يسمح بأن تكون المطالبة بالحق سابقة على أداء الواجب، أو اعتبار الأخذ بالتأهل المهنى والعلمى والتكنولوجى

كشرط للعمل والتوظف وكأنه مساس بالبعد الاجتماعى وغير ذلك من الشعارات التى أفرزت واقع البطالة المقنعة السلبية المتفشية فى عديد من المرافق والمؤسسات الانتاجية الخدمية على حد سواء.. تلك كلها تصب فى الأهداف الحقيقية للتغيير.

ان أحداً لا يطالب الدولة بأن ترفع وعاء الدعم الذى توفره لمساعدة غير القادرين لأن ذلك يمثل منهجا اجتماعيا لا تراجع عنه، ولكن هناك فرقا كبيرا بين أن يتم توفير الدعم لخدمة التعليم والصحة ورغيف الخبز وسائر الخدمات الأساسية الأخرى، والسماح باستنزاف رصيد كبير من الدخل العام فى تغطية نفقات مرتبات وأجور لفئات لا تعمل ولا تنتج.

وإذا كان يحسب لعصر الرئيس مبارك أنه قدم للعالم نموذجا فريدا فى القدرة على الأخذ بالأسلوب المتدرج للوصول إلى الأهداف والغايات التى كان الكثيرون يعتبرونها من المستحيلات، مثل الاصلاح الاقتصادى الذى نفذته مصر بغير خسائر اجتماعية مثلما حدث لدول عديدة، إلا أن هدف تحديث وتطوير نظم الإدارة ووسائل الانتاج للدخول إلى عالم المنافسة فى سوق التصدير العالمية. لا يحتمل أى قدر من الإبطاء.

وأظن أننا ينبغى أن ندرك أننا أمام سباق رهيب لن يفوز بإحدى جوائزه إلا الأكثر تدريبا والأسرع وصولا إلى خط النهاية، ليكون ضمن مجموعة الأوائل.. ومن ثم فإن أى تغيير ينبغى أن يكن للأفضل، ذلك لا يتحقق إلا باعطاء الأولوية للأكفاء المبدعين والأطهار.

* * *

وربما يدفعنى تسلسل الحديث إلى طرح سوال مهم هو:

هل يمكن أن يكون هناك تغيير لا يرتبط بالسياسات والتوجهات التى يستهدفها الحكم، كما يردد بعض من يحاولون اختصار معنى التغيير فى أنه مجرد استبدال وجوه بوجوه؟

ثم هل يمكن أن يحصر صاحب القرار حركته فى إطار بعض الدعوات «المزاجية» التى يطلقها البعض هنا أو هناك؟

بل لعل ذلك يكون مدخلى لسؤال أكثر أهمية هو:

ماذا لو لم نكن قد بنينا السد العالى لمجرد أن هناك من كانوا يشككون فى جدوى إقامته؟.. وماذا لو أن تباطأنا فى اتخاذ القرار الصحيح فى التوقيت الصحيح بسرعة البدء فى مجموعة المشروعات القومية العملاقة وعلى رأسها مشروع توشكى؟.

ولست هنا فى معرض التراشق مع الذين عارضوا فكرة بناء السد منذ البداية. أو الذين شككوا فى أهميته وفائدته بعد الانتهاء من تشييده، ولكنى أرى فى «الحديث» فرصة المناقشة الهادئة حول متطلبات الحوار والتفكير، والمناقشة بشأن القضايا العامة خصوصا عندما تكون فى حجم مشروع السد العالى الذى تتوالى معجزاته.. أو فى حجم مشرع توشكى الذى يتعرض لتشكيك مماثل منذ لحظة طرحه كفكرة وما زال التشكيك مستمرا رغم ما أذيع عن دراسات الجدوى التى شاركت فيها أعظم بيوت الخبرة العالمية فى هذا المجال.

لو أنه كان على الأمم والشعوب أن تنتظر حتى ترى النتائج الطيبة أو السيئة قبل أن تصدر قرارها بالبدء فى بناء أى مشروع، لما كان قد تم بناء أو إقامة أى شيء، لأنه ليست هناك مساحة أوسع من مساحة الجدل.

وتاريخ النظريات الفلسفية يدل على أن الناس على تعاقب الأجيال قد استطاعوا أن يثبتوا صحة كل شيء وعدم صحته فى آن واحد، وأنهم مثلما نجحوا فى اثبات صحة نظريات فلسفية بعينها نجحوا أيضا فى إثبات زيفها، وان الذين نادوا بالديمقراطية منذ زمن طويل وأكدوا بالبراهين ضرورة وجودها هم أنفسهم الذين أثبتوا استحالة وجودها بالكيفية الصحيحة أو تطبيقها التطبيق الصحيح.. ونفس هؤلاء الفلاسفة هم الذين أثبتوا انفصال قبائل الجنس البشرى وانفرادها بسمات ثم عادوا فأقاموا الدليل على اختلاطها.

لم يكن أحد الفلاسفة القدامى مخطئا عندما قال بعد أن أمضى عمره كله فى دراسة وبحث المذاهب الفلسفية. «أنه من الواضح عندى أن كل الأدلة مشكوك فيها»!

ومعنى ذلك أن الإنسان يستطيع أن يثبت صحة أو عدم صحة الشيء نفسه إذا كانت الكلمات التى يستعملها غير واضحة وغير دقيقة.

ولكن الذين يتصدون نيابة عن شعوبهم فى اتخاذ القرارات المهمة والمصيرية من نوع ما فعل جمال عبد الناصر عندما قرر بناء السد العالى، ومن نوع ما فعل أنور السادات عندما اتخذ قرار حرب أكتوبر، ومن ما فعل حسنى مبارك بدخول عصر المشروعات العملاقة وفى

مقدمتها مشروع توشكى.. كل هؤلاء لا يملكون ترف الانتظار والتريث حتى ينفض مولد الجدل الفلسفى بين من يملكون اثبات صحة الشيء أو عدم صحته.

إن القضايا المصيرية الكبرى يتحدد قرارها بعيدا عن الجدل الفلسفى بالاستناد إلى الحساب العلمى الدقيق فقط.

وفى الحساب العلمى لا توجد تلك المساحة الواسعة من مساحات الجدل الفلسفى.

وظنى أن كل ما جرى من تغيير - حتى الآن - وما هو قادم - وليس بالقليل - يخضع أولا وأخيرا للحساب العلمى الدقيق بعيدا عن جدل فلسفى يثار هنا أو هناك أو مشاعر وانطباعات ذاتية يرددها هؤلاء وهؤلاء.

* * *

ولعل الحديث عن الحساب العلمى الدقيق الذى يحكم منطقة صناعة القرار فى مصر. يدفعنى إلى إثارة موضوع بالغ الأهمية فى تحديات العصر، وأعنى ثورة الاتصالات ومعجزة الانترنت.

إن العالم كله مصاب حاليا بنوع من جنون «الدهشة» بسبب «الانترنت» هذا الأخطبوط الذى ربط الدنيا من أقصاها إلى أقصاها ببعضها البعض، وجعل الذين انبهروا بعد الجلوس أمام شاشته يتساءلون فى استغراب وعجب، كيف كانت الحياة تسير قبل ظهور هذا الاختراع المدهش؟

وهذا الانبهار بالانترنت، ليس فيه أى قدر من المبالغة، لأنه لم يكن فى أكثر أحلام البشرية جنونا من يتصور إنك تستطيع وأنت جالس على الأريكة فى غرفة المعيشة بمنزلك أن تقوم باستحضار العالم كله على الشاشة التى أمامك لكى تحصل على أدق المعلومات وتتعرف على آخر الأنباء وتستمتع بقراءة كل التعليقات والتحليلات التى يكتبها كبار الكتاب والمتخصصين حول أى قضية سواء كانت عالمية أو تخص قطرا بعينه.

ان «الإنبهار» هنا كلمة لا تعبر تعبيرا كاملا عن مشاعر وأحساسيس من يتعاملون مع الإنترنت ويجدون أن بإمكانهم فى سهولة ويسر أن يدخلوا إلى قلب أعرق الجامعات فى العالم، وأن يخترقوا معامل ومراكز البحث العلمى والأكاديمى بمجرد أن يدوس المرء على أحد الأزرار فى شبكة الإنترنت.

لك أن تتخيل أن قائمة العناوين المتفرقة التى يوفرها لك «الإنترنت» بخدماتها على امتداد الدنيا كلها، تشمل من بين ما تشمل العناوين التالية: «صحف - مجلات - أخبار - معلومات - تحليلات وتعليقات - مدارس - معاهد - جامعات - مراكز تجارية - مركز أبحاث - فنون بكل مجالاتها - علوم بكل تخصصاتها - أديان - عقائد - نظريات - بيع - شراء - بنوك - بورصات - شركات طيران - شركات ملاحة - فنادق - مراسلات - جغرافيا - تاريخ - عمليات جراحية فى مختلف التخصصات - أحدث النكات - أحدث الشائعات - مظاهرات - اضطرابات - طرائف ومعلومات... الخ.

إنها ثورة لم يشهد لها التاريخ مثيلا، وكما أن للثورات فوائدها ، فإن لها أيضا مخاطرها ومحظوراتها التى تعتبر فى ثورة الانترنت مخاطر مميتة، ومحظورات تتجاوز كل الحدود المرعية بالنسبة للقيم والتقاليد والأخلاق والأمن القومى.

وإذا أخذنا الجانب الإيجابى من ثورة الإنترنت، فليس من شك أنه يتوافق تماما مع متطلبات عصر «العولمة» حيث يستطيع رجال الاقتصاد والمصارف أن يتعرفوا على أسعار العملات وحركة البيع والشراء فى البورصات، مثلما يستطيع الصحفى أن يتحصل على ما يريده من معلومات، ويتمكن التجار من التعرف على أحدث السلع والبضائع التى يريدون تسويقها.

ولكن على الجانب السلبى، تستطيع فصائل الإرهاب أن تحصل على ما تريده من بيانات ومعلومات تخدم بها أهدافها الشريرة، بدءا من التفاصيل الدقيقة لإجراءات الأمن والسيطرة على منافذ الدخول والخروج لأى بلد، ووصولا إلى كيفية تحضير وصنع القنابل بمختلف أنواعها والترويج للأفكار الألحادية أو السلوكيات الخليعة.

ولست أظن أن هذه المخاوف والمخاطر والمحظورات تصلح كمبرر للتخلف عن ثورة الانترنت لأن ذلك يعنى التخلف عن إمتلاك أدوات الغد، كما أن طبيعة العصر لم تعد تتلاءم مع فكر الحظر والتقييد والمنع، ومن ثم فإن التحدى الكبير أمامنا هو: كيف نأخذ أسلحة الحرب الوقائية من الأضرار والجوانب السلبية لثورة الإنترنت».. وذلك أمر ينبغى أن يكون جزءا أساسيا من هدف وفلسفة التغيير، بحيث يوفر لنا القدرة على مجاراة الآخرين ودخول دائرة الحلم بإمكان منافستهم.

وفى اعتقادى إن إزكاء القيم الروحية واستعادة وترسيخ التقاليد الحميدة النابعة من ديننا الحنيف، هو أقوى وأنصع أسلحة الحرب الوقائية التى يتحتم توفيرها مبكرا، بدلا من أن نضطر فيما بعد إلى خوض حرب علاجية دفاعية ربما لا تحقق النتائج المرجوة كاملة، فضلا عن أن تكاليفها سوف تكون باهظة ماديا وروحيا، واجتماعيا وثقافيا وفكريا.. وربما أيضا سياسيا وأمنيا.. ولعل هذه تكون إحدى مهام وزارة الشباب التى تم استحداثها فى التغيير الوزارى الأخير.

ان ثورة الإنترنت عالم جديد، ونحن جزء من هذا العالم الجديد، وقد سمحت أجواء الديمقراطية ومواكبة العصر أن تكون مصر فى مقدمة الدول التى استبدلت بمقاهى «الشيشة» مقاهى «الإنترنت» التى يتزايد عدد روادها يوما بعد يوم، بما يشير ويؤكد أن رغبة المعرفة عند الجيل الجديد أكبر وأعمق من كل الظواهر التى تطفو على السطح أحيانا فى شكل بلطجة وسوء سلوك.

ويقينى إننا قادرون على أن نستعد لتحدى «الإنترنت» على كل المستويات بشرط أن نبدأ «على الفور» دراسة كل الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه الثورة العلمية الجديدة.. وأن يتم ذلك فى إطار منهج التغيير.

والذين يقولون أن شبكة الإنترنت هى «درة التاج» فى ثورة الاتصالات التى يعيشها العالم، لأنها جعلت من حلم «العولمة» واقعا لا فكاك منه، لا يتجاوزون الحقيقة فى ذلك.

وقد تكون الصحافة هى صاحبة النصيب الأكبر من التحدى الذى يفرضه عالم «الانترنت» الجديد على مستقبل ومصير الصحافة فى العالم كله، وليس فى مصر وحدها.

إنها الحرب الوقائية التى لا نملك خيار تجنبها، مادمنا راغبين فى مجاراة العصر الذى نعيشه والمستقبل الذى نحلم به.. وذلك أمر ينبغى إدراجه على أجندة التغيير.

وبالحساب العلمي الدقيق وبالتواصل والاستمرار الذى يضمن استمرار تجديد دماء العمل الوطنى، يمكن لنا أن نطمئن إلى مستقبل هذا الوطن، وأن نزداد اقتناعا بأهمية التغيير.

الفصل الثانى

الحلم والأمل فى التغيير

الحقيقة أنه يحق لنا - فى بداية مرحلة جديدة من مراحل العمل الوطنى مع بداية ألفية جديدة أن نعيش مع الحلم والأمل فى أن نواصل - شعبا وحكومة - مهمة القدرة على تحمل ما تفرضه علينا الظروف من مسئوليات، أن ننجز ما ينبغى انجازه من مهام، وأن نتخطى كل ما يواجهنا من مشاكل وعقبات تلبى أحلام التغيير بعد أن سبق الرئيس مبارك الجميع فى التبشير بهذا التغيير وتهيئة الرأى العام له كأحد أهم الملامح والأولويات فى مسيرة العمل الوطنى للمرحلة القادمة.

وليس من شك فى أن تعاظم العلم وزيادة مساحة الأمل عند الجماهير ترجع فى المقام الأول إلى رصيد ضخم من الثقة والمصداقية فى شخص الرئيس مبارك الذى يبدأ فترة الولاية الرابعة، مستندا إلى رصيد وافر من النجاح والإنجاز، بعد أن أدرك شعب مصر بحسن

فطنته أن هذا النجاح لم يجىء بمحض الصدفة أو نتاج ضربة حظ لازمتنا على مدى ١٩ عاما متصلة، وإنما كان نتاج فكر مرتب وأسلوب هادىء ينتصر للغة الحساب الدقيق ويشجع كل عمل دؤوب فى إطار رؤية اضحة للأهداف والوسائل التى تتلاءم مع المعطيات والإمكانيات المتاحة.

ولست أظن أننى أضيف جديدا إذا قلت - اجتهادا - أن ملامح العمل الوطنى فى الألفية الجديدة سوف تضيف الكثير والكثير مما تعذر التفكير فيه فى فترات الرئاسة الثلاث السابقة التى كانت تتزاحم فيها أولويات متعددة مثل استقرار إعادة بناء البنية الأساسية وخوض معركة الإصلاح الاقتصادى وتنقية القوانين.والتشريعات من كل ما يعيق حركة التنمية والاستثمار.. وقد سبق الرئيس مبارك الجميع فى الإشارة إلى بعض هذه الملامح بإطلاق دعوة للتغيير من ناحية، والتأكيد على أهمية توسيع قاعدة المشاركة الشعبية فى كل مجالات العمل العام من ناحية أخرى!

ولكننى أسارع إلى التأكيد أيضا - فى حدود اجتهادى - إلى أن كل ما سيضاف من تطوير وتحديث سياسات والآليات المتعلقة بالعمل الوطنى فى المرحلة القادمة لن يقترب من قريب أو بعيد بالمبادىء والثوابت والأسس التى ترسخت فى مرحلة حكم الرئيس مبارك على امتداد الولايات الثلاث السابقة.

وربما يسألنى أحد:

ما هى هذه المبادىء والثوابت التى ارتكز عليها منهج الحكم فى التسع عشر عاما الماضية؟

جوابى - من أرض الواقع - هو:

انها مبادىء الجدية والطهارة والاستقامة وتطابق الفعل مع القول والأداء بروح الفريق والالتزام بالقانون دون محسوبية أو تمييز أو مجاملة لأحد مهما كان قدره.

وربما يجوز لى - اجتهادا - أن أضيف إلى ذلك مبادىء الاحترام المتبادل بين كافة السلطات والمؤسسات التى يقوم عليها نظام الدولة واحترام التخصص المهنى وحماية الأخلاق الحميدة ومطاردة الفساد والانحراف وتعزيز منهج التخطيط العلمى وتوسيع نوافذ البحث والمعرفة.

ولست أظن أن أحد يمكن أن يختلف معى فى أن أعظم ما جذب الناس نحو الرئيس مبارك هو استشعارهم إلى وجود توافق تام بين الهدف الذى يسعى إليه الرئيس والحلم الكامن فى صدور جماهير الشعب، وهو بناء مصر القوية التى تستطيع أن تقف على قدميها مرفوعة الرأس موفورة الكرامة من خلال تعظيم طاقتها الانتاجية التى تمكنها من تحقيق الحد الضرورى والمعقول من الاكتفاء الذاتى.

من هنا فإن أية نظرية منصفة تستهدف التعرف على ملامح الفترة القادمة لا يمكن لها أن تغفل ملامح العمل الوطنى فى الـ ١٩ عاما الماضية التى يمكن تلخيصها على النحو التالى فى شكل نقاط محدودة أهمها ما يلى:

١ – ان مصر القوية ليست مجرد أرقام صماء تعكس حصاد العمل وحجم الانتاج فقط ولكن القوة الحقيقية لمصر تتأكد ويتواصل استمرارها بمدى القدرة على ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية فى كل مستويات العمل العام بما يحقق – بالفعل – مشاركة الشعب فى صنع وصياغة القرارات وتحديد معالم السياسات.

٢ – ان مصر القوية هى – فى البداية والنهاية – نتاج الفرد القوى، وانه لا قوة بغير انتاج، ومن ثم فإن إطلاق حرية كل الطاقات والمبادرات الفردية في العمل والانتاج وفى الفكر والثقافة وفى العمل الحزبى والعمل النقابى يبقى هدفا أساسيا ورئيسيا من أهداف العمل الوطنى، ومن ثم يتحتم على الدولة مسئولية الحماية والرعاية وليس مجرد الدعم والتشجيع فقط.

٣ – ان ظروف الواقع المحلى والأوضاع الاقليمية والمتغيرات العالمية المتسارعة لا تترك أمام شعبنا خيارا آخر سوى العمل بما يتفق واحتياجات الحاضر المتزايد وطموحات الغد المتنامية، ومن ثم فإن تهيئة الأجواء الملائمة سياسيا واجتماعيا لمزيد من الاستثمار والتنمية يظل هدفا رئيسيا من أهداف العمل الوطنى فى المرحلة القادمة، بعيدا عن أية مزايدات يرفع فيها البعض شعارات عفى عليها الزمن، وتجاوزتها تلك التطورات المذهلة التى شهدها العالم منذ بدء حقبة التسعينات فى الفكر الاقتصادى والعقائد السياسية وأسفرت عن خلل كبير فى موازين القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية.

٤ – ان سياسة مصر الخارجية لم تعد مجرد عنوان يستدل به على خندق الانتماء وإنما هى سياسة متعددة الأهداف بدأ من حماية

الأمن القومى، ومرورا بالقدرة على توظيف الدور المصرى ووصولا إلى خدمة احتياجات البناء والتنمية والاستثمار والتعمير وهو ما يعنى حتمية الاستمساك بالثوابت الأساسية التى صنعت لمصر ولرئيسها احتراما دوليا غير مسبوق بفضل الالتزام بمبادىء الشرعية الدولية والمساهمة الصريحة فى إرساء قواعد الأمن والسلام اقليميا وعالميا.

٥ - ان تحديات العصر وسرعة الإنطلاق العلمى المذهل لم تتولد لنا خيارا سوى حتمية مواصلة ما تم انجازه على طريق النظام التعليمى ودعم مراكز البحث العلمى ومواكبة التقدم التكنولوجى.

٦ - إن الركيزة الأساسية التى يقوم عليها أى بناء سياسى وانتاجى هى الاستقرار.. ومن ثم فإن من الضرورى مواصلة إعطاء أولوية كافية فى برنامج العمل الوطنى كل ما يؤدى إلى دعم الأمن والاستقرار ومحاربة كل مظاهر العنف والتطرف والإرهاب والبلطجة، وبغير ما حاجة إلى إجراءات استثنائية تتعارض مع الديمقراطية وسيادة القانون.

* * *

ولكن ماذا عن «التغيير» الذى يتصاعد الحديث عنه فى كل مكان؟

سؤال لا أظن أن أحدا ممن يمارسون العمل العام أفلت منه، وبالذات من أولئك الذين يطرحونه بإلحاح سواء فى وسائل الاعلام العربية والأجنبية، أو فى الأندية والمجالس الخاصة داخل مصر!

ومن العجيب أن معظم الذين يطرحون هذا السؤال ويلحون فى طلب الإجابة عليه هم أول من يعلم أن الجوانب عند شخص واحد فقط هو شخص الرئيس مبارك.

بل إننى أستطيع أن أجزم بأنه لا يوجد أحد فى مصر يستطيع أن يتكهن بما يدور فى عقل الرئيس بشأن هذا التغيير المحتمل.

ولكن ذلك لا يلغى باب الاجتهاد أمام المراقبين والمحللين الذين يمكن لهم أن يحاولوا قراءة الاحتمالات قياسا على قدرة القراءة الصحيحة لمنهج وأسلوب الرئيس مبارك فى صنع قرارات التغيير.

وربما يكون - ضروريا ومفيدا - أن أشير فى عجالة إلى أن فلسفة التغيير ترتكز عند الرئيس مبارك إلى مجموعة ثوابت أساسية أهمها:

١ - ان التغيير السلمى هى وسيلة المحافظة على الاستقرار الذى لا يعنى الجمود أو الاحجام عن الحركة لأن التقدم إلى الأمام لا يتم إلا بالحركة المستمرة إلى الأمام.

٢ - ان من الخطأ أن يفهم البعض ان الاستقرار يعنى الجمود وإنما الاستقرار فى فكر مبارك هو الاستقرار «الديناميكى المتحرك الذى لا يخاصم التجديد ولا يعادى التطور.. وهو أيضا الاستقرار الراسخ الواثق الذى يهيىء الأجواء الصالحة للتغيير المطلوب بعد استيفاء كل ما يتطلبه من دراسات متأنية وحسابات دقيقة.

٣ - انه إذا كان فكر مبارك يرفض منهج استخدام لافتة التغيير كلعبة سياسية لامتصاص مشاعر الجماهير مثلما يرفض حصر عمليات التغيير فى استبدال أشخاص بأشخاص، إلا أن مبارك من أنصار استمرار تجديد دماء العمل الوطنى بالكوادر الجديدة التى تملك القدرة على إحداث التغيير فى الأداء التنفيذى والعمل السياسى الملائم لمتطلبات كل مرحلة.

٤ ـ ان شخصية مبارك محصنة «تلقائيا» ضد الضغط وضد الإيحاء مهما تعددت صور الضغط والإيحاء بشكل يحاول أن يجعلها أكثر جمالا.. ولكنها شخصية متفتحة لديها كامل الاستعداد لبحث ودراسة أية اجتهادات تتعلق بمطالب التغيير السياسى والاقتصادى والاجتماعى لأن القرار فى النهاية لم يخضع إلا لاعتبارات المصلحة العامة وحدها.. وذلك أمر يمكن القول به فى منهج تعامل الرئيس مع أصحاب الدعوة لتعديل الدستور أو الذين يطالبون بتعيين نائب لرئيس الجمهورية.

* * *

وربما يجوز لى – اجتهادا – أن أقول أن طبيعة ترتيب الأولويات عند الرئيس مبارك ليست رهنا بشيء سوى ظروف الوطن وطبيعة المرحلة.

وعلى سبيل المثال فان الظروف الاقتصادية الصعبة التى كان عليها حال مصر عام ١٩٨١ هى التى أعطت الأولوية لعقد مؤتمر اقتصادى لتشخيص العلة ووضع روشتة الدواء.

ولقد أدرك مبارك منذ اللحظة الأولى لتوليه مسئولية الحكم أن الأولوية يجب أن تعطى لمعالجة جذرية لاختلال التوازن الاقتصادى والاجتماعى الذى فرضته ظروف الحروب المتصلة التى عاشتها مصر لأكثر من ٤٠ عاما متصلة.. فضلا عن أن هذا الاختلال قد زادت حدته نتيجة عدم التناسب بين الزيادة الرهيبة فى عدد السكان وبطء معدلات وموارد التنمية.

ولعل ذلك هو ما دفع بالرئيس مبارك فى سنوات حكمه الأولى إلى أن يدرس بكل الاهتمام معطيات التجربة الاقتصادية والاجتماعية المصرية فى حقبة الستينات، ثم ما جرى فى السبعينات، وانتهى إلى القرار الصحيح بضرورة الإلتزام بمنهج خطط التنمية طويلة المدى من ناحية، وتصحيح مسار الانفتاح الاقتصادى ليسمح بتوفير كل المستلزمات التى تكفل نجاح خطط التنمية من ناحية أخرى.

وإذن فإن الحديث عن حجم وعمق ونوع التغيير المرتقب يبقى رهنا بظروف وأوضاع الوطن الحالية والمستقبلية أولا وأخيرا.

وظنى أن أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية قد تحسنت - بحمد الله - تحسنا كبيرا وملحوظا، وبما يسمح بفتح باب الحوار والاجتهاد أمام اصلاحات ضرورية أخرى فى مجالات وأوضاع أخرى لم تكن لها الأولوية فى الولايات الثلاث السابقة.

الفصل الثالث

التغيير تحت رايات الاستقرار

إن شعب مصر الذى عرف الاستقرار مع عصر مبارك واقتحم آفاق التنمية الرحبة بعد أن أنجز الإصلاح المالى والاقتصادى، وأعاد بناء البنية الأساسية وخطا خطوات ملموسة على طريق الارتفاع المتواصل بمستوى المعيشة، يدرك - عن يقين - أن الرجل الذى أرسى مجموعة الأسس والمبادئ التى تحكم دخول مصر بأقدام ثابتة إلى القرن الحادى والعشرين، يجب أن يصل فى مكانه، وأن يواصل عطاءه لإحداث التغيير المنشود.

إن رجل الشارع العادى لم يسبق له أن توافق رأيه مع نخبة المفكرين والمثقفين والكتاب، على مختلف ميولهم، فى شئ سوى الاجماع على شخص مبارك والثقة فى قدرته على أن يحقق الحلم وأن

يعبر - فى سلام وأمان - بشعبه وأمته من شاطئ اليأس والاحباط إلى شاطئ الأمل والرجاء..

ومرة أخرى أقول: إن هذا الرهان الشعبى بهذا الإجماع الوطنى لم يجيء من فراغ

* * *

لقد تسلم مبارك مسئولية مصر فى ظل أصعب وأعقد ظروف يمكن أن يستهل بها حاكم فترة رئاسته الأولى خصوصا وأن سحابات الغضب والعنف والتوتر كانت تسود سماء الوطن، وقد بلغت ذروتها الدامية بحادث المنصة الشهير، الذى راح ضحيته الرئيس الراحل محمد أنور السادات، برصاصات الإرهاب الأسود.

كان هناك من يراهن - فى الداخل والخارج - على أن ما حدث يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ باغتيال رئيس الدولة فى ساحة عرض عسكرى، معناه أن البلاد على أعتاب فوضى سياسية وأمنية شاملة.

وكانت معطيات الموقف العربى والدولى والأقليمى تشجع على تصديق مثل هذه النبوءات والرهانات الخاطئة فى ظل علاقات مقطوعة وممزقة مع العالم العربى نتيجة قرارات قمة بغداد الإنفعالية التى فرضها صدام على القادة والزعماء العرب، احتجاجا على توقيع مصر لمعاهدة السلام .. وفى ظل تربص إسرائيلى يستهدف الامساك بأية حجة أو ذريعة لتعطيل الانسحاب من بقية سيناء.

ولكن مبارك تقدم إلى موقع المسئولية الأولى بكل الهدوء والثبات - مستندا إلى ثقة الشعب وتأييده التى تجلت على أروع صورة فى تدفق

هائل غير مسبوق على صناديق الاستفتاء يوم ١٤ أكتوبر ١٩٨١ - وبدأ يبعث برسائل اطمئنان للتهدئة وترطيب الأجواء فى كل الاتجاهات، لكى يبدد سحابات الغضب والتوتر التى واكبت حادث المنصة.

كان قراره الأول على المستوى الداخلى فى حكم المفاجأة المذهلة للكثيرين الذين لم يتعودوا أن يتعاملوا مع الحاكم، وقد ارتدى ثياب البساطة والتواضع والانسانية والرغبة فى توحيد الصف ولم الشمل .. فقد أصدر قرار بالافرا ج عن جميع المعتقلين السياسيين فى سبتمبر ١٩٨١، فلم يصدقوا أنفسهم وهم يخرجون من السجن إلى القصر الجمهورى للقاء الرئيس مبارك مباشرة.

ولم يكن لهذه الخطوة أن يغيب مغزاها ومعناها عن الجميع، فى أن مبارك نموذج جديد من الزعماء له منهج جديد فى ادارة الحكم يقوم على أساس عقلانى يتسم بالحكمة ويخاصم الانفعال، ويدعو للوئام الوطنى، ويتجنب الصراع، لأن ظروف وأوضاع مصر لا تحتمل مزيد من الشقاق تحت أى مسمى، وإنما هى بحاجة إلى عمل دءوب يستهدف ترميم ما تهدم واصلاح ما فسد وتصحيح ما وقع من أخطاء، وبدء صفحة جديدة لإعادة بناء مصر الحديثة.

ثم كانت رسالته الثانية إلى خارج الحدود القريبة رسالة مزدوجة احداها إلى الدول العربية الشقيقة مفادها إن مصر كانت ومازالت وستظل جزءا من أمتها العربية وسنداً لمشروعها القومى .. والأخرى إلى الأطراف المشاركة فى عملية السلام لتأكيد ثبات موقف مصر واستمرار احترامها لكل الاتفاقيات والمواثيق التى وقعتها لكى يزول أى التباس ولا تتوافر لأحد حجة أو ذريعة للتحلل من التزاماته على الجانب الآخر من عملية السلام.

وهكذا استطاع مبارك أن يرطب أجواء الداخل بضربة معلم، وأن يفتح الباب أمام العالم العربى لكى يعيد النظر فى قرارات قمة بغداد الانفعالية، وأن يغلق الباب أمام أية نيات تستهدف التراجع عن تنفيذ الاستحقاقات الواردة فى معاهدة السلام وبالذات ما يتعلق باستكمال الانسحاب من سيناء.

* * *

والذين عاشوا هذه الأيام العصيبة قبل ١٩ عاما مضت لمبارك يذكرون حكمته فى التعامل مع الشأن العربى، وكيف أنه ارتفع فوق كثير من دعوات المزايدة فى الداخل والتى كان يروج لها بعض من يريدون الرد على حملات الشتائم ضد مصر، بحملات أعنف على غرار ما كان يحدث قبل مجئ مبارك إلى موقع المسئولية الأولى.

كان مبارك أكثر وعياً وأكثر إدراكا بحاجة العرب إلى مصر، وحاجة مصر إلى العرب .. ومن ثم بدأ أولى خطواته نحو العمل على رأب الصدع فى العلاقات المصرية ـ العربية بإشارات وتصريحات ذكية متلاحقة كلما اتيحت له الفرصة.

لقد أعلن بوضوح مبارك «أن مصالحنا القومية تدعونا إلى عدم الهجوم على أى من أصدقائنا العرب، حتى إذا هاجمونا فى إذاعاتهم وأجهزتهم الإعلامية، وإننا سنعطيهم الوقت لاعادة تقويم موقفهم».

وكرر مبارك نفس المعنى بمفردات جديدة عندما قال: «إننى أريد أن أفتح صفحة جديدة، وقد أعلنت إننى لن أهاجم أحد ولن أمسك يدى عن يد عربية تمتد لى بالمصافحة والمصالحة والتفاهم فى ضوء عملية السلام».

بل أن الرئيس مبارك في سبيل بلوغه هدفه المنشود قد قطع خطوة أكبر في إتجاه الرغبة لوقف التداعيات في العلاقات العربية - المصرية بقوله : «لا مانع عندى من الذهاب إلى أى بلد عربى .. أقولها مخلصا، ولكن يجب أن تسبق الزيارة عملية تفاهم».

وكان لابد لمبارك أن يضع النقاط فوق الحروف، وأن يؤكد أن حرص مصر على علاقاتها العربية ليست هرولة من اتجاه واحد، كما أنها ينبغى ألا تؤدى لغياب حقائق أساسية ينبغى أن يعيها الجميع وهى : « إن مصر انفقت الغالى والرخيص من أجل القضية العربية وهى تبذل كل ما تستطيع من جهد لرأب الصدع العربى وجمع الشمل دون أن تحنى رأسها أبدا، وتحت أى ظرف».

وأظن أن من يلقى نظرة اليوم على خريطة علاقات مصر مع جميع الدول العربية يرى إلى أى مدى كان مبارك حكيما وواعيا ومدركا لقيمة ووزن الدور العربى لمصر، انطلاقا من قناعته الشخصية التى عبر عنها بوضوح بقوله : «إننا كعرب أقرب لبعض من حبل الوريد » .. وقوله أيضا: «إن العرب لا يستطيعون الاستغناء عن مصر ولا مصر تستطيع الاستغناء عن أمتها العربية».

* * *

إن نداء الشعب المصرى لمبارك من أجل التغيير ينطلق من ادراك صحيح لقدرة مبارك على التعامل مع المواقف والأزمات الطارئة ببراعة وحنكة، وخصوصا أن سيل المتغيرات العالمية لم يتوقف، وإن كثيرا من التحديات المحتملة المقبلة لا يقدر عليها سوى رجل دولة كان

له الفضل فى تجنيب مصر ويلات ومخاطر سقوط النظام العالمى القديم، وانفراد قوة عظمى وحيدة بادارة شئون العالم.

نعم ... إن نداء الشعب لمبارك بالتغيير مستوحى من الثقة فى أن الرجل الذى فرضت عليه المقادير ظروفا ومتغيرات سياسية دولية لم يواجهها من سبقوه، واستطاع أن يتفادى مخاطرها وأن يتعامل معها برؤية واعية، هو القائد والزعيم الذى يستطيع أن يواصل مسيرته الظافرة وأن يستمر فى حفظ الوطن فى سلام مع النفس ومع الغير دون خوف أو وجل من مشاهد الدنيا حولنا وهى تشتعل بالحروف المدمرة والصراعات الداخلية المهلكة، والنزاعات العرقية والطائفية المقززة.

والناس فى مصر لا يغيب عن ذهنهم على سبيل المثال أن مبارك عندما واجهته أزمة رفض إسرائيل الانسحاب من شريط طابا والادعاء بأنه جزء من أرض إسرائيل لم يرقص على أنغام الدفوف الإسرائيلية التى كانت تستهدف دفع مصر إلى الانفعال والتصعيد بما يبرر لها التحلل من التزاماتها طبقا لاتفاقية السلام، أو الرضوخ للمطالب الإسرائيلية غير المشروعة والتنازل عن شريط طابا ليكون بمثابة سابقة تبرر لإسرائيل الحق فى أن تكسب ثمن عدوانها.

نعم .. لم يرقص مبارك على أنغام الدفوف الإسرائيلية، ولم يتجاوب مع مخططهم المعروف فى استثارة الطرف الآخر ودفعه إلى رد فعل محسوب يمكنهم من تنفيذ مخططاتهم المحسوبة .. وإنما وقف مبارك شامخاً ليقول : « إن مصر لن تتنازل عن حبة رمل واحدة وإنها لن تغلق كذلك أبواب التفاوض».

ودخلت مصر فى مفاوضات شاقة مع إسرائيل حول طابا دون أن تحقق لإسرائيل رهانها فى نفاذ الصبر المصرى الذى تواصل فى اتجاه جديد انتقل بالخلافات من مائدة التفاوض إلى منصة التحكيم الدولى حتى عادت طابا إلى مصر .. وأدرك العالم كله - وليس الإسرائيليون وحدهم - إنهم يتعاملون مع حاكم مصرى من طراز فريد يؤمن بفلسفة التوازن والحلول الوسط ، ولكن بشرط ألا يجئ التوازن على حساب المبادئ أو أن ترتب الحلول الوسط أى مساس بالحقوق والثوابت الوطنية .

واستطاع مبارك أن يقدم مصر فى صورة الدولة التى لا تجد تناقضا بين التزاماتها تجاه أمتها العربية، وبين اختيارها الاستراتيجى للسلام .. ولعل ذلك هو الذى أقنع الأمة العربية جمعاء فى قمة القاهرة التاريخية فى يونيو ١٩٩٦ بأن تعتبر السلام خياراً استراتيجياً للأمة العربية .

كانت تجربة مبارك فى مواصلة مسيرة السلام والعمل على حماية مهما كانت العقبات، قد طرحت حقائق واضحة أمام الأمة العربية، أهمها أن السلام الذى صنعته مصر لم يكن تفريطا وإنما هو سلام استرداد الحقوق كاملة غير منقوصة بل أن السلام هو الطريق الأمثل لرفض أى تفريط فى المبادئ أو حقوق السيادة .

وكانت تجربة مبارك نموذجا رائعاً للصلابة فى المبدأ «استرداد كامل التراب الوطنى» والمرونة فى الشكل «اجراءات وتوقيتات التنفيذ» .. وهو ما يحاول الفلسطينيون الاسترشاد به فى معركتهم التفاوضية الشرسة رغم تباين الظروف الزمانية والمكانية والموضوعية فى حسابات التفاوض» .

* * *

إن رجل الشارع في مصر لم يعد كائنا هامشيا في عصر مبارك، وإنما أصبح شريكا فاعلا يعلم كل صغيرة وكبيرة تدور فوق أرض وطنه، وعلى امتداد علاقات مصر بكل دول العالم، والفضل في ذلك يعود إلى مناخ الحرية والديمقراطية الذى فتح كل النوافذ المغلقة وأنهى إلى الأبد سياسة تكميم الأفواه وأتاح لكل القوى السياسية أن تعبر عن نفسها دون قيد سوى الالتزام بالقانون والدستور.

وفي ظل هذا المناخ الاعلامي المنفتح ومع التدفق المعرفي لكل الحقائق والمعلومات، لم يكن صعبا على رجل الشارع أن يدرك حجم التغيير الكبير الذى تحقق فوق أرض مصر على يد مبارك وأن يدرك أيضا حجم الأمل الكبير المنتظر بلوغه مع فترة رئاسية جديدة.

لقد عايش رجل الشارع انتقالا هائلا في معطيات حياته اليومية فلم تعد هناك سلعة في السوق السوداء ، ولا دواء غير موجود في الصيدليات، كما كان عليه الحال قبل ١٩ عاما عندما كانت هناك امبراطورية اسمها «امبراطورية الدلالات» وكانت هناك ظاهرة اسمها ظاهرة الطوابير أمام المجمعات.

لم تعد هناك شكوى من سوء خدمة التليفونات أو طفح المجارى أو عدم وجود مياه الشرب النقية وإنما بنية أساسية جديدة غطت كل محافظات مصر ووفرت الخدمات المتكاملة من كهرباء وماء وصرف صحى وطرق وكبارى وتليفونات بتكلفة زادت على خمسمائة ألف مليون جنيه «٥١٤ مليار جنيه».

ولأن سقف الطموح بغير حدود ..

ولأن بشائر الانطلاق بمصر نحو خريطة عمرانية جديدة بدأت عجلاتها فى الدوران بالفعل ..

ولأن تحديات «العولمة» تفرض منهاجا للعمل الوطنى يقوم على الرؤية المستقبلية التى تستند إلى تعزيز متواصل لما تم انجازه فى فترات الرئاسة الثلاث السابقة ..

ولأن التعامل الهادئ مع الأحداث والارتفاع فوق الصغائر ، قد زاد من ارتباط الشعب بقائد لا ينحاز لطبقة أو فئة أو تجمع، وإنما ينحاز لكل جهد وطنى خلاق يفتح طاقة نور فى مستقبل هذه الأمة ..

وهذا سر آخر من أسرار ودوافع الاجماع الوطنى على مبارك ليكون قائدا لمسيرة الاستقرار وصانعاً لملحمة التغيير بكل ما عرف عنه من دقة الحساب وحسن تقدير الأمور.

الفصل الرابع

حسابات التغيير والتجديد

باديء ذى بدء فأننى أقول - اجتهاداً - إن حلم التغيير الذى يراود أحلام الجماهير لا يعكس إحساساً شعبياً بعدم الرضا عن الأداء الحكومى والتنفيذى الحالى، وإنما يعكس - فى المقام الأول - أملا فى أن تتمكن العقول والدماء الجديدة من إثراء العمل الوطنى بمعدلات أكبر تتفق وروح النهضة الكبرى التى يسابق الرئيس مبارك من أجل سرعة إنجازها بعد هذا الاقتحام الجسور للمشروعات القومية العملاقة، والخطو بثبات نحو القرن الحادى والعشرين.

ومن الظلم لأنفسنا ولجهدنا الوطنى أن يحاول البعض - مبكراً - تصوير ما هو محتمل من تغييرات على أنه استبعاد لأحد بسبب الفشل أو تنحية لأحد بسبب التقصير، لأن ما تحقق طوال مسيرة الأعوام الـ ١٩ من حكم مبارك كان إلى حد كبير خلواً من الفشل والتقصير، ومن ثم

فإن نسبة من سينالهم التغيير لهذه النواقص لاتمثل سوى قدر ضئيل من نسبة التغيير الكبير الذى - حسب اجتهادى - سيخضع لحسابات التجديد وإعطاء الفرصة لكوادر وقيادات شابة بأكثر من أى حسابات أخرى !

تلك مقدمة ضرورية قبل أن أدلف إلى صلب ما أريد أن أتحدث عنه والذى أستند فيه إلى فكر ومنهج الرئيس مبارك فى أسلوب إدارة الحكم، وهو فكر راسخ ومنهج ثابت مهما تنوعت وسائل التطبيق طبقاً لمقتضيات كل مرحلة.

ولعل أفضل بداية لهذا الحديث هى تلك الكلمات المحددة والعبارات الصريحة التى خاطب بها الرئيس مبارك شعب مصر من فوق منبر مجلس الشعب بعد أدائه اليمين الدستورية لبدء الولاية الأولى فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١.

يومها قال مبارك بالحرف الواحد : «لعل أهم ما يتعين علينا أن نوفره للعمل الوطنى فى هذه المرحلة هو الجدية والطهارة .. فلا هزل ولا جدل ولا تضليل ولا استخفاف بعقول الجماهير، ولا تناقض بين القول والفعل، ولا نفاق ولا رياء ولا فساد ولا حاكم ولا محكوم فكلنا متساوون فى الحقوق والواجبات .. لافضل لأحدنا إلا بالتقوى والعمل الصالح ولا عصمة من سيف القانون الذى لا يفرق بين قوى وضعيف وبين غنى وفقير وقريب وبعيد، وأن يشعر كل مواطن بأنه يستطيع الحصول على حقوقه دون وساطة أو شفاعة».

وربما يكون مفيداً للفهم واستقراء ما هو قادم من تغييرات أن الرئيس مبارك هو صاحب المقولة الشهيرة التى يعرفها جيداً كل الذين اقتربوا

منه أو تعاملوا معه «إننى لا أستمع إلى وشاية ولا أحكم فى أمر قبل أن أعرف الحقيقة كاملة ولا أستبعد شخصاً إلا إذا سمعت دفاعه عن نفسه أولا».

إن المعيار الوحيد عند مبارك هو العمل الجاد والصدق فى الأداء والترفع عن الأنانية والبعد عن المظهرية أو استغلال السلطة لتحقيق مصالح خاصة أو خدمة ممارسة استغلالية.

وما أكثر الذين تحطمت وساطاتهم عند مبارك الذى عاش كل مراحل العمل العام ومن قبل أن يتبوء مقعد المسئولية الأولى كرجل أشتهر عنه خصامه الحاد مع «الوساطة» وحرصه الكامل على حماية مبدأ تكافؤ الفرص تحت أعلى درجات النزاهة والطهارة والبعد عن الهوى والغرض!

إنه حاكم يعيش نبض الجماهير، وقد ساعده على ذلك أنه أهل نفسه ودربها تدريباً جيداً منذ أن بدأ حياته العملية فى القوات المسلحة على أنه «لا صداقة فى العمل» .. وقد حمل معه هذه المبادئ السامية عندما خلع البدلة العسكرية وصعد إلى قمة السلطة المدنية نائباً للرئيس ثم رئيساً للدولة، وأوضح للجميع أن معايير العمل عنده هى القدرة على تحقيق المصلحة العامة لأن مصلحة مصر فوق كل شئ وقبل أى اعتبار آخر.

وهذا هو سر ثقة الشعب فى أن قرارات مبارك تجئ دائماً متفقة مع المصلحة العليا وأن اختياراته للقيادات والكوادر لا تخضع لأية مؤثرات يتوهم البعض أنها يمكن أن تزكيهم أو أن تثبت أقدامهم، مهما كان

حجم الضوء الإعلامي الذي يجيد البعض استخدامه .. وأيضا فإن حملات الابتزاز والتشويه الفارغة مهما كان حجمها، لا تؤثر في قرار مبارك بالنسبة لمن يثق في حسن أدائهم وعظم عطائهم.

ولكن بعض النخب وأصحاب المطامع لا يفهمون ما يفهمه رجل الشارع البسيط بكل أسف .. وهذا ما يفسر تكثيف البعض - هذه الأيام - للحملات التي تؤدي إلى «تلميعهم» ولجوء البعض الآخر إلى تدبير الحملات التي تشوه سيرة من يتوهمون أنهم باتوا منافسين لهم !

* * *

ومن سوء الفهم وقصر النظر أن يفهم البعض حرص الرئيس مبارك على تجنب التغيير المتلاحق الذي يلح عليه البعض بين الحين والحين بعيداً عن هدف أساسي يضعه مبارك نصب عينيه وهو توفير أكبر قدر من الاستقرار الذي يمكن جهاز الدولة من إنجاز المهام الكبرى التي تعددت وتنوعت مقاصدها ومراميها على عدة محاور متشابكة بدءاً باصلاح المسار الاقتصادي ومروراً باعادة البنية الأساسية ووصولا إلى دخول عصر المشروعات القومية العملاقة مع ضرورة الحفاظ على البعد الاجتماعي وتجنيب الشريحة الكبرى من الشعب أعباء فواتير هذه المحاور ذات التكاليف الباهظة، والتي - كما رأينا وسمعنا - كلفت دولاً كبرى ثمناً باهظاً من استقرارها الاجتماعي والاقتصادي بمجرد بدء السير على محور واحد وليس على محاور ثلاثة متتابعة ومتكاملة من نوع ما فلعنا نحن هنا في مصر.

ولو أن مبارك سعى للتجاوب مع دعوات التغيير المتلاحقة قبل الأوان لما كان حالنا كما هو عليه الآن، لأن التغيير - الذي هو سنة

الحياة - كما قال مبارك - ليس مجرد مناورات سياسية لامتصاص آية مشاعر عارضة في نفوس الجماهير من أجل إلهائها عن أهدافها بلعبة تغيير الأشخاص، وإنما التغيير رهن بالأهداف المطلوبة التي يصبح معها تغيير الوجوه والأشخاص هو العمل الإيجابي الصحيح الذى تفرضه المصلحة العامة.

وأظن أن مراجعة سنوات حكم الرئيس مبارك يمكن أن تلقى مزيداً من الضوء حول فلسفة التغيير التي ارتبطت في كل مرحلة بأهداف ومقاصد بعينها .. وعلى سبيل المثال فإنه مع بداية حقبة التسعينيات وبعد أن كان قد تم إنجاز الجزء الأكبر من عملية الإصلاح الاقتصادى وإعادة بناء البنية الأساسية، تحول الاهتمام نحو بدء الإنطلاق في مسارات جديدة تستهدف تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات وإزالة المعوقات عن طريق ثورة تشريعية شاملة في القوانين المتعلقة باقتصاديات السوق.. وكان ذلك مدخلاً للتغيير الذى انتقل نحو سياسات جديدة تخفف الأعباء منذ مجئ حكومة الدكتور كمال الجنزورى في يناير عام ١٩٩٦ .

وربما يكن مفيداً أن نتذكر أن الوزارة تغيرت خلال حقبة الثمانينات ٦ مرات «وزارتي الدكتور فؤاد محيي الدين الأولى والثانية وزارة السيد كمال حسن على ووزارة الدكتور عاطف صدقي الأولى ثم وزارته الثانية عام ١٩٨٧»، أما في حقبة التسعينيات فقد تغيرت الوزارة مرتين فقط «وزارة الدكتور عاطف صدقي الثالثة عام ١٩٩٣ ووزارة الدكتور كمال الجنزورى عام ١٩٩٦» ووزارة الدكتور عاطف عبيد عام ١٩٩٩

ولكن مع ذلك حدثت بعض التعديلات المحدودة التى شملت بعض الوزارات المهمة مثل الاقتصاد والداخلية والدفاع والخارجية أكثر من مرة خلال الحقبتين ودون انتظار لحركة التغيير الشاملة .. الأمر الذى يعنى أن ديناميكية التغيير ليست ديناميكية موسمية، وإنما هى مرتبطة أساساً بالأهداف المرجوة فى كل مرحلة.

فما هى أهداف وتوجهات الولاية الرابعة لمبارك حتى يمكن استقراء شكل وحجم التغيير المنتظر أن يواكب هذه الولاية وأن يلبى أهدافها ومقاصدها؟

* * *

فى البداية لابد من القول: إن نجاح السياسة الخارجية لمصر يعزز من الثقة فى ثبات هذه السياسة والعمل على تدعيمها وتفعيلها بمحاور وآليات جديدة بدأت بعض ملامحها تخرج إلى النور أخيرا باعطاء قدر من الاهتمام للدبلوماسية الثقافية كأحد أسلحة التحرك والمواجهة المصرية للتحديات الدبلوماسية فى عصر العولمة.

ولكن عند الحديث عن أهداف وتوجهات السياسة الداخلية يطول الحديث وتتسع مساحة الاجتهاد حول ما هو مطلوب وضرورى فى المرحلة المقبلة، والذى يمكن الإشارة إليه فى إطار النقاط الأساسية التالية:

١ - إن مواصلة الإنطلاق الطموح فى عصر المشروعات القومية العملاقة الذى دخلته مصر من أجل بناء خريطة عمرانية وتنموية جديدة، تواكب ما تم إنجازه لاصلاح أحوال الوادى القديم تحتاج

إلى ثورة شاملة لاصلاح النظام الإدارى إصلاحاً جذرياً يؤدي إلى القضاء على البيروقراطية والروتين الحكومي والتيسير على المواطنين فى تعاملهم اليومى مع جميع المرافق الخدمية بالدولة.

٢ - إنه مع الإشادة بكل ما تحقق فى عقد التسعينيات من طفرات ملموسة فى مجال التعليم فإن قضية تطوير وتحديث التعليم تظل هى المشروع القومى لمصر لعقد كامل جديد، بما يضمن بناء جيل جديد مسلح بالعلم الحديث والقيم الفاضلة التى ترسخ جذور الانتماء الوطنى وتعمق الإحساس بمسئولية هذا الجيل فى استعادة حضارة الأجداد .. فضلا عن إعطاء جرعة كافية من الثقافة الروحية التى تمكن أبناء الغد من مواجهة الانحراف والانحلال الوافدة عبر السماوات بإعلاء مبادئ النزاهة والشرف.

٣ - إن هذه النهضة التعليمية المرجوة فى العقد القادم تستلزم أن تواكبها نهضة ثقافية واعية ومدروسة لا تقتصر على ضوضاء المهرجانات أو غيرها من أساليب ووسائل «ثقافة المتعة اللحظية» فقط، وإنما نهضة ثقافية تستمد ينابيعها من الحضارة العربية والإسلامية فى المقام الأول وبما يمكن مصر من مواصلة دورها الطليعي والتنويرى فى محاور إنتمائها الأساسية، بدلاً من إضاعة الوقت والجهد والمال فى أوهام «الشعبطة» فى الثقافات الأخرى .. وأغلبها ثقافات خبيثة وليست فوق مستوى الشبهات.

٤ - إن إسكان الشباب - كما أشار الرئيس مبارك أكثر من مرة - بات يمثل تحدياً يحتاج إلى تضافر كل جهود الدولة الرسمية والمجتمع المدنى من أجل إزالة هذا الهم من فوق الصدور وليست الفكرة التى

طرحها الرئيس سوى مجرد نقطة بداية ينبغى على الجميع الإمساك بها والإنطلاق من خطوطها الرئيسية نحو بناء مشروع قومى متكامل بدراسات جادة ومستفيضة حول كيفية بناء المسكن اللائق والرخيص وبالتيسيرات التى تتناسب مع قدرات الشباب وتحفظ حقوق جهات التمويل فى استثمار مأمون بعوائد مجزية.

٥ - إن ما تحقق على طريق النمو الاقتصادى الذى وصل فى مصر طبقاً لأحدث الاحصائيات إلى معدل ٦٪ سنوياً لم يكن مجرد مصادفة وإنما هو نتاج تخطيط محكم وجهد متصل، ومن ثم فإن استمرار الحفاظ على هذا المعدل والعمل على زيادته والارتفاع به مستقبلا يظل رهنا بالقدرة على تأكيد مناخ الأمن والاستقرار ومواصلة العمل على إزالة وكسح كل ما يظهر على سطح الممارسة من قيود تعيق حركة الإنتاج، فضلا عن ضرورة الإسراع فى تنفيذ كل ما يساعد على استعادة السياحة المصرية لأوضاعها المزدهرة التى كانت قائمة قبل كارثة الأقصر عام ١٩٩٧ ليكون ذلك هو نقطة البداية نحو النهوض الشامل بهذا القطاع الحيوى الذى يمثل إحدى أهم الركائز الأساسية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن كون السياحة تمثل مصدراً رئيسياً من مصادر توفير العملات الحرة.

* * *

ثم أصل إلى قرب النهاية وأقول :

إن ما تحدثت عنه ليس سوى رؤس لبعض موضوعات من بين ما أعتقد ـ اجتهاداً - أنها ضمن قائمة طويلة من أجندة الولاية الرابعة

لمبارك التى سوف تشهد طفرة ديمقراطية لا تقل فى عمقها وأهميتها عن الطفرة التنموية التى نجحنا فى إنجازها على امتداد الأعوام الـ ١٩ الأخيرة !

إن التغيير الذى يحلم به الناس كان دائماً فى ذهن وفكر الرئيس مبارك ولكن صاحب القرار الذى يستهدف المصلحة العامة كان بحاجة إلى الوقت الكافى الذى يوفر إمكان الدراسة المتأنية والتخطيط العلمى، قبل أن يطلق إشارة الاستجابة لدعوات التغيير.

حقا إن إعادة البناء فى حياة الشعوب وإتخاذ خطوات التغيير اللازمة للإصلاح وتصحيح المسار لا تتم بين يوم وليلة.

وهذا هو ما يفسرِ دواعى الحرص والحذر والتأنى عند تعامل الرئيس مبارك مع قضية التغيير !

الفصل الخامس

رصيد الثقة .. ورصيد النجاح

إن الشعب الذى يتكلم دون خوف وينتقد دون حرج هو نفس الشعب الذى لا يبخل بكلمة انصاف فى حق من يستحق الانصاف، الأمر الذى يعكس نقلة واسعة فى حجم وعمق الوعى الجماهيرى وقدرة الناس على إدراك الحقيقة بعيداً عن أى طنطنة فارغة من أى مضمون أو تشكيك مصطنع لا يخلو من شبهة الغرض!

وربما لهذا يمكن فهم سر اتساع مساحة الأمل عند الناس فى أن يجىء أى تغيير على مستوى الحلم والثقة بمبارك كإنسان وكمسئول يعرف تماماً نفس ما يعرفه الناس عن بعض سلبيات فى الممارسة فى بعض المواقع أو تجاوزات من بعض الأجهزة فى بعض المسائل .. وإن كان هناك ما يشبه الاتفاق بين الناس ومبارك على أن بعض مايطفو على سطح العمل الوطنى أحياناً من نقائص ليس أموراً مقصورة على

مجتمعنا وحده، وإنما هى من طبائع الأمور فى كل بلاد الدنيا، ومنذ أن خلق الله الأرض وظهر فيها الخير والشر والاستقامة والفساد.

والحقيقة أن هذا الأمل الكامن فى الصدور مبعثه رصيد ضخم من الثقة بشخص وسياسة الرجل الذى يدخل فترة الولاية الرابعة مستنداً إلى رصيد ضخم من النجاح شهد به الجميع وهو ما يعزز جذور الثقة بأن الغد سيكون أفضل من اليوم بإذن الله.

ولست أظن أن أحداً يمكن أن يجادل فى أن تجربة العمل الوطنى على مدى الـ ١٩ عاماً الأخيرة قد أكدت عمق توافق الرؤية بين الأهداف التى يسعى الرئيس مبارك لتحقيقها والغايات والمقاصد التى حلم الشعب ببلوغها .. وهى أهداف ومقاصد وغايات تلتقى على جسر الرغبة فى الوصول بمصر إلى أفضل مراحل التقدم التى تمكنها من تحقيق الحد الضرورى من الاكتفاء الذاتى لشعبها دون أن تفقد خاصية المكانات الدولية المتميزة بين دول العالم كلها.

ومن هنا فإن أى نظرة منصفة تستهدف التعرف على ملامح الفترة المقبلة، لا يمكن أن تتغافل أو أن تتجاهل ملامح الـ ١٩ عاماً الماضية والتى استندت إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التى تظل صالحة حقبة بعد حقبة وقرناً بعد قرن .. وأهم هذه المبادئ ما يلى :

١ - إن تأكيد وترسيخ أجواء الأمن والاستقرار يظل هو الركيزة الأساسية لمواصلة تحقيق آية إصلاحات منشودة على الصعيدين الديمقراطى والتنموى.

٢ ـ إن ظروف الواقع الراهن وما وفرته لنا من تجارب خصبه، وكذلك أحلام الغد القادم بكل طموحاته المشروعة وتحدياته المتشعبة لا تترك أمامنا من خيار سوى المزيد، والمزيد من العمل الجاد من أجل زيادة الإنتاج وانعاش السياحة وتهيئة الأجواء الملائمة «سياسياً واجتماعياً وقانونياً» لانطلاق حركة الاستثمار والتنمية.

٣ ـ إن مصر القوية التى ننشدها ليست مجرد أرقام صماء تعبر عن حصاد العمل والانتاج فقط ولكن القوة الحقيقية لمصر تتأكد وستواصل استمرارها بمدى القدرة على ترسيخ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ولأن مصر القوية هى نتاج الفرد القوى، فأنه يصبح من الضرورى إطلاق حرية كل الطاقات والمبادرات تحت مظلة من تشجيع الدولة والتزامها بحماية الحريات.

٤ ـ إن تحديات العصر وسرعة الانطلاق العلمى والتكنولوجى لاتفرض علينا مجرد الاهتمام باصلاح نظامنا التعليمى وتحديثه فحسب، وإنما يتحتم ضرورة الانطلاق نحو هدف إحداث طفرة واسعة فى ساحة البحث العلمى عن طريق توفير جميع الاحتياجات اللازمة لمراكز البحث العلمى فى الجامعات والوزارات والمؤسسات ، لكى تكون قادرة على تلبية متطلبات أهدافنا الطموح التى ينبغى أن تقفز إلى ساحة انتاج وابتكار التكنولوجيا وعدم التوقف عند مجرد القدرة على الفهم والتشغيل لما نتمكن من استيراده منها فقط!

* * *

وإذا كان هناك ثمة اهتمام ملحوظ بقضية الديمقراطية وما يمكن أن تشهده من تحولات إيجابية فى المرحلة المقبلة، فإن هناك ما يشبه الاجماع على أن ماحققته التجربة الديمقراطية خلال الـ ١٩ عاماً الأخيرة، قد أكد بما لايدع مجالاً للشك أن الرئيس مبارك لم يكن يراهن على الديمقراطية رهاناً مرحلياً فى مواجهة ظروف بعينها، وإنما كان رهانه رهاناً استراتيجياً باعتبار أن الديمقراطية تمثل ركيزة أبدية لا مجال للتراجع عنها.

ولو جاز لى ـ اجتهاداً ـ أن أعدد ملامح الديمقراطية فى عقل وفكر الرئيس مبارك ـ فإننى أطرحها على النحو التالى :

١ ـ إن الديمقراطية هى حق الشعب كله .. بمعنى أنها حق أصيل لكل مواطن فى أن يشارك فى صناعة القرار بالانتخاب الحر والرأى الحر، دون أن تكون هناك أية عوائق يمكن أن تحرمه من هذا الحق لأى سبب من الأسباب.

٢ ـ أن هناك فرقاً شاسعاً بين الديمقراطية والفوضى، لأن الديمقراطية إذا تحولت إلى فوضى تصبح من أسوأ صور الديكتاتورية، فالديمقراطية الصحيحة هى التى تضمن عدم اختلال توازن المجتمع من خلال الارتباط الوثيق بين الحقوق والواجبات.

٣ ـ إن الديمقراطية الصحيحة هى ديمقراطية البناء والانتاج التى تصنع الحياة وتعزز الاستقرار.

٤ ـ إنه إذا كانت الحرية السياسية والحرية الاجتماعية يمثلان وجهى العملة الديمقراطية الصحيحة، فإنه من الضرورى الالتفات إلى أن أى بناء ديمقراطى لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال ديمقراطية الثقافة التى تعمق الشعور بالانتماء وديمقراطية المعرفة التى تفتح آفاق التنوير.

٥ ـ إن النظرة الواعية والثاقبة لأى عمل سياسى لابد أن تضع فى الاعتبار أن الديمقراطية ليست مجرد واجهة أو ديكور لتزيين الصورة، وإنما الهدف من الديمقراطية هو تحقيق حياة كريمة عادلة لكل المواطنين، فضلا عن أن الميزة الأساسية للديمقراطية أنها تتيح مجالات الانطلاق، وتدعم جذور الثقة بالنفس وتشجع ملكات المبادرة والابتكار وتعطى الأمان لكل مواطن بأن يعمل فى ظل قانون عادل لا يفرق بين مواطن وآخر، وفى ظل قضاء مستقل تأتى أحكامه إستناداً إلى سيادة القانون، وتتوافر لها هيبة وسلطة الالزام على الجميع دون استثناء.

* * *

إن إيمان الشعب بالديمقراطية ربما يختلف عما تنادى به بعض النخب والأحزاب السياسية الآن، لأن ما يشغل رجل الشارع الآن ليس مسألة تداول السلطة، وإنما شواغله الأساسية هى: كيف تكون الديمقراطية ضوءاً ساطعاً يكشف الفساد ويحارب الوساطة ويؤكد جدية الالتزام بمناخ الطهارة.

واعترف بأن موضوع ملاحقة الفساد ومحاربة الوساطة والاستثناءات كان موضوعاً محورياً فى معظم اللقاءات ، وأن صوت الشعب كان صريحاً وواضحاً فى تأييد كل ما يتم اتخاذه من إجراءات ـ تحت مظلة القانون ـ لضرب جميع أشكال الفساد والإنحراف.

ولعل هذا ما يشجع على الاعتقاد بأن الرأى العام يريد مزيدا من الخطوات والإجراءات التى تعزز أجواء الطهارة فى المرحلة المقبلة، ولكن السؤال المنطقى هو : هل كان شعار الطهارة وملاحقة الفساد وضرب الانحراف غائباً فى أى فترة من فترات الـ ١٩ عاماً الأخيرة حتى يبدو الالحاح على هذه القضية ـ فى ظاهرة ـ وكأننا نبدأ من نقطة الصفر على هذا الطريق؟

فى الحقيقة يخطئ من يظن أن تزامن الإمساك بعدد من قضايا الفساد والانحراف أخيراً مجرد ثورة مؤقتة، وإنما هى تجئ فى سياق صحيح يتماشى مع التزام واضح وصريح فى منهج الحكم منذ اللحظة الأولى لتولى الرئيس مبارك المسئولية فى أكتوبر عام ١٩٨١ .

فقط .. ربما تكون قد طفت على السطح تجاوزات زاعقة استلزمت بالضرورة إجراءات قانونية زاعقة.

وأذكر إننى قلت فى أحد اللقاءات على شاشة التليفزيون المصرى بالحرف الواحد: أن مبدأ طهارة الحكم ومحاربة الوساطة كان موضع اهتمام دقيق ومتابعة متصلة من الرئيس مبارك الذى لايقبل التهاون فى تعزيز طهارة الحكم ومحاربة الوساطة والاستثناءات، وأن كثرة الالحاح من جانب الرئيس على هذا المبدأ يعكس رغبته الصادقة فى

توسيع الرقابة الشعبية وتشجيع المواطنين على التصدى لأى فساد أو انحراف من ناحية، فضلا عن منح الصلاحيات الكاملة لكل مسئول لكى لا يخشى أحداً مهما علا شأنه ممن يريدون أن يفتحوا باب الاستثناء والمجاملة والمحسوبية.

وإذن فإن السؤال الذى يطرح نفسه علينا جميعا هو:

هل يمكن أن يكون هناك عذر لأى مواطن يرى الفساد ولا يتصدى له بالابلاغ والتنبيه .. ثم ماهى ضرورة بقاء أى مسئول يخضع لأى ترهيب أو ترغيب لكى يمنح أحداً - فرداً كان أو جماعة - امتيازات تحمل شبهة الاستثناء أو الوساطة أو المجاملة إذا كان هناك تأكيد صريح والتزام واضح فى منهج الحكم برفض ذلك رفضاً قاطعاً؟

إننا لابد أن نسلم بأنه ليس يكفى أن يقف رئيس الدولة وحده حاملاً لواء الدعوة لمناخ الطهارة وفارضا عيون الرقابة لمحاصرة الفساد، لأن ذلك أكبر من طاقة أى فرد أو أى نظام .. ومن ثم فإن التصدى للفساد والانحراف طلباً للطهارة يحتاج - بدلا من الاستدراج بغير وعى نحو ترديد روايات وشائعات عن الفساد - إلى وقفة شعبية حاسمة تساند دعوة الرئيس وتعمل على حمايتها فى كل مواقع العمل الوطنى .. ولكن بشرط أن نحسن التمييز بين ضرورات هذه الوقفة الأمينة والملتزمة وبين محظور الانجرار إلى منزلق السب والقذف والتشهير والتشويه !

بل إننى أستطيع القول - اجتهاداً - إن الحاح الرئيس مبارك الدائم على أهمية الالتزام بمبدأ طهارة الحكم لا ينفصل عن الحاحه الدائم ودعوته الصريحة المتكررة للمشاركة العامة فى تحمل المسئولية، لأن

التيقن من صحة الالتزام بتطبيق مبدأ طهارة الحكم رهن بوجود مشاركة عامة تجعل من الشعب رقيباً يقظاً يملك قدرة الرصد والحساب.

* * *

ثم أصل إلى قرب ختام هذه الخواطر التى طافت بذاكرتى وأقول إن انطباعى الذى خرجت به يمكن تلخيصه فى حقيقتين أساسيتين هما:

١ - إن الشعب يثق - بغير حدود - فى كفاءة وطهارة ووطنية وحكمة الرئيس مبارك ويحترم تواضعه ويحب إنسانيته ويعشق بساطته.

٢ - إن الآمال العريضة التى تحلم الناس بالقدرة على تحقيقها فى المرحلة المقبلة فى إطار التغيير والتطوير والتحديث لجميع مجالات العمل الوطنى ليست آمالا مبنية على الوهم، وإنما هى آمال تستند إلى الآفاق الرحبة المنتظرة بعد دخول مصر إلى عصر المشروعات القومية العملاقة واقتراب المنطقة من أمان صنع السلام الشامل الذى يوفر أفضل الأجواء لازدهار الديمقراطية وبناء الرخاء.

الفصل السادس

أولويات السياسة الداخلية

أظن أنه يتحتم علينا ونحن في بداية قرن جديد، أن نسأل أنفسنا وأن نجهد عقولنا وأن نتحاور فيما بيننا حول ما يتحتم علينا عمله وما ينبغى انجازه من مهام ومسئوليات فى أجندة العمل الوطنى، فذلك هو الأهم والأ بقى!

نعم.. ماذا نحن فاعلون؟

ومع أن مثل هذا السؤال يصعب اختصار الإجابة عليه فى حيز محدود مثل حيز هذا الفصل من الكتاب، لأنه يحتاج إلى صفحات وصفحات بل وربما يحتاج إلى كتب ومجلدات إلا أننى أعتقد أن الأكتفاء بحصر أهم رؤس العناوين والقضايا ربما يعتبر أمرا كافيا وملائما لمهمة الكاتب الذى يتصدى للكتابة عن إطار شامل ويترك مناقشة التفاصيل للخبراء والمتخصصين كلا فى مجاله.

ولو بدأنا بالحديث عن السياسة الداخلية وما ينبغى علينا عمله وانجازه فإننى أستطيع ـ إجتهاد واستناد إلى القراءة المتأنية لفلسفة الحكم فى عصر مبارك ـ أن أحدد مجموعة الأولويات التالية كضرورة وركيزة لمواصلة المشوار.. وأيضا مواصلة الإنجاز الذى كان سمة ملحوظة من سمات العمل الوطنى على مدى الأعوام الـ ١٩ الأخيرة على الرغم من كثرة ما واجهناه من مصاعب وتحديات.

وهذه الأولويات فى السياسة الداخلية يمكن قراءتها على النحو التالى:

١ ـ إن الحفاظ على الإستقرار هو الركيزة الأساسية لأى عمل وطنى، ومن ثم فإنه ينبغى أن يكون أمن وسلامة الوطن فى صدر أولويات الأجندة الرسمية والشعبية، وليكن دليلنا إلى ذلك هو تجربة السنوات الماضية التى أكدت بشواهد ودلالات واضحه على أرض الواقع، أن كل ما تحقق من انجازات ضخمة فى جميع المجالات لم يكن له أن يتحقق فى غيبه من استقرار حقيقى يرتكز إلى ساقين راسخنين هما: يقظة أجهزة الأمن وصلابتها من ناحية وعدالة البعد الإجتماعى ومشروعيته من ناحية أخرى.

٢ـ أن هناك ارتباط وثيقا بين الإستقرار بمفهومة الشامل، أمنيا واجتماعيا واقتصاديا وبين الديمقراطية بمعناها الحقيقى الذى يبعث الطمأنينة فى النفوس ويطرد هواجس الخوف والقلق ويؤدى الي تفجير ملكات الإبداع والإبتكار تحت أجواء صحية ونقية.. ويساعد على التعجيل بتحقيق الإنضباط تحت مظلة من قواعد صريحة وواضحة تحدد الفواصل بين الحرية المسئولة والفوضى المخربة!

٣ ـ ان بنيان الوحدة الوطنية كان ومازال وسيظل هو حجر الزاوية فى تماسك البنيان الإجتماعى والإقتصادى والأمنى لمصر، ومن ثم فإن التصدى لأية محاولات حبيثة ـ من الداخل أو الخارج ـ ينبغى أن يحظى بإهتمام رسمى وشعبى ينتقل بآليات العمل الوطنى فى هذا المجال من خندق الدفاع ورد الفعل، إلى خندق المبادرة والقدرة على طرح الحقائق أولا بأول، وبما يضمن اغلاق كل الأبواب والمنافذ أمام تجار الشائعات ومحترفى التكسب من هذه القضية فى بعض دول المهجر.

٤ ـ أننا بحاجة ماسة إلى ثورة شاملة لاصلاح النظام الإدارى اصلاحا جذريا يؤدى إلى القضاء على البيروقراطية والروتين الحكومى والتيسير على المواطنين فى تعاملهم اليومى مع جميع المرافق الخدمية بالدولة، ومن حسن الحظ إننا لانبدأ من نقطة الصفر، وإنما لابد من الإعتراف بأننا حققنا قدرا لا بأس به من الإصلاح الإدارى على مدى الأعوام الـ ١٩ الماضية ومع ذلك فإن الإصلاح والتحديث والتطوير الذى ينبغى أن يشمل كل نظم الإدارة مازال يمثل هدفاً ملحا لكى نستطيع أن نواكب متطلبات عصر جديد تتبدل أدواته وآلياته بسرعة مذهلة وتتبدل معها أفكار ونظريات تحمل فى طياتها متغيرات جوهرية عميقة ينبغى أن نؤهل أنفسنا لحسن التعامل معها بإعادة النظر فى كل أساليب عملنا الإدارى وازاحه كل مظاهر الشلل الوظيفى الذى يعطل المراكب السايرة كما يقولون.. وأظن أن نقطة البداية الضرورية لأى إصلاح إدارى تكمن فى فرض الإنضباط على دولاب العمل الحكومى.

٥ - أن المقياس الحقيقى لحيوية أية أمة هو مدى قدرتها على تجديد نفسها وتحقيق التواصل الأمنى بين الأجيال لضمان انتقال الخبرة والأطمئنان على توافر القدرة اللازمة لملاحقة عصر المتغيرات السريعة، ومن هنا تأتى أهمية وضع برنامج علمى يستند إلى توقيتات محددة من أجل تفريخ وتأهيل قيادات جديدة تقدر على حمل المسئولية من خلال منظومة عمل توائم بين الإستمرار بعناصر الخبرة والتجديد بعناصر الشباب.

٦ - أنه مع الإعتراف بجهود عظيمة ونتائج ملموسة قد تحققت فى إطار هدف ضبط وترشيد الزيادة السكانية على مدى السنوات الأخيرة، إلا أننا مازلنا بحاجة ماسة إلى مزيد من الجهد ومزيد من النتائج حتى لا تذهب كل جهود التنمية سدى فى بلاغة الزيادة السكانية الرهيبة.. وربما يتطلب الأمر رؤية جديدة توازى جهود ضبط وترشيد الزيادة السكانية وتلبى الطموحات المشروعة من أجل زيادة الدخل، وذلك بالعمل على الإرتفاع بمعدل النمو الإقتصادى إلى ما يوازى أمثال معدل النمو السكانى.. وذلك ليس بالأمر المستحيل، لكنه يحتاج إلى ارادة حديدية وخطة واضحة المعالم وأسلوب عمل من نوع وروح ملحمة اكتوبر ٧٣.

٧ - أن مشكلة البطالة لم يعد يجدى معها أسلوب الحلول المؤقتة والحقن المخدرة وإنما تحتاج إلى حلول جذرية تبدأ من المنبع وبالتحديد من بداية التوجيه نحو التعليم أو التدريب المهنى فى إطار الإحتياجات الحقيقية لسوق العمل، وبما يتناسب مع متطلبات المشروعات الجديدة سواء فى مرحلة الإنشاء أو البناء أو مع بدء دوران عجلة التشغيل والإنتاج.

وفى اعتقادى أن قضية البطالة بأبعادها الأقتصادية والإجتماعية والنفسية تحتاج الى رؤية جديدة يتحمل فيها الجميع مسئوليتهم جنبا الى جنب مع الدولة، خاصة رجال الأعمال والمستثمرين وأصحاب المشروعات من أجل توفير مالا يقل عن ٧٥٠ ألف فرصة عمل سنويا ومن ناحية أخرى يتحتم اجراء تقويم لتجربة الصندوق الإجتماعى وتصويب وتصحيح ما وقع من أخطاء أو عثرات فى طريق المشروعات الصغيرة للشباب والعمل على منح المزيد من التيسيرات والمزيد من فترات السماح فى سداد أقساط وفوائد القروض لكل من يثبت جديته فى رعاية مشروعه.

٨ ـ أن أعظم وأصعب تحديات السنوات المقبلة فى أغلب دول العالم وليس لنا وحدنا سوف تتركز فى نقطة المياه العذبة التى ربما يصبح سعرها فى القرن المقبل أغلى من سعر نقطة البترول، ومن ثم فإننا مطالبون بالعمل بكل الطرق والوسائل ـ بما فى ذلك إصدار التشريعات اللازمة ـ لحماية هذه الثروة الغالية التى وهبها الله لنا، وذلك برفع كفاءة استخدام الموارد المائية وبالذات مياه نهر النيل التى تمثل المصدر الأساسى للثروة المائية فى مصر، فضلا عما تقول به الدراسات والأبحاث عن مخزون المياه الجوفية وصلاحية مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى لإعادة استخدامها فى الرى بعد معالجتها وتنقيتها.

٩ ـ أنه من بين ٤ موارد أساسيه للدخل القومى وتوفير العملات الحرة وهى البترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين

العاملين فى الخارج تعتبر السياحة هى الكنز المدفون الذى لم نستطيع بعد أن نستخرج سوى جزء يسير منه، وأنه قد آن الأوان بعد أن أنكسرت شوكة الإرهاب الأسود وأصبح الأمن والإستقرار حقيقة فوق كل ربوع الوطن فى أن يبدأ الإقتحام الحقيقى الجسور لحقل التنمية السياحية، وربما تكون احتفالات الألفية الثالثة فرصة لبدء نقطة انطلاق جديدة على هذا الطريق.

لكننى ـ أمانة ـ لابد أن أقرر أنه على الرغم من كل ما يتوافر لدينا من كنوز سياحية فى أثارنا القديمة، وشواطئنا الفريدة، وشمسنا الدافئة ومناخنا المعتدل، إلا أننا مازلنا بحاجة إلى جهد كبير من أجل ترويج وانعاش المنتج السياحى بدءا من السلوك الإنسانى فى كل القطاعات التى تتعامل مع السائح ووصولا الى حتمية الإستمرار فى الإرتقاء بالطريق ووسائل المواصلات ومرافق الخدمات ومراكز الصحة الوقائية فى مناطق التجمعات والمزارات السياحية، فضلا عن خدمات الجذب السياحى فى الشركة الوطنية للطيران واجراءات الجمارك والجوازات ومتطلبات الضيافة عند الوصول والمغادرة بذوق ورقة لن تكلفنا كثيرا، لكن مردوداتها عالية ومضمونة ومجزية.

١٠ ـ إنه إذا كنا نسلم بأن أحد أهم أهداف الحكم فى عصر مبارك هو إسعاد الإنسان المصرى وإشعارة بأدميته، بإعتبار أن الإنسان هو هدف أية تنمية قبل أن يكون هو نفسه صانع أى إنجاز، فإن من الضرورى أن يظل هدف توفير الحياة الكريمة للأغلبية الكادحة هدفا واضحا لايجوز الجور عليه تحت أى مسميات أو متغيرات فى

الفكر السياسى والإقتصادى الذى يمكن أن يدهمنا ـ مثلما يدهم غيرنا ـ مع رياح العولمة .. وأظن أن ذلك يعنى بوضوح ضرورة استمرار تأكيد الركائز الأساسية للتكافل الإجتماعى من نوع الإبقاء على دعم السلع الأساسية كرغيف العيش والحفاظ على مجانية التعليم فى كل مستوياتها وتأمين وتوفير العلاج المجانى لغير القادرين على أعبائه، وذلك برصد اعتمادات واضحة وصريحة لا يجوز المساس بها أو الجور عليها!.

وربما يعزز من مشاعر الأمل فى قدرتنا على أداء كل ما يتحتم علينا عمله وما ينبغى علينا انجازه أن ما حققناه على مدى الأعوام الـ ١٩ الأخيرة فى ظل حكم الرئيس مبارك ليس قليلا وإنما هو ـ بالحساب الدقيق ـ أكثر مما كنا نحلم ونخطط! .

إن النجاح الكبير الذى تحقق على صعيد الإصلاح المالى والإقتصادى وما استتبعه من دخول إلى آفاق التنمية الواسعة، سواء من خلال المشروعات القومية العملاقة فى توشكى وشرق العوينات وسيناء وجنوب أسوان وشمال غرب خليج السويس وشرق تفريعه بورسعيد، أو من خلال تنمية الريف بالمشروع القومى شروق وكذلك مشروعات تنمية محافظات الصعيد، قد فتح باب الأمل أمام امكان اعطاء اهتمام مواز للمشروعات الصغيرة فى جميع المجالات، بحيث يبدأ التخطيط المبكر لزراعات صغيرة ومتوسطة إلى جوار المشروعات الزراعية العملاقة فى الأرض الجديدة، وكذلك الحال بالنسبة للصناعات الصغيرة التى يمكن أن تزدهر بتخصيص مساحات لها فى أطراف المدن الجديدة وبالقرب من المجمعات الصناعية العملاقة لأن ذلك ـ فضلا

عما يحققه من فوائد اقتصادية وإنتاجيه جمه وما يترتب عليه من توسيع قدرة الإستيعاب للطاقات الجادة الباحثة عن فرص العمل والكسب الشريف - فإنها تسهم اسهاما جادا وأمنا فى تحقيق حلم الإنتقال الهادئ لتعمير الخريطة الجديدة لمصر من ناحية، والحد من التكدس السكانى الذى بات فوق طاقة الإحتمال فى أرض الوادى القديم من ناحية أخرى.

ثم إن ما تحقق فى السنوات العشرة الأخيرة تحت مظله - المشروع القومى للتعليم وما شهدته حركة البناء والتحديث فى الأبنية التعليمية يشكل معجزة من معجزات عصر مبارك.. ومن ثم فقد بات من الضرورى أن تمتد مظله المشروع القومى للتعليم عشر سنوات أخرى جديدة تعطى فيها الأولوية لقطاع التعليم الفنى والتأهيلى إلى جانب القطاع العلمى والبحثى فى الجامعات بما يتفق واحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية وضرورة مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى فى عصر الكمبيوتر والإنترنت.. ومن حسن الحظ أن الرئيس مبارك يؤمن إيمانا شديدا بأن التعليم مهما بلغ حجم الإتفاق عليه، فإنه يمثل أفضل مجالات الإستثمار، بل أنه أفضل أوعية الإدخار للمستقبل، لأن تقدم وارتقاء التعليم يمثل العنوان الرئيسى لأية أمة متحضرة تستهدف تلبية احتياجات الحاضر وتأمين متطلبات الغد.

ولعل من الضرورى أن ننتبه إلى الإهتمام بالتعليم ينبغى أن يواكبه إهتمام مماثل بمواصلة الأحتشاد وراء هدف محو الأمية وتعليم الكبار الذى تحقق منه قدر لابأس به على مدى حقبة التسعينيات فى إطار إعلان الرئيس مبارك بإعتبار عقد التسعينيات عقدا لمحو الأمية لكن

الأمانة تقتضى أن نقول أن حجم ما تحقق لم يصل إلى مستوى الحلم الذى كان ينشده الرئيس مبارك من هذا الإعلان التاريخى الذى ربما يكون مفيداً أن يتم تجديده لعشر سنوات أخرى لسد منابع الأمية بتحقيق الإستيعاب الكامل للتلاميذ فى مدارس التعليم الأساسى، ووقف ظاهرة التسرب وحشد طاقات المجتمع كله للقضاء على براثن الأمية وتوفير المهارات الأساسية للأفراد من أجل سرعة الإندماج فى عجلة العمل والإنتاج عن طريق الربط الوثيق بين محو الأمية ومراكز التدريب المهنى.

وربما يتساءل أحد صادقا وماذا عن سياسيتنا الخارجية؟

وجوابى هو:

أن السياسة التى حظيت بإحترام العالم كله وجمعت شمل العرب فى أصعب الظروف وانتصرت للسلام العادل، وأرست قواعد التعاون والتكامل مع الجميع بروح المصلحة المشتركة لا تحتاج إلى أية ملاحظات منى أو من غيرى حتى ساعة تاريخه.

ثم لعلى أضيف:

أن الثقة كاملة فى قدرة صانع القرار السياسى ومهندس الدبلوماسية المصرية على مواكبة أى متغيرات جديدة تفرزها رياح العولمة فى القرن الجديد.

الفصل السابع

التغيير.. لا يحتاج إلى التشكيك!

رغم أن هناك فارقا كبيرا بين حق، الإجتهاد باسم حرية الرأى وبين خطيئة التشكيك باسم الرغبة فى تصفية الحسابات إلا أن بعض ما تنشره بعض صحفنا القومية والمستقلة والمعارضة، يندرج تحت خانة التشكيك وبرغبة صريحة فى تصفية الحسابات وبإستغلال سيء لحرية الصحافة وحرية الرأى وحرية الكلمة... فليس من حرية الصحافة ولا من حرية الرأى وحرية الكلمة أن تجرى عملية اغتيال متعمدة لمعظم مشروعاتنا القومية باسم ضرورات الحساب والمراجعة لأخطاء الحكومة السابقة وما ينسب لها من تجاوزات.. وليس من حرية الصحافة ولا من حرية الرأى وحرية الكلمة أن تستخدم بعض قضايا الفساد لمحاولة الإيحاء بأن الفساد يكاد أن يصبح ظاهرة عامة فى عديد من المواقع.

إن من حقنا جميعا أن نناقش كل أمورنا وقضايانا الوطنية فى الداخل والخارج، ولكن بشرط أن تجرى هذه المناقشة بروح الرغبة فى

دعم خطوات البناء واستنادا إلى ركائز العلم والمعرفة، وليس بروح الرغبة فى الإنتقام من أحد أو فى غيبة من معلومات ووثائق بها الحجج وتتعضد بها الآراء ويستند إليها فى النهاية صانع القرار.

ولست أظن أننا كنا غائبين عن الوعى أو معصوبى العينين عندما بدأ التفكير فى خوض سلسلة المشروعات القومية العملاقة فى توشكى وشرق العوينات وشمال سيناء وشرق بورسعيد وخليج السويس وجنوب أسوان.. وإنما العكس هو الصحيح فقد جرى حوار واسع وطرحت عشرات الإجتهادات وبرزت على السطح تحفظات واعتراضات وملاحظات تم وضع ـ بعضها ـ فى الإعتبار وتم تجاهل البعض الآخر.

ثم بدأ دوران عجلة العمل وسط شعبية عارمة عكست حجم وعمق الحلم فى وجود مشروعات قومية تعيد بعث مشاعر الإلتفاف حول الأهداف العظمى وتجدد روح الإنتماء للتراب الوطنى الذى مازال مليئا بالكنوز والثروات التى لم نلتفت إليها قرونا بعد قرون.. اكتفاء بأن لدينا ما يكفينا حول الوادى القديم الذى بدأ يضيق بنا وبدأنا نحن نضيق ذرعا من تكدسنا الذى يكاد يقترب بنا من درجة الإختناق.

ومن الطبيعى أن تجرى بشأن مثل هذه المشروعات الضخمة التى ستتكلف مليارات الجنيهات مراجعات دورية تستند الى ما يتم اكتشافه على أرض الواقع خلال مراحل التنفيذ من ناحية.. وفى ضوء اعتبارات وضرورات المصلحة العامة التى تفرض فى كل مرحلة من المراحل أولويات الإنفاق فى ضوء الموارد الذاتية أو الموارد الوافدة الإضافية استثمارات منح.. قروض من ناحية أخرى.

وعندما تجرى مثل هذه المراجعات الدورية يترتب عليها أحداث تعديلات فنية أو تحويلية، فإن ذلك ينبغى أن ينظر إليه على أنه إحدى علامات الصحة والنضج فى مسيرة العمل الوطنى وقدرة نظام الحكم القائم على التصويب والتصحيح والمراجعة فى الوقت المناسب، وليس - كما يقول البعض - أنه دلاله فشل وتسرع وعدم تقدير صحيح للامور.

أن نظام الحكم الذى أقر هذه المشروعات القومية العملاقة هو نفسه الذى يجرى المراجعة الدورية ويتدخل للتصويب والتصحيح كلما اقتضت الضرورة.. ومن ثم فليس هناك مجال لادعاء البطولة بسبق الإعتراض على هذه المشروعات القومية، لأن أحدا لم يقل بعد أنها مشروعات لامبرر لها أو انها مشروعات عديمة الجدوى.. أو.. أو.. أو.. الخ.

وليت الذين يبحثون لأنفسهم عن أدوارا تحت أى مسمى أن يدركوا ما يمكن أن يترتب على مثل هذه الحملات الضارية ضد المشروعات القومية والتى شجعت بعض كدابى الزفة فى دوائر الحكم المحلى والمجالس الشعبية أن يصفوا مشروعا مثل مشروع شرق بورسعيد بأنه مشروع فاشل.. ليتهم يدركون أنهم يهددون أجواء الإستثمار الأجنبى والعربى والمحلى ويسيئون - بغير وجه حق - لاقتصادنا القومى الذى يرتكز إلى جانب كبير فى دعائمة المستقبلية على استمرار ونجاح مثل هذه المشروعات العملاقة.

ولعله لا يخفى على أحد أن مثل هذه المشروعات الضخمة تتعدد بشأنها الآراء والإجتهادات فى كل دول العالم، ويدرك الذين يقومون عليها فى النهاية أن المنهج الذى تم الأخذ به لتنفيذ أى مشروع من هذه

المشروعات ليس منهجا مثاليا، مائة فى المائة وإنما يتحتم أن يكون هذا المنهج هو المنهج الأفضل ربحية والأقل تكلفة والأكثر توءاما مع الظروف والمعطيات المحيطة محليا واقليميا ودوليا.

ومن الظلم لأنفسنا ولعملنا الوطنى أن نخلط بين حق النقد والمسألة وبين خطيئة التشكيك والتشهير والمبالغة خصوصا عندما يتعلق الأمر فى النهاية بأمور وقضايا تتعلق بحاضر الوطن ومستقبله.

وقبل أن أنتقل إلى مناقشة ما يلفت النظر بشأن ما يكتب عن قضايا الفساد وعدم التفرقة بين عصر هو الذى يأخذ المبادرة لملاحقة الفساد وعصور كانت لديها حساسية مفرطة من مجرد الإشارة إلى كلمة فساد يحق لى أن أشير إلى أنه ينبغى ألا يغيب عن ذهن أحد بعض السمات الأساسية والركائز المعلنة لعصر مبارك.

إننا فى عصر يلح فيه رئيس الدولة على أننا جميعا شركاء فى المسئولية وإن الرئيس وحده أو الحكومة وحدها لاتستطيع أن تعمل دون أن تستأنس بمشورة من يملكون القدرة على الإجتهاد وتتوافر لديهم إمكانية وضع البدائل والحلول لكل ما يطرح على ساحة العمل الوطنى.

ثم إننا فى عصر يدعو فيه مبارك أهل الفكر إلى تحمل كامل مسئوليتهم عن صياغة وجدان الرأى العام وتشكيله وعدم السماح لأى نغمة نشاز أن تنحرف بحرية الكلمة وحرية الرأى بعيدا عن الأهداف العليا للوطن الذى هو ملك لنا جميعا وإن من واجب كل فرد أن يسهم من خلال موقعه فى تحسين وتطوير أساليب الأداء ولغة التعامل لأن العصر الذى نعيش فيه لم يعد عصر القرارات «الفوقية» وإنما نحن فى عصر المشاركة والمبادرة التى ينبغى أن تتوافر أجواؤها للجميع.

والأهم من ذلك كله أننا نعيش عصرا مفتوحا لامكان فيه للأبواب المغلقة أو الأفواه المكممة أو الأقلام المقصوفة، التى تعزل المسئول عن نبض الشارع وتجعله أسيرا دائما للتقارير التى إن صدقت فى أغلبها فلابد أنها ستخطىء فى بعضها.

إننا فى عصر لم تعد فيه صناعة القرار فى مصر حكرا على أهل الثقة وحدهم أو قصرا على المشاركين - رسميا - فى السلطة والفضل فى ذلك للرئيس مبارك الذى لم يسمح لأحد - بأية مسميات أو اجراءات - أن يعزله عن الناس.. فأهل مصر جميعا - أهل للثقة عنده - مهما اختلفت مواقعهم وتعددت انتماءاتهم.

وربما يكون ذلك مدخلى للتأكيد مجددا على أن الحرب ضد الفساد تعتبر أحد أهم الملامح الرئيسية لمرحلة حكم الرئيس مبارك.. بل أن مسارعة الرئيس منذ الأيام الأولى لتولية مسئولية الحكم قبل ١٩ عاما لشن الحرب ضد الفساد كانت هى مفتاح العلاقة الحميمة بين الشعب والرئيس وفى وقت كان الناس يتوقون فيه إلى سماع كلمة الطهارة والإطمئنان لأن سيف القانون لن يسمح لأحد - مهما يكن موقعه - بالإفلات من قبضة العقاب إذا أخطأ أو انحرف.

إن واقع الأمر فى مصر على مدى أكثر من ١٨ عاما - يقول أن أحدا لم يكن فوق الحساب أو المساءلة، ومن عنده دليل غير ذلك فإننا نلح عليه أن يتقدم به على الفور وأن يخبرنا به، وان يختبر شجاعتنا فى النشر عنه بشرط أن يكون لديه أدلة مؤكدة على صحة ما يردده من

اتهامات، لأن مصيبتنا أننا أحيانا لا نكتفى بمجرد الإستماع الى الشائعات فحسب، وإنما نتناقلها ونرويها لبعضنا البعض وكأنها حقائق مؤكدة ووقائع دامغة.

وليس معنى ذلك إننى أقول أنة ليس فى الإمكان أبدع مما كان، ولا داعى أن كل قضايا الفساد قد تم كشفها ومحاسبة مرتكبيها، فذلك أمر لا يملك أحد أن يقول به على الإطلاق هكذا، ولكن الأمر المؤكد أنه لاتوجد واقعة فساد معروفة لم يتم التعامل بكل جدية ودون ابطاء وبصرف النظر عن مكان حدوثها أو شخصية مرتكبيها.

إن الفساد - كما نعلم جميعا - ظاهرة عالمية لسنا وحدنا الذين نعانيهاو فالفساد قائم مادام أن هناك بشرا ولم تعرف البشرية منذ نشأتها وحتى الآن مجتمع المدينة الفاضلة الذى يضم الملائكة، ولا يعرف الشياطين، وإنما الفساد سلوك انسانى موجود وقائم فى كل المجتمعات وفى كل العصور.. فالأمر المهم هو مدى جدية الدولة فى مواجهة الفساد وهل نقبل به وتسكت على بعضه وتتستر على البعض الآخر، أم أنها تطارده بكل عنف وقوة مستخدمة فى ذلك قوة القانون وسيف السلطة.

والذى يعزز من صحة ما أقول أن معظم قضايا الفساد تم أكتشافها بمعرفة أجهزة الرقابة فى الدولة على مختلف مستوياتها، وإن عددا محدودا من هذه القضايا جاءت نتيجة مبادرات فردية أبلغ خلالها مواطنون شرفاء عن شكوكهم فى وجود فساد، وذلك يعنى أن الدولة هى التى تتعقب الفساد وتطارده، وتجعل منه قضية لها أولوية فى قائمة العمل الوطنى الداخلى.

ولعله لا يخفى على أحد أن الحرب ضد الفساد لم تكن فقط هى مدخل الإرتباط الوثيق الذى نما وتصاعد بسرعة مذهلة بين مبارك وشعب مصر، وإنما كانت الحرب ضد الفساد أحد مفاتيح شخصية الرئيس والتى بات على كل من يقبل العمل معه أو إلى جواره أن يفهمها جيدا، حتى لا يخطىء التقدير أو الحساب فى أى من ممارساته وتصرفاته.

وأكبر دليل على جدية الدولة فى مرحلة حكم الرئيس مبارك على مطاردة الفساد وتعقبة فى كل مكان، هو الحرص على حرية الصحافة وتمكينها من آداء دورها ورسالتها فى اثارة القضايا ونشر التجاوزات وتوجيه الإتهامات لكل من تحوم حولهِ أيه شبهة.

وربما كانت حرية الصحافة التى نعيشها فى مرحلة حكم الرئيس مبارك ويستثمرها البعض أحيانا فى الشطط الى حافة التشهير دون دليل، هى السبب فى نشوء انطباع بأن الفساد كثير وأن الإنحراف يتزايد، مع أن حجم الفساد والإنحراف فى هذه المرحلة أقل بكثير جدا من مراحل سابقة كان يجرى التعتيم فى بعضها على فساد الأكابر، وكان غير مسموح بمجرد الإشارة لأى من قضايا الفساد فى البعض الأخر ولو همسا فى المجالس وليس نشرا فى الصحف.

أن مصر أصبحت بفضل الحرية مجتمعا مفتوحا والمجتمع المفتوح يدفع بالطبع ضرائب كثيرة من بينها ضريبة الآثار الناجمة عن كثرة النشر حول قضايا الفساد بعكس المجتمع المغلق الذى يشبه البيوت السرية فى دنيا الدعارة، حيث الرذيلة تنتشر وتتفشى، ولكن فى صمت وسرية وبعيدا عن العيون والآذان.

ولا أعتقد أن أحدا يمكن أن يرتضى لمصر عودة مرة أخرى إلى المجتمع المغلق لمجرد أن نقنع أنفسنا زورا وبهتانا بأننا مجتمع فضيلة خال من الفساد والرشوة والإنحراف.

إن المجتمع المفتوح مهما تكن مخاطره، ومهما تكن من فرصة المزايدين عليه باسم استشراء الفساد وانتشاره أفضل ألف مرة من المجتمع المغلق الذى يستشرى فيه الفساد والإنحراف تحت جنح الظلام.

ولكن المجتمع المفتوح ليس مجرد حقوق يستمتع بها أهل هذا المجتمع للمباهاة والتفاخر وممارسة حق النقد والمساءلة فقط، وانما المجتمع المفتوح هو الذى يفرض التزامات وواجبات تنطلق من الفهم الصحيح لمعنى الحرية ودورها فى البناء ضد الهدم وفى التوعية ضد الإعتام، وفى البوح بكل شيء دون تجريح.

والمجتمع المفتوح هو مجتمع الوعى والإدراك والقدرة على فرز الغث من الثمين فى عصر الغزو الإعلامى الذى تندس فيه كثير من الأخبار والتقارير المشبوهة التى تستهدف البلبلة ونشر اليأس من خلال الزعم بانتسابها لمنظمات دولية، ومع انها مجرد وكالات عميلة للعديد من أجهزة الإستخبارات العالمية.

المجتمع المفتوح يتحرك نحو التغيير تحت أضواء كاشفه لاتسمح بأى نوع من العبث بمصير الوطن تحت أستار الظلام!.

الفصل الثامن

التغيير.. لتلبية المطالب والاحتياجات

بعيدا عن الضجة التى يثيرها هواة الرفض وعشاق التخندق خلف كلمة «لا» لمجرد إثبات الذات على ساحة العمل الوطنى بالبيانات والمقالات التى تبدأ بالتحيز كدلالة على حسن النية وتنتهى بالتشكيك بما يكشف سوء النية . .أقول أن مشروع دلتا جنوب الوادى هو مشروع «العمر» بالنسبة لأجيال الحاضر والمستقبل، وأن ما سبقه من ابحاث ودراسات وما خضع له من استقراء للمخاطر والاحتمالات يبدد أية مخاوف من نوع زوابع الشتاء التى اثارها البعض مؤخرا ليغطى على اعتدال الطقس فى مصر.

والحقيقة أن مشروع دلتا جنوب الوادى ليس إختراعا من بنات افكار أحد بعينه ولكنه حلم قديم وعتيق لم يجد من يجسر على المغامرة باختراق آفاقه الصعبة من قبل لاسباب عديدة ومتنوعة، لعل أهمها

وأبرزها انه كان من المستحيل ان يدعو احد للمخاطرة بإنشاء وادى جديد بينما الوادى القديم يئن من مشاكل مستحكمة يتحتم القضاء عليها اولا.

وقد شاءت المقادير أن تتهيأ الفرصة لتحقيق الحلم بعد أن كانت مصر قد استطاعت على مدى سنوات حكم الرئيس مبارك فى ان تقطع شوطا كبيرا على طريق الاصلاح الاقتصادى واعادة تشييد البنية الاساسية وتحقيق المصالحة الاجتماعية وترسيخ قواعد الديمقراطية وفتح الابواب على مصراعيها أمام مشروعات الاستثمارات والتنمية.

كانت الظروف الاقتصادية قد تحسنت وسمحت للدولة أن تتحرك لكى تفتح ابواب التيسير على الناس بعد سنوات من المصاعب ثم لكى تفتح ايضا أبواب الأمل بعد سنوات من الانكفاء على النفس فى ساحة العمل الداخلى من أجل ترميم ما هدمته الحروب واصلاح ما افسدته بعض السياسات ووضع أسس بناء الدولة الحديثة التى تقدر على مجاراة العصر بعد ثورة التكنولجيا والاتصالات.

واذن فان مشروع دلتا جنوب الوادى ليس اختراعا لهذه الحكومة أو تلك كما يحلو للبعض ان يصور الأمر كمدخل يدلف منه الى محاولة التشكيك وهز الثقة فى جدوى المشروع، وهو امر اعتاده شعب مصر واكتسب مناعة قوية ضد مثل هذه المحاولات بعد أن اثبتت له الايام أن المشروعات القومية العملاقة كانت تواجه دائما بسهام التشكيك ثم تتضح الحقيقة فى النهاية ان السهام كانت طائشة وان النوايا لم تكن صافية وأن «الغرض مرض كما يقولون»!

ولو جاز لى ان أبحث عن توصيف دقيق لمسمى هذا المشروع وما سبقه من مشروعات قومية عملاقة فى مرحلة حكم الرئيس مبارك لقلت على الفور ان عصر مبارك هو عصر البناء لمصر الحاضر ومصر المستقبل .

وربما تكمن عظمة فلسفة الحكم فى عصر مبارك فى انه استطاع ببراعة ان يستثمر بذرة السلام فى بداية غرسها لكى يترسخ مفهوم السلام كحقيقة ومنهج عمل يمكن الأنطلاق تحت ظلاله من خوض معركة البناء التى تحتاجها مصر.

اريد أن اقول بوضوح:

ان هذا المشروع القومى العملاق لبناء دلتا جديدة جنوب الوادى وما سيواكبه من مشروعات عملاقة لنقل مياه النيل الى سيناء لأول مرة فى تاريخ مصر يمثل خلاصة المطالب ومجمل الاحتياجات التى كانت فى ضمير الشعب لسنوات طويلة.

ثم أننى لابد وان اضيف هنا:

أن القيمة الحقيقية لعصر مبارك انه احس بهذه المطالب ورصد هذه الاحتياجات، وبادر بالتعبير عن اقتناعه بها فى شكل تحرك ايجابى سريع يستهدف انجازها بقوة التأييد الشعبى وبحسن التخطيط والاعداد لضمان سلامة التنفيذ.

لقد استطاع عصر مبارك ان يحدد وبدقة ما هو المطلوب فى نطاق قدراتنا الذاتية، وما الذى تستطيع ان توفرة لنا سياستنا الخارجية الواعية

وعلاقاتنا العربية التاريخية ودوائر انتمائنا الجغرافية الروحية من قدرات اضافية تساعد على تحقيق المطلوب.

ولم يكن بالفعل ممكنا ان نحقق شيئا مما حققناه حتى الآن أو ما نحلم بتحقيقه غدا بغير القدرة الهائلة لسياسة الهدوء والتعقل التى استطاع من خلالها عصر مبارك ان ينجز وبأسرع ما يمكن شيئا اساسيا فى الداخل يتمثل فى تغيير المناخ الذى كان سائدا فى مصر فى اعقاب حادث المنصة ثم التحرك نحو مناخ جديد حقق المصالح الوطنية، ومنه جرى الانطلاق نحو توظيف الدور الاقليمى والعالمى لمصر باعتبار ان مصر دولة «دور» قبل ان تكون دولة «موقع جغرافى» وقد أدى النجاح المبهر فى ذلك الى انفتاح حقيقى على العالم كله مازالت مصر الى اليوم تستثمر كل خيراته ومميزاته.

ان ما نتحدث عنه اليوم من اقتراب حلم الخروج من الوادى الضيق واقتحام صحراء جنوب الوادى بمشروعات استثمارية وتحويل سيناء من مسرح للحروب والمعارك الطاحنة الى جنة خضراء، لم يكن أمرا وليد المصادفه او جاء من الفراغ.

أن ما نشهده اليوم هو النتاج الطبيعى لسياسة حكيمة استطاعت ان تبدأ البداية الصحيحة وان تتدرج التدرج المعقول وفق خطط مدروسة ترى افاق المستقبل بعين الحقيقة ودون ان تغرق نفسها فى أوهام وآحلام لا تقدر على تحقيقها.

والانصاف يقتضى أن نقول ايضا ان عصر مبارك يمثل سلسلة مكتملة الحلقات فى ظل تعاقب الحكومات، وان هذه السلسلة المتصلة

نجحت فى ان تحقق معجزة مزدوجة تتمثل فى خفض عجز الموازنة الى أقل من ١ ٪ وخفض نسبة التضخم الى ٧ ٪ وتوفير إحتياطى نقدى يقترب من ٢٠ مليار دولار وترسيخ استقرار دائم فى اسعار صرف العملات الاجنبية.

والأمر المؤكد ان الدولة على مدى ١٥ عام استطاعت أن تستثمر خاصية الانتماء العميق لشعب مصر لكى يصب فى النهاية لصالح الوطن باسره. بعد ان احس الاثرياء والقادرون ان كل الضمانات تكفل لهم حرية العمل والاستثمار دون عوائق، وبعد ان ادرك غير القادرين ان هدف كل السياسات فى الداخل والخارج هو مصلحة المواطن المصرى وضمان حصولة على احتياجاته التى توفر له حدا أدنى من الحياة الكريمة.

وأيه نظرة منصفة على الواقع الذى نعيشه والواقع الذى نرصده لاخرين سواء فى دول تماثل ظروفنا أو غيرها ممن كانت الى عهد قريب فى خانة الدول العظمى، نجد اننا بفضل خطط مدروسة ومتدرجة فى الداخل وسياسة دولية استطعنا - وطبقا لشهادات دولية - ان تحتل المركز الثالث بين دول العالم التى تتدفق عليها الاستثمارات الاجنبية تعبيرا عن الثقة فى سلامة وقوة اقتصادنا والاطمئنان لقوة استقرار مصر واستتاب أمنها.

والحقيقة ان من بين اعظم ما يحسب لعصر الرئيس مبارك انه أدرك منذ البداية ان الدولة وحدها لايمكن ان تحقق المعجزات وان تاخذ على عاتقها الوفاء بكل متطلبات التنمية. بل يجب ان تكون هناك مشاركة

شعبية حقيقية لان الجهد المطلوب للانطلاق الى القرن القادم يتجاوز طاقات الدولة ويتطلب عطاء كل فرد من ابناء مصر.

واتذكر اليوم كلمات عمرها ١٨ عاما عندما وقف الرئيس مبارك امام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاقتصادى القومى يوم ١٣ فبراير عام ١٩٨٢ وقال لخيرة عقول مصر الذين دعاهم لتشخيص اوجاع مصر الاقتصادية « انه يجب ان نشترك جميعا فى التصدى لهذه المسئولية لان الامر يخصنا جميعا وكل تدعيم للاقتصاد الوطنى يعود علينا جميعا بالخير المباشر. ومن ثم يتعين ان تكون هناك مشاركة جماعية فى بحث الوسائل والبدائل الكفيلة بتعزيز قاعدة الانتاج وزيادة نسبة الادخار والاستثمار» .

ثم استرجع شريط الواقع الذى كنا عليه قبل ١٨ عاما مضت وأقارنه بواقع الحال الذى نعيشة اليوم ويفتح امامنا ابواب الأمل لحلم الخروج الى وادى جديد دون ان نغفل مهمة اعادة الاعتبار والصلاحية للوادى القديم.

ولا أجد على لسانى سوى كلمة «الحمـــد للـــه »

نعم الحمد لله الذى مكننا من اعادة بناء البنية الاساسية التى كانت قد اصبحت فى شبه خلل كامل.

الحمد لله الذى مكننا من تخطى عقبة الديون الخارجية وإزالة العقبات والقيود التى كانت مفروضة على الاستثمار وتحديث وسائل الاتصال والمواصلات واكتساب المصداقية مع مختلف مؤسسات التمويل الدولية، وتوفير اضخم احتياطى فى تاريخ مصر من العملات الصعبة.

ولعل ذلك هو ما يجعلنى اشدد على القول بأن مشروع دلتا جنوب الوادى هو معجزة شعب وانجاز عصر.

والشعـب هو شعب مصـر.. والعصـر هو عصر مبارك.

وللحقيقة والتاريخ فان فضل المبادرة فى تمكين الشعب من صنع معجزته يعود الى وضوح الرؤية لدى الحاكم الذى نجح فى ان يحدد ملامح واهداف عصره منذ اللحظة الاولى لاعتلائه سدة الحكم.

لقد كان لدى مبارك منذ البداية اقتناع ثابت استوعبه من رصيد المتابعة المتأنية والملاحظة الدقيقة - خلال فترة عمله كنائب لرئيس الجمهورية - بأن ما نواجهه من مشاكل وتحديات اكبر من قدرة وطاقة الدولة مهما تعاظمت مواردها الذاتية والاضافية، وانه لن يحل هذه المشاكل ولن يقدر على مواجهة هذة التحديات سوى الناس أنفسهم.

وكانت لدى مبارك أيضا رؤية صائبة تتمثل فى ضرورة ان تكون الديمقراطية واقعا يعايشه الناس بصدق يشجعهم عل كسر حاجز الخوف وممارسة حرية الرأى حتى يمكن اشراك الشعب كله فى تشخيص المشاكل والقبول - عن رضا وطيب خاطر - بتحمل التضحيات المطلوبة والتكاليف الضرورية لحلها.

ومن أرضية الحيوية السياسية فى الشارع المصرى وتحت أجواء الديمقراطية وحريةالرأى انطلقت الطلقات وتنوعت الاجتهادات وتعددت المبادرات واتسعت رقعة الخيارات أمام صانع القرار.

وتلك احد جوانب المعجزة وأهم ملامح العصر وأبرز سمات التغيير الذى نتحرك على طريقه.

الفصل التاسع

التغيير.. وحسابات العقل !

أى حديث عن التغيير لابد أن يجئ مستندا إلى لغة العقل لأنه كلما اشتد الصراع بين عقل الإنسان وبين طموحه كلما اشتدت عزيمته بحثا عن غد أفضل... ومن حسن الحظ أن العقل المصرى استطاع فى مواجهة تحديات كثيرة أن يثبت قدرته على قهر المستحيل وتحويل الحلم إلى واقع والبرهنة على أن مساحة وطاقة العقل المصرى قادرة على أن تجعل طموحاتنا بغير سقف حتى لو كانت هذه الطموحات تصطدم بافرازات الطبيعة ذاتها.

وقد دارت برأسى كل هذه الافكار والمعانى عندما وضع الرئيس مبارك اصبعه على زر التفجير معلنا بدء العمل بالمشروع القومى العملاق لتنمية جنوب الوادى من فوق ارض منطقة توشكى التى لم تطأها - من قبل - قدم حاكم مصر على طول تاريخ هذا الوطن.

كنت ـ لحظتها ـ قد فرغت لتوى من مطالعة بعض مقالات واراء تثير جدلا صاخبا حول مشروع الوادى الجديد، سواء بإبداء التخوف من صلاحية التربة للاستصلاح والاستزراع، أو التوجس من أنفاق هذه المليارات دون الآطمئنان لضمان توفر المياه اللازمة لاستمرار التدفق فى فرع النيل الجديد الذى سيحمل اسم قناة الشيخ زايد.

وسرعان ماأفقت من هذه الكوابيس وأنا اردد بينى وبين نفسى بعض ابيات حفظتها من قصيدة للشاعر الراحل الكبير عزيز اباظة كان قد قالها فى مطلع الستينات ردا على الذين كانوا يشككون فى امكانية وجدوى بناء السد العالى وقال فيها:

كان حلما فخاطرا فاحتمالا ثم اضحى حقيقة لاخيالا

عمل من روائع الفن جئناه بعلم ولم نجئه ارتجالا

أنه السد فارقبوا مولد السد وباهوا بيومه الأجيالا

يفتح الرزق وهو سد لينساب جنوبا فى ارضنا وشمالا

وإذن فأن الجدل المثار ليس جديدا علينا فى مصر وليس وليد اليوم فقط.

وإذا كانت سنوات الحكم تحت مظلة «الرأى الواحد» قد سمحت بوجود جدل جاد ونقاش واسع حول مشروع السد العالى، فما بالنا ونحن الأن ننعم بديمقراطية تقوم على التعددية الحزبية وتسمح بتعدد الاراء.

وإذا كانت مظاهر الجدل حول السد العالى لم تكن زاعقة الصوت بمثل ما نرى اليوم من «هياج» حول مشروع الوادى الجديد فإن ذلك

ليس إلاشهادة للعصر الذى فتح كل الابواب والنوافذ واطلق العنان لحرية الرأى والاجتهاد، وألغى - وإلى الابد - أية شبهة لتكميم الافواه اوخنق المعارضة.

* * *

وإذا فرغت من هذه المقدمة الضرورية فأننى أعود إلى ما بدأت به الحديث عن الصراع بين عقل الإنسان وبين طموحه.

أريد أن أقول بوضوح:

أن هذا التحدى الرهيب فى مشروع دلتا الوادى الجديد يجئ بمثابة أختيار جديد لقدرة العقل المصرى على ترجمة الطموح والخيال العلمى إلى واقع حى ملموس مهما كانت تحديات الطبيعة ومهما كانت مخاطر ومصاعب التمويل والتنفيذ.

ثم لابد أن أقول أيضا:

أن ذلك ليس أمرا جديدا على العقل المصرى الذى استطاع بذكائه الفطرى أن يوظف الطبيعة دائما لصالحه، ولو لم يكن عقل الإنسان المصرى بهذا الذكاء المقترن بقوة العزيمة وصلابة الإرادة ليبقى نهر النيل رتيبا هادئا عندما يشاء وهائجا عندما يفيض، وبالتالى كانت حضارة مصر تتوقف عند مستوى حضارات الدول الأخرى التى تشاركنا فى مسار النهر من منبعه إلى مصبه، حيث الكلمة الأولى والأخيرة لمزاج النهر وحيث يتوقف طموح الإنسان عند الحدود التى تجود بها الطبيعة حتى لو كانت مجرد حشائش تنبت على ضفاف النهر.

أن العقل المصرى الذى لم يتوقف عن مصارعة الطبيعة من أجل تحقيق طموحاته فى حياة أفضل، وهو الذى أبدع فكرة أنشاء هذا الوادى الجديد بعد دراسات طويلة ومستفيضة شارك فيها خبراء وعلماء من مختلف التخصصات لما يقرب من ٣٠ عاما متصلة.

• وهذا العقل المصرى ليس وليد اليوم وأنما هو أمتداد طبيعى لأجيال سبقتنا لم تتوقف محاولاتها عن مصارعة عوامل الطبيعة القاسية.

* * *

وليس خروجا عن سياق الحديث أن أقول العقل المصرى ظل - على طول - التاريخ - يفكر ويجتهد ويبحث فى كيفية السيطرة على حركة ومنسوب المياه فى النيل بأعتبار أن النهر هو صانع الحياة الاساسى لهذا الوطن.

كانت لدى العقل المصرى هواجس مزمنة من النهر لانه إذا زاد فيضانه كان خطرا مدمرا وإذا انحسرت مياهه كان وبالا على الزرع والضرع معا!

ولم يكن بناء السد العالى فى الستينيات من هذا القرن إلا حصاد ونتاج جهد متصل لما يزيد على ستة الاف عام.

وتدل الكتابات على المعابد والنقوش على الادوات والأوانى الفخارية فى العصر الفرعونى، ثم ماكتب بعد ذلك فى عصور الاغريق والرومان والعرب أن صراع العقل المصرى مع النهر من أجل ترويضه وتحقيق أعلى قدر ممكن للاستفادة من مياهه لم يتوقف طوال آلاف السنين.

والتاريخ يقول لنا أن المصريين القدماء كانوا أول من شيدوا السدود فى العالم بأسره، عندما أقاموا سد «الكفرة» على أحد الوديان القريبة من حلوان، واختاروا للسد أفضل أنواع الاحجار المعروفة باسم احجار «الصوان» لكى يتمكنوا من تخزين نصف مليون متر مكعب لاستغلالها فى مياه الشرب وأعمال المناجم.

وكان قدماء المصريين أيضا أول من أبتدعوا نظام قياس المياه لتحديد منسوبها ارتفاعا أوانخفاضا!

وإذا كان مقياس الروضة يعود تاريخ انشائه إلى عام ٧٠٠ ومازال بناؤه شاهدا على عبقرية العقل المصرى اليوم رغم توقف استخدامه بعد بناء السد العالى، الا أن هناك عشرات المقاييس التى اقيمت فى فترات التاريخ المتعاقبة قبل العصر الميلادى.

* * *

وكان صراع العقل المصرى مع النهر فى إطار طموحاته المتصاعدة مرتبطا دائما ـ بشكل أو بأخر ـ بصراع مماثل مع خطر آخر من اخطار الطبيعة المحيطة بنا وهو خطر الصحراء.

كان هاجس العقل المصرى دائما يتمثل فى خوف مستمر من خطر ماثل فى أن تستطيع حركة رمال الصحراء أن تفرض أيقاعها فى النهاية يزحف يماثل فى خطره ما تحدثه الفيضانات «العالية» من دمار أو الفيضانات «المنحسرة» من خراب!

وكانت عظمة بصيرة العقل المصرى تكمن فى الادراك المبكر إلى أن الصراع مع النهر لابد وأن يوظف فى النهاية لخدمة هدف الصراع مع الصحراء.

ومنذ فجر التاريخ والعقل المصرى يخوض هذه المعركة المزدوجة دون كلل وحسب الامكانات المتاحة... والهدف فى النهاية هو ضبط إيقاع النهر والسيطرة على كل قطرة ماء تصل إلى مجراه لكى تتدفق إلى الصحراء فتوقف زحف رمالها وتنبت الزرع من بطنها، ونتخذ من الزراعة قاعدة صلبه لصناعات تتسع لكل أصحاب الحرف وتوفر فى النهاية منتجات للتجارة يتم شحنها وبيعها لمشارق الأرض ومغاربها.

وربما يفسر هذه الفلسفة والحكمة النابعة من الذكاء الفطرى للعقل المصرى القديم اهتمام القدماء من قبل عصر الملكة حتشبسوت ببناء الاساطيل التى تحمل السلع المصرية «ذهابا» وتعود ممتلئة بالذهب والفضة «إيابا».

* * *

وكان العقل المصرى - على طول التاريخ - يملك رؤية ثاقبة فى عدم السماح لمتطلبات صراعه مع النهر أو الصحراء أن تمس شواهد التاريخ الأثرية حتى من قبل أن تتضح صحوة الأهتمام العالمى بكنوز مصر وآثارها الفريدة.

ولعلنا نذكر كيف وقف وجهاء مصر وعلماؤها لكى ينبهوا ويحذروا من مخاطر الأمرالعجيب الذى اصدره محمد على والى مصر عام

١٨٨٣ للمهندس الفرنسى «دبيلفو» بأن ينزع احجار الأهرام ليستخدمها فى بناء مشروع القناطر الخيرية التى كانت احدى محاولات العقل المصرى لترويض النهر والسيطرة على مياهه والبدء فى تنفيذ نظام الرى الدائم فى منطقة الدلتا لأول مرة فى تاريخ مصر.

ومن حسن الحظ أن المهندس الفرنسى وقد استشعر قلق وجهاء مصر وعلمائها خشى من أن يتصاعد الغضب إلى عصيان يهدد نظام «السخرة» الذى كان يوظف نصف مليون فلاح للعمل «دون أجر» فى المشروع، وتوجه من نفسه إلى محمد على ـ ولم يشر إليه بكلمة واحدة عن مخاوف من العصيان والتمرد لادراكه لطبيعة العناد التى تحكم قراراته ـ وابلغة أن من الاسهل والاوفر فى النفقات أن يتم إستخدام حجارة جديدة من المحاجر بدلا من هدم الأهرام واقتلاع احجارها.

وقد كان هذا التحول أحد المصاعب التى عطلت بناء القناطر الخيرية والتى استغرق بناؤها ثمانية وعشرين عاما حيث جرى افتتاحها عام ١٨٦١.

وبنيت القناطر الخيرية.. وبقيت اهرامات الجيزة كما هى والحمد لله.

ونفس الشىء حدث مع بداية بناء السد العالى!

كانت عملية إنشاء السد العالى تستلزم اغراق منطقة النوبة بالمياة لإقامة أضخم بحيرة، صناعية فى العالم وهى «بحيرة ناصر» لتكون بمثابة مستودع لتخزين المياة التى سيتم حجزها خلف السد.

وكانت فى أرض النوبة آثار لا تقدر بثمن تضم ١٦ معبدا وقلعة وعددا كبيرا من النقوش والمقابر والقصور والهياكل الفرعَونية.

وكان التحدى الكبير أمام العقل المصرى محددا فى كيفية المواءمة بين ما تفرضه التزامات التعمير ممثلة فى بناء السد العالى وبين التزامات الحفاظ على ثروة نملكها ويملكها التراث الإنسانى العالمى مثل معبد فيلة وأبو سمبل.

وكانت الدعوة - عبر اليونسكو - لحملة دولية لانقاذ هذه الآثار النادرة والتى قالت هيئة اليونسكو فى بيانها الشهير انذاك: «أن تلك الآثار التى ربما تصبح فى غد قريب ملكا للعالم كله، وللعالم الحق فى ضمان بقائها وهى جزء من تراث مشترك، وكذلك الذى يضم رسالة سقراط وصور «اجنته» الحائطية وجدران «اركسمال» وسيمفونيات «بتهوفن» كما أن ضياع الشئ الجميل يعتبرمصابا للجميع إذا كان هذا الشئ يزداد حماله ولا ينقص باشتراك الجميع فى التمتع به، فضلا عن أن الأمر ليس مجرد أنقاذ شئ مهدد بالضياع بل هو أيضا أكتشاف ثروة لاتزال خفية واخراجها إلى النور لمصلحة البشرية كلها».

* * *

وإذن فأن التاريخ يؤكد لنا دائما قدرة العقل المصرى على الأنتصار فى صراعه مع الطبيعة وصراعة الذاتى مع طموحه المشروع، ودون المساس بما تركه لنا الاجداد من آثار فريدة ونادرة!

والتاريخ أيضا يقول أن صراع العقل المصرى مع الطموح «المنشود»، كان دائما يجئ فى اطار الالتزام بالقيم الروحية والتعاليم السماوية.

ولم يكن الدكتور محمود حمدى زقزوق مغاليا عندما قال فى أفتتاح الملتقى الفكرى الأسلامى أن الدلتا الجديدة التى أعطى الرئيس مبارك اشارة البدء بها فى منطقة توشكى تمثل تنفيذا صحيحا لأمر الله تعالى بإعمارالأرض.

وأحسب أن المولى عز وجل عندما دعا الإنسان لإعمار الأرض فإنما كان يستهدف إعمال العقل واثبات قدرته على بلوغ طموحاته المشروعة ولو كانت فى شكل تحد لقسوة الطبيعة.

وصدق المولى عز وجل فى كتابة الكريم: «الم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة أن الله لطيف خبير».

وهو القائل جل جلاله» «وسخر لكم الأنهار، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين، وسخر لكم الليل والنهار، وأتاكم من كل ما سألتموه وأن تعدوا نعمة الله لاتحصوها».

حقا ما أعظم ماأنعم الله به علينا مما لايعد ولايحصى!

الفصل العاشر

التغيير.. والتحديث

أعتقد أنه قد آن الأوان لكى نضع هدف تحديث ادارة الدولة على مختلف مستوياتها موضع التنفيذ الفعلى والصارم، وأنه إذا كنا قد ركزنا جهودنا خلال التسعة عشر عاما الماضية على إعادة بناء البنية الاساسية وتجديد المنشأت الانتاجية وتطوير القوانين والتشريعات بما يخدم هدف الاصلاح الإقتصادى الشامل، فإن المهم الأن هو الإدارة السليمة التى تستطيع أن تحوّل الأهداف والطموحات من خطط على الورق إلى واقع ملموس وأن تعكس واقع التغيير الحقيقى الذى نصبو اليه.

أن ثمة حقيقة ينبغى ألا تغيب عن أذهاننا للحظة، ولابد أن نعترف بها، بدلا من محاولة أخفائها أو التقليل من شأنها.. حقيقة تقول أن الجهاز الادارى للدولة يحتاج إلى هزة عنيفة لكى لا تضيع كل جهود

الاصلاح سدى ولكى لايتستمر الفجوة على اتساعها المعهود بين ماهو معلن من سياسات وما هو قائم فى أرض الواقع.

أن النجاح الحقيقى لأى عمل عام لايتوقف عند مجرد وضع الخطط السليمة، وأنما النجاح الحقيقى هو فى مدى القدرة على التنفيذ المنضبط والمتابعة النشطة المستمرة والرقابة الواعية الحريصة على تفوق الاداء وتجنب الاخطاء.

ولكى أكون أكثر تحديدا، فأننى أقول صراحة أن الجهاز الادارى فى مصر - بشكل عام - مازال دون مستوى الحلم والطموح الذى تجسده التوجهات السياسية والإجتماعية والإقتصادية لرئيس الدولة.

وإذا كان أحدأهم أهداف مرحلة التحول الإقتصادى والإجتماعى - التى نعيشها تحت أجواء من الديمقراطية وسيادة القانون - هو اطلاق الطاقات والمبادرات الفردية لتحقيق الزيادة المنشودة فى الإنتاج، فأن استمرار ترهل الجهاز الادارى فى معظم مؤسسات الدولة الانتاجية والخدمية يمثل عائقا ضخما يحول دون ادارة أية مؤسسة بالكفاءة الواجبة.

وإذا كنا نريد بالفعل أن نرتفع إلى مستوى الحلم والطموح الذى تجسده هذه التوجهات. فأن من الضرووى مواجهة مشكلة العمالة الزائدة مواجهة إجتماعية وسياسية وإقتصادية سليمة، بمعنى أن الإدارة الناجحة هى الإدارة التى لاتلجأ لأسلوب التسريح كحل سهل وميسور، وأنما تسعى لابتكار الحلول غير التقليدية لاعادة توزيع هذه العمالة توزيعا سليما يتفق وهدف انضباط العمل من ناحية، وتلبية الخدمات

الجماهيرية فى المؤسسات الخدمية أو تحقيق الأهداف المنشودة فى المؤسسات الأنتاجية من ناحية أخرى.

لعلى أقول: أن الإدارة الناجحة هى التى تستطيع - فى أى موقع - أن تمسح عنا عارا اسمه تدنى ساعات العمل الفعلية، لأن الإنسان المصرى لم يكن أبدا على مدى التاريخ إنسانا كسولا وسلبيا، فهو بانى الأهرامات فى أيام الفراعنة، وحافر قناة السويس فى القرن الثامن عشر ومشيد السد العالى فى الستينيات، وصانع معجزة العبور فى السبعينيات..وقد نجح الإنسان المصرى فى قهر المستحيل فى كل مرحلة توافرت فيها إدارة سليمة قادرة على القيادة والتوجيه.

ولعل هذا ما يدعونى إلى القول أن أى أنطلاق أقتصادى يينبغى أن يواكبه فى التو واللحظة اصلاح إدارى، وأن أية تنمية أنتاجية شاملة يصعب تحقيقها فى غيبة من تنمية إدارية واعية وحديثة.

وسواء كان الأمر يتعلق بمؤسسات خدمية أو مؤسسات انتاجية، فإن أسس تحقيق الإدارة السليمة تكاد تكون واحدة دون أية اختلافات جوهرية.

أن كل مؤسسات الدولة تحتاج فى المرحلة المقبلة إلى تحديث فى أساليب عملها سواء مايتعلق بنظم المعلومات، أو اساليب إتخاذ القرارات، أو اعادة توزيع العمالة بعد تدريبها تدريبا عمليا وفعليا وبما يمكنها من تحمل اعبائها.

وأيضا فأن مرحلة الإنطلاق الإقتصادى تحتاج إلى تبسيط النظم واجراءات التعامل وتوزيع السلطات والصلاحيات على مختلف

مستويات الادارة ضمانا لسهولة دورة العمل من ناحية، واباحة الفرصة لبروز قيادات جديدة من ناحية أخرى.

أن مشكلة الادارة فى مصر تكمن فى اصرار البعض على تصويرها وكأنها كهنوت مقدس لايفهم لغته الا أولئك القادرون على حل الالغاز وفك الرموز والتلاعب بالارقام. فى حين أننا نحتاج إلى ادارة سهلة وسلسة .. أمينة ونزيهة.. تقود بالاقناع قبل العقاب.. وتحارب الفساد والرشوة والمحسوبية بمنطق الوقاية خير من العلاج!

* * *

أن إعادة ترتيب أوضاع الجهاز الإدارى فى مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات خصوصا تلك التى تتعامل مباشرة مع الجمهور، أوتلك التى يتصل عملها باحتياجات المستثمرين ورجال الأعمال وأرباب الصناعات الصغيرة والمهنيين والحرفيين، تمثل ضرورة حيوية لايجاد المناخ الصحى اللازم لتشجيع كل طاقات العمل والابداع التى تريد أن تسهم اسهاما حقيقيا فى عملية إعادة البناء لصرح الإقتصاد المصرى وفق قوانين السوق.. وأظن أن ذلك ينبغى أن يكون فى صدر أولويات عملنا الوطنى.

ولكى أكون أكثر وضوحا فأننى أقول أنه من الصعب أن نتصور أمكان حدوث انسيابية فى دور العمل المكتبى المتعلق بمصالح واحتياجات المستثمرين التى لاتحتمل أى أبطاء ، فى ظل جهاز ادارى يشكو من الترهل والتسيب وغياب الخيط الرفيع بين ضرورات ضبط

مسلسل دورة العمل تجاه أيه قضية، وبين إيجاد التعقيدات واحاطة هذه التعقيدات بغموض غير مشروع يفتح الباب على مصراعية للفساد والرشوة والاستثناء.

وإذا كنا نتحدث عن مناخ جديد ينبغي توفيره لتيسير مسيرة الانطلاق الاقتصادى، فأن هذا الحديث سوف يظل مجرد لغو فارغ من أى مضمون، مالم نضع ايدينا وبكل صراحة على جوهر العيوب المتفشية فى جسد الجهاز الادارى وأن يكون ذلك مدخلا لوضع اسس العلاج الجذرى الذى يقضى على كل هذه العيوب ويؤدى إلى إزالة هذه التشوهات القبيحة.

أن من غير المعقول مثلا أن يكون من بين أهم أسباب العجز والقصور فى الجهاز الإدارى للدولة ذلك التناقض الرهيب فى توزيع قوى العمل بحيث نجد عمالة زائدة تتجاوز كل حد فى دواوين ومصالح، لاعمل بها، ثم نجد عجزا ونقصا فى دواوين ومصالح تحتاج إلى اضعاف العاملين المجودين بها، حتى يمكن تلبية احتياجات الجماهير وقضاء حاجاتهم دون طوابير، ودون انتظار بلغ حد المبيت أمام بعض الدواوين لضمان مكان متقدم فى طابور الغد!

ثم أنه من غير المعقول أن يكون هناك أيضا مثل هذا التفاوت الرهيب بين «اقلية محدودة» تعمل ليل نهار فى عدد من الهيئات والمصالح المنضبطة، و«أغلبية كثيفة» تقول الاحصائيات الرسمية أن متوسط ساعات العمل الفعلية للفرد فى اليوم لايتجاوز ٢٠ دقيقية!

وقد يقول قائل أن هذا الواقع المؤلم هو نتاج طبيعى لتراكمات عمرها عشرات السنين، تمكن خلالها المرض الروتينى البيروقراطى من الانتشار والاتساع فى معظم جسد الجهاز الإدارى للدولة وساعد على ذلك عوامل كثيرة بينها على سبيل المثال تدنى وانخفاض الاجور عن مثيلتها فى القطاع الخاص.

وهذا قول لانجادل فيه ولانغامر بنفيه، ولكنه ليس كل الحقيقة..بل وليس هو مربط الفرس الذى يمكن ان نبدأ من عنده مسيرة الاصلاح.

واقع الأمر هو أننا مازلنا نتعامل داخل الدواوين والمكاتب بنظم ولوائح من أيام السلطة العثمانية، وهذه النظم واللوائح لم تضع فى أعتبارها حقوق الجماهير أو راحتهم، وأنما كان هدف المشروع أنذاك أن يضمن سلامة الاجراءات وأن يضمن حقوق الدولة لكى تتمكن من دفع الجزية للباب العالى .. أما حقوق الناس ومصالحهم فشىء اخر لم يرد على بال المشروع وفكره.

* * *

أن الحقائق الملموسة بشهادات دولية تؤكد أننا أتجزنا عملا ضخما يصلح لأن يكون أساسا راسخا لمرحلة أنطلاق جديدة تنقلنا إلى مصاف الدولة الناهضة التى تحقق الآن معدلات تنمية عادلة كسرت حاجز الفقر والتخلف.

لقد اصبحت لدينا طاقات انتاجية ضخمة جاهزة للتشغيل ويمكن أن تضاعف لنا الإنتاج كما وكيفا، بشرط أن يتوافر عنصر الإدارة السليمة توافرا دقيقا وصحيحا.

وأصبح لدينا أيضا كوادر مدربة قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ونظم الأنتاج المتطورة، وهذه الكوادر والخبرات لا ينقصها إلاحسن التوظيف والاستثمار لمواهبها من خلال انضباط يشجع ويحفز ويثير الهمم.

لقد تغيرت الظروف وتغيرت المقاييس، ولم يعد أمامنا فى عصر المتغيرات سوى أن نملك القدرة على تغيير أنفسنا لكى نستبدل السلبية بالانضباط.. ولكى تحل روح الجدية محل روح التراخى واللا مبالاة.

ولست أريد أن اعدد ملاحظات أخرى كلنا نعرفها ونلمسها.

ولست أقصد أن احمل أحدا مسئولية هذا القصور فى الماضى والحاضر.

ذلك كله ليس مقصدى ولاهو مرادى.

ولكن هدفى أن أنبه إلى حاجتنا الملحة فى البدء فورا فى هز الجهاز الإدارى هزة عنيفة وفرض سيف الانضباط والجدية والنظام على الجميع دون استثناء.

نعم..نحن بحاجة إلى هزة عنيقة تؤدى للافاقة الحقيقية لما يتحتم علينا عمله، وليس مجرد صدمة مؤقتة تشجع بعودة الغيبوبة وحالة اللا مبالاة مرة أخرى.

نحن بحاجة ماسة إلى عمل حقيقى وشجاع يعيد للجهاز الإدارى هيبته ويضمن للمتعاملين معه راحتهم واطمئنانهم.

ولتكن نقطة البداية اعادة النظر فى كل النظم واللوائح والاسراع بتبسيطها دون المساس بجوهر الرغبة فى سلامة الاجراءات وغياب الثغرات.

وهذه البداية تحتاج إلى الأخذ بالاساليب العلمية الحديثة فى حفظ المستندات واصدار الترخيصات ومنح الموافقات، وادراك الدخول فى عصر الكمبيوتر حتى لا يفوتنا الركب كما فاتنا من قبل فى عصرى البخار والكهرباء.

هكذا افهم الإدارة الحديثة التى تحتاجها مصر فى مرحلة الانطلاق الاقتصادى، التى تعبر عنها تلك الطموحات العظيمة المتمثلة فى سلسلة المشروعات القومية العملاقة.

وهذا هو التحدى الحقيقى امامنا إذا كنا نريد أن نقتحم أبواب القرن الحادى والعشرين من ارضية القدرة والتكافؤ فى مواجهة عالم تتلاحم متغيراته وتتبدل حساباته وتتغير تحالفاته بسرعة مذهلة .. ومن ثم يتحتم علينا أن نكون على مستوى التحدى والخطر الذى تمثلة متغيرات رياح «العولمة» التى بدأت تهب علينا وعلى غيرنا.

* * *

وربما يكون ذلك مدخلى للحديث عن «الانضباط» والذى يستحيل القول بامكانية بناء تنظيم ادارى فى غيبة منه، لأن الادارة الحديث اساسها الدقة والنظام والانضباط، فهل هناك من سبيل لتحقيق هذا الانضباط فى حياتنا كمقدمة ضرورية لتحديث إدارة شئون الدولة؟

في أعتقادى أن سبيلنا إلى ذلك أن يكون مجتمعا أكثر انضباطا، يضع قيمة العمل فى المرتبة الأولى من أهتمامه ويوازن بين الحقوق والواجبات ويعرف أن الديمقراطيه لها ضوابطها الصحيحة التى تساعد على انجاز التقدم لا أن تعيقه، وأن تجارب التنمية فى عدد من الدول التى نجحت فى كسر حاجز الفقر والتخلف تشهد بأن الانضباط كان عاملا رئيسيا فى نجاح هذه الشعوب، لانه حفظ لهذه المجتمعات ترابطها وتماسكها، وصان وحدة اهدافها وابقى على دور الدولة قويا فى الحفاظ على القانون وحماية السلام الاجتماعى ووازن بنجاح بين متطلبات التطور السياسى، ومتطلبات التنمية الاجتماعية.

أن الانضباط بمعناه اللفظى يعنى الجدية والالتزام والدقة وحسن أداء الواجب واحترام حقوق الغير والقدرة على التمييز بين ماهو مشروع وجائز وبين ما هو محظور وغير مباح.

أن الانضباط يبدأ من نقطة اتفاق عامة تنتصر على طول الخط لقوة القانون وهيبة السلطة.. ولقد كان من أحد أهم خصائص الاستقرار فى مصر على مر العصور، أنها تملك جهازا اداريا تتوافر له كل مقومات الهيبة والقدرة على رعاية مصالح المجتمع، لأن هذا الجهاز الادارى - ورغم آية تحفظات أو تقولات عليه بدعوى البيروقراطية - كان يمثل صمام أمن ضد أية تجاوزات تتعارض وسمة الانضباط.

وكانت لدينا فى مصر مصالح وهيئات ومؤسسات - حتى فى ظل سنوات الاحتلال - يندر أن نجد فيها عاملا كسولا أو موظفا متمارضا، لأن لائحة الثواب والعقاب كانت معروفة للجميع، وكان تطبيقها يتم فورا ونصا وروحا.

ثم لماذا نذهب إلى الوراء سنوات وسنوات؟

لماذا لانطل بعين الرضا والأحترام للمؤسسة العسكرية المصرية التى تقدم النموذج الأمثل للانضباط والقدرة على اداء الواجب وما هو أكثر من الواجب.. وامامنا الف دليل ودليل على صحة ذلك فى الماضى والحاضر على حد سواء.

أن الانضباط الذى حقق التقدم والانطلاق لشعوب أقل منا عددا وخبرة وتاريخا، هو سلوك عام يقوم على اساس أن اداء الواجب يسبق دائما طلب الحق، والالتزام بعدم الاستثناء في أى شئ وفى أى مجال وتحت أى ظرف..

لعلى أكون أكثر وضوحا وأقول أن الانضباط يتحقق عندما يشعر «الكل» «بأن» «الكل» امام القانون ـ اى قانون ـ سواسية، وأن التعامل مع القضايا والأحداث يتم بمكيال واحد وليس بمكيالين.. وأظن أنه من غير المعقول أن نتحدث عن انضباط فى الدواوين والمصانع والمزارع، بينما المتجهون إلى هذه التجمعات كل صباح يشهدون مذبحة للانضباط فى الشارع الذى يسيرون فيه بمخالفات «تخرق العين» ولا تخضع للمساءلة والحساب، وبالذات من جانب من يفترض انهم حرس الانضباط!

ولست أظن أننى كنت فى سطر واحد مما كتبت اتحدث عن شئ مستحيل، وأنما كنت أحلم بما هو فى أمكاننا أن نحققه بدون تعلل بنقص الامكانيات..

الفصل الحادى عشر

الإدارة الناجحة.. والمدير الكفء

هناك مايشبه الاتفاق الذى يقترب من حد الاجماع فى صفوف الرأى العام بأنه لم يعد امامنا خيار سوى وضع هدف تحديث ادارة الدولة على مختلف مستوياتها موضع التنفيذ الفعلى تحت مظلة من الانضباط الصارم، لأن الادارة السليمة هى التى تستطيع أن تنتقل بأهداف وطموحات العمل الوطنى من مجرد كونها أفكار وخططا مدونة ومرسومة على الورق، إلى واقع ملموس يغير وجه الحياه على امتداد ربوع الوطن.

وربما يدفعنى ذلك إلى معاودة الالحاح من جديد على ضرورة وضع هدف تحديث إدارة الدولة فى صدر اولويات العمل الوطنى فى المرحلة المقبلة لكى نطمئن إلى قدرتنا على مواجهة تحديات القرن الجديد، وما تحملة «رياح العولمة» التى بدأ يشتد هبوبها.

والحقيقة التي ينبغي الا تغيب عن اذهاننا للحظة ولابد أن نعترف بها بدلا من محاولة اخفائها أو التقليل من شأنها مفادها أن الجهاز الإدارى للدولة يحتاج إلى هزة عنيفة لكي لاتضيع كل جهود الاصلاح سدى، ولكي لا تستمر الفجوة على اتساعها المعهود بين ماهو معلن من سياسات وما هو قائم في ارض الواقع لان هناك مايشبه الاجماع على أننا مازلنا نتعامل داخل الدواوين والمكاتب بنظم ولوائح تجاوزتها الاحداث وتجاوزها الزمن ودهستها عجلات التغيير الرهيب الذي هز العالم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في السنوات الأخيرة.

والادهى والأمر من ذلك كله أن هذه اللوائح العقيمة والنظم البالية يتولى مسئولية تنفيذها أناس لم يؤهلوا لمهمة التعامل مع الجماهير، ولم يسع أحد منهم لشغل وظيفته عن اقتناع وبعد حصاد تجربة وخبرة، وأنما يبدو والواحد منهم وكأنه قد ابتلى بهذه المهمة وأن كل همه أن يحتفظ بسلامة الأوراق والتوقيعات التي تبرئ ذمته عند أية مساءلة فقط.

وإذن فأن نقطة البداية تكمن في اعادة النظر في كل النظم واللوائح والاسراع بتبسيطها دون المساس بجوهر الرغبة في سلامة الاجراءات وغياب الثغرات فضلا عن ضرورة التدقيق في اختيار القيادات الادارية المؤهلة التي تستطيع أن تزيح عن كاهل الجهاز الإدارى للدولة تراكمات وموروثات عتيقة ارهقت دورة العمل وأرهقت الجماهير لسنوات طويلة.

نقطة البداية تكمن في مدى القدرة على أن نفك كل هذه الالغاز والطلاسم وأن نوفر كل أدوات المعرفة واساليب الايضاح لجمهور

المتعاملين مع الدواوين والمصالح الحكومية، من خلال لوائح جديدة وقيادات مؤهلة تفهم لغة التعامل الصحيح مع الجماهير.

وهذه البداية تحتاج إلى الاخذ بالاساليب العلمية الحديثة فى حفظ المستندات واصدار الترخيصات ومنح الموافقات، وادراك اهمية الدخول فى عصر الكمبيوتر حتى لايفوتنا الركب كما فاتنا من قبل فى عصرى البخار والكهرباء.

وبعد نقطة البداية يبقى كلام كثير عن أختيار العاملين ورفع كفاءة الاداء وتحسين معدلاته.. وتلك حكاية أخرى قد تحتاج إلى كتاب مستقل بذاته، ولكن الأمر المؤكد هو أن النجاح الحقيقى لأى عمل عام لايتوقف عند مجرد وضع الخطط السليمة، وأنما النجاح الحقيقى هو فى مدى القدرة على التنفيذ المنضبط والمتابعة النشطة المستمرة والرقابة الواعية الحريصة على تفوق الأداء وتجنب الاخطاء.

* * *

ولكى أكون أكثر تحديدا، فأننى أقول صراحة أن الجهاز الإدارى فى مصر - بشكل عام - مازال دون مستوى الحلم والطموح فى القدرة على مواجهة ماينتظرنا من تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وإذا كان أحد أهم أهداف المرحلة - التى نعيشها تحت اجواء من الديمقراطية وسيادة القانون - هو اطلاق الطاقات والمبادرات الفردية لتحقيق الزيادة المنشودة فى الانتاج، فأن استمرار ترهل الجهاز الإدارى فى معظم مؤسسات الدولة الانتاجية والخدمية يمثل عائقا ضخما يحول دون ادارة أية مؤسسة بالكفاءة الواجبة.

ولعل أكبر التحديات التى تعترض بناء ادارة حديثة هو كيفية العثور على الاعداد والأنواع المطلوبة من العاملين الاكفاء ثم كيفية توفير الظروف الملائمة التى تمكن العاملين من النجاح فى اداء مهامهم على الوجه الأكمل.

ولذلك فأن من أهم مهام المدير الناجح فى أى موقع ليس مجرد إنجاز المستهدف تحقيقة فحسب، وأنما القدرة على استمرار اكتشاف المواهب والكفاءات التى تتوافر فيها مواصفات القدرة على القيادة ودفعها إلى خوض التجربة فى تحمل المهام الإدارية المختلفة لاكسابها روح الثقة فى النفس التى تؤهل لسرعة اكتساب ثقة الاخرين وبما يعزز أفضل الاجواء الايجابية التى تدفع جميع العاملين لاعطاء أفضل ماعندهم.

وليس جديدا أن نقول أن الادارة الناجحة هى انعكاس لقرارات ناجحة تخضع قبل صدورها للدراسات المتأنية والتحليل العميق دون أغفال لأن بعض القرارات تحتاج إلى الحسم السريع وعدم الابطاء أو التردد فى أصدارها.

ومن هنا فأن من الحكمة أن تجئ عملية صناعة القرار فى أية مؤسسة تعبيرا عن ادارة واعية تؤمن بالبحث والفحص والتمحيص وتعكف على دراسة وحساب جميع جوانب القرار بكل دقة قبل اصداره، لكي يجئ فى النهاية تعبيرا عن الاتصال بالواقع وليس مجرد ترجمة لنظريات يمكن قرائتها فى الكتب فقط.

والادارة الحديثة ليست موهبة أو ذكاء حاد فقط، وأنما هى معرفة تمتزج بالتجربة التى تولدت من الأتصال المباشر بالعمل اليومى

وافرزت القدرة على التصرف بحسم وسلاسة فى أن واحد وسرعة استبيان مايتطلبه كل موقف على حدة بعيدا عن التسرع «المندفع» أو الجمود «البطئ»!

وليس المدير الكفء هو الذى يسعد بأن يشار إليه بأنه المعجزة التى يصعب تكرارها وأنما هو المدير الذى يشير بكل الابتهاج إلى مجموعة المعاونين له، وأن يعدد فضائلهم وأن يفخر بأن توقعات بعضهم الصائبة تفوق توقعاته فى معظم الأحيان!

بل أن أفضل مقياس للنجاح الإدارى يكمن فى مدى الاستعداد الدائم للتجديد والتطوير رغم التسليم بصحة المقولة بأن كل جديد ليس بالضرورة أفضل من القديم ولكن تجديد الوسائل والأهداف يبقى هو أحد أهم علامات القدرة على البقاء والاستمرار ومواصلة السير فى الاتجاه الصحيح الذى يواكب مايحدث من متغيرات متلاحقة فى عالم اليوم.

* * *

أن القضية فى الاساس هى قضية ادارة حازمة تقدر على أن تطبق الثواب والعقاب بعدالة وموضوعية مجردة.

ولعلى اقول بوضوح أن ما حققناه فى مواقع عديدة من العمل والانتاج خلال سنوات حكم الرئيس مبارك يؤكد أن الادارة السليمة لاتعرف شيئا اسمه المستحيل.. وشاهدى على ذلك المشروع الضخم العملاق لمترو الانفاق ومئات الالوف من الافدنة التى غيرت لون

الصحراء.. والصروح العمرانية والصناعية الضخمة فى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة.

وإذن فأن الفرق بين الانجاز والقصور هو فرق فى الادارة وفن قيادة العمل من موقع لآخر.

وربما تحضرنى هنا قصة النجاح فى ضرب البيروقراطية والروتين فى مستشفيات قصر العينى قبل عدة سنوات، والتى جاءت ردا على من يزعمون أن البيروقراطية والروتين والتسيب امراض موروثة ومزمنة فى الجهاز الحكومى يصعب علاجها.

لقد ثبت بالدليل العملى فى قصة قصر العينى وغيره من المواقع الادارية الحكومية الأخرى مثل بعض وحدات ومكاتب التوثيق بالشهر العقارى أن نقطة البداية تبدأ بتحقيق الهيبة المطلوبة لقمة الجهاز الادارى بأن يكون رأس الجهاز فوق مستوى الشبهات.

لعل هذا هو ما يدعونى إلى القول بأن أى اصلاح سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى ينبغى أن يواكبه فى التو واللحظة اصلاح ادارى وأن اية تنمية انتاجية شاملة يصعب تحقيقها فى غيبة من تنمية ادارية واعية وحديثة.

وسواء كان الأمر يتعلق بمؤسسات خدمية أو مؤسسات انتاجيه فأن أسس تحقيق الادارة السليمة تكاد تكون واحدة دون أية اختلافات جوهرية.

ومن هنا يتحتم الأعتراف بأن كل مؤسسات الدولة تحتاج فى المرحلة المقبلة إلى تحديث فى أساليب عملها سواء مايتعلق بنظم

المعلومات: أوأساليب اتخاذ القرارات، أو اعادة توزيع العمالة بعد تدريبها تدريبا عمليا وفعليا وبما يمكنها من تحمل اعبائها.

وأيضا فأن مرحلة الانطلاق التى نعيشها تحتاج إلى تبسيط النظم واجراءات التعامل وتوزيع السلطات والصلاحيات على مختلف مستويات الادارة ضمانا لسهولة دورة العمل من ناحية، واتاحة الفرصة لبروز قيادات جديدة من ناحية أخرى.

ثم لعلى فى النهاية أقول أن مشكلة الادارة فى مصر تكمن فى اصرار البعض على تصويرها وكأنها تعقيدات لايملك القدرة على تخطيها الامن يصنعونها بأيديهم عمدا واستنادا إلى غموض وعقم اللوائح المعمول بها.

وما أحوجنا إلى ادارة سهلة وسلسة..أمينة ونزيهه.. تقود بالاقناع قبل العقاب وتحارب الفساد والرشوة والمحسوبية بمنطق الوقاية خير من العلاج، وتحتضن الكفاءات والمواهب بدلا من أن تطاردها وتدفعها إلى الانضمام لقوافل الطيور المهاجرة خارج الحدود.

هكذا فهم الادارة الحديثة التى تحتاجها مصر فى مرحلة الانطلاق الاقتصادى..

وهذا هو التحدى الحقيقى أمامنا إذا كنا نريد أن نقتحم أبواب القرن الحادى والعشرين من أرضية القدرة والتكافؤ فى مواجهة عالم تتلاحق متغيراته وتتبدل حساباته وتتغير تحالفاته بسرعة مذهلة.

فهل نحن فاعلون؟

هذا هو السؤال.. بل هذه هى نقطة البداية..

الفصل الثانى عشر

التغيير على أرضية الانجاز

ظن أن هذا الاجماع الوطنى الذى عبرت عنه كل فئات الشعب وطوائفه على مختلف انتماءاتها طوال سنوات حكم الرئيس مبارك ـ كان مجرد عاطفه حب تستهدف إعلان الرضا والمبايعة والتأييد وانما كان هذا الاجماع بمثابة تفويض شعبى يساند التفويض الدستورى ـ من أجل رسم الملامح النهائية لمصر فى القرن الحادى والعشرين.

والذى يدعونى إلى القول بذلك أن شخص ومنهج الرئيس مبارك لا يختلف عليه أحد فى مصر اليوم، بما فى ذلك تلك القلة من أولئك الذين أرادوا الظهور فى كادر الصورة بأسلوب «خالف تعرف» فضاع صوتهم وبهت لونهم فى مظاهرة الحب ولوحة الوفاء التى رسمتها الجماهير بعفويتها وتلقائيتها وصدق مشاعرها.

أن تجديد التفويض الشعبى لمبارك يعنى - بوضوح لا لبس فيه - أن ثقة الجماهير فى حكمة زعيمها هى ثقة بلا حدود استنادا إلى رصيده الضخم الذى سجله بأحرف من نور على مدى ١٩ عاما من المسئولية أثبتت خلالها أنه ليس فقط الرجل المناسب فى المكان المناسب، وانما هو القائد «العظيم» فى الزمن «الصعب» أليس هو الذى خرج بالناس وبالوطن من النفق المظلم الذى وجدنا أنفسنا فى جوفه عقب حادث المنصة المشئوم.

بل أننى أستطيع القول أن هذا الاجماع الوطنى لتوفير هذا التفويض الشعبى بهذه الدرجة من الوعى والاقناع يعكس فى المقام الأول ادراكا حقيقيا لقدرة هذا الرجل على أن يقهر - معنا وبنا - كل ما يحتمل أ ن يصادفنا من تحديات تلوح تباشيرها المبكرة باسم «العولمة».. أليس هو الذى نجح فى أن يقهر مجمل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التى كانت تحاصر الوطن وتحول دون مجرد الحلم قبل الـ ١٩ عاما مضت!

واذا جاز لى أن أعدد بعض أولويات المرحلة القادمة لحكم الرئيس مبارك استنادا إلى ماورد من آراء حرة واجتهادات صريحة بين سطور عبارات الحب والتأييد التى منحها الشعب لقائده فاننى أحددها على النحو لتالى:

١- ان استقرار أمن وسلامة الوطن تحتل مرتبة متقدمة فى أولويات الأجندة الشعبية بعد أن أدرك الجميع أنه لم يكن بإمكان مصر أن تخطو خطوة واحدة على طريق الانجازات الضخمة التى حققتها مع

مبارك لولا مناخ الأمن والاستقرار الذى شمل كل ربوع الوطن بمزيج من يقظة الأمن وصلابته وعدالة البعد الاجتماعى ومشروعيته.

٢ ـ ان الذين ذقوا طعم الحرية ونعموا بأجواء الديمقراطية ولم يعد يقلقهم هاجس الخوف من زائر الفجر أو خشية الاغلاق والمصادرة والنقل والتشريد بدعوى «الخروج عن الخط» أو بادعاء «عدم الالتزام» وكل سائر الشعارات التى كان يجرى توظيفها ـ كذبا ـ باسم ضرورات حماية الجبهة الداخلية وترسيخ الوحدة الوطنية، بينما هى فى جوهرها «سم» قاتل للانتماء الوطنى، «و»جرثومة» تسرى تحت الجلد فى داخل البدن لكى تزرع أمراض السلبية واللامبالاة والأنامالية... هؤلاء يطمعون فى أن يواصل مبارك مسح كل بقايا الصفحات السوداء التى تفوح منها أية رائحة عداء أو مخاصمة للحرية والديمقراطية التى نمت وترعرعت على يديه وسمحت لطاقات المبدعين فى كل مجال أن تعبر عن نفسها فى أمن وأمان.. هؤلاء هم كل شعب مصر ـ على مختلف انتماءاته الفكرية والسياسية ـ يحملون بالمزيد والمزيد من نوافذ الحرية والديمقراطية الجديدة التى لا توفر تنفسا صحيحا للشعب فحسب، وانما توفر للقائد أن يطل على صورة العمل الوطنى بغير رتوش وأن يتعرف على نبض الشارع المصرى دون أى حواجز أوعوائق!

٣ ـ ان تاريخ مصر العظيمة يؤكد أن أعظم فترات هذا الوطن ازدهارا كانت ترتبط دائما بالقدرة على تأهيل أجيال جديدة تقدر على حمل المسئولية وتسلم الراية فى كل مواقع العمل الوطنى ضمانا

لتواصل الأجيال وتفاديا لوجود أية فجوة يمكن أن تنشأ «مستقبلا» عن غياب الخبرة الضرورية فى ساحة الممارسة.. ومن ثم، فان الشعب يتطلع إلى الولاية الرابعة التى يتوافق عمْرها الزمنى مع بداية قرن جديد فى أن تتسع مساحة الدفع بدماء جديدة لتجديد روح العمل الوطنى ليس بدافع الالحاح على التغير - لمجرد التغيير - كما يلح البعض وأنما بدافع الاستمرار لضمان استمرار المسيرة مع القائد الهادئ الحكيم المتزن الذى يصنع بهدوئه منهج التدرج الطبيعى الذى يسير عليه أفضل الأجواء الملائمة لتحقيق هذا الحلم المنشود الذى يجمع بين الاستمرار والتجديد تحت مظلة الاستقرار.

٤ - أن الإصلاح الإدارى - وقد تحقق منه فى الـ ١٩ عاما الماضية من مالا يمكن لأحد تجاهله أو انكاره - مازال يمثل هدفا ملحا لمزيد من الاصلاح والتحديث والتطوير، الذى يواكب متطلبات عصر جديد لا تتبدل أدواته وآلياته بمعدلات سريعة متلاحقة فحسب، وأنما تتبدل وتتوالى معه متغيرات فكرية ومتلاحقة ينبغى أن نؤهل أنفسنا لحسن التعامل معها باعادة النظر فى كل أساليب عملنا الإدارى الذى مازال يعانى من بعض أمراض الروتين والبيروقراطية والشلل الوظيفى!

٥ - أن قضية الزيادة السكانية - وقد تحقق قدر لا بأس به على طريق الوعى بها وبمخاطرها فى السنوات الأخيرة - تبقى بالنسبة لوطن مثل مصر قضية مصيرية إلى مزيد من الجهد والحسم - بالوعى قبل التشريع - لكى نضمن لأجيال الغد أن تهنأ بحصاد ما يبذل من

أجلها اليوم فى شكل تنمية شاملة ومشروعات عملاقة، وليس من المعقول أن يستمر هذا المعدل الراهن فى نسبة الزيادة السكانية التى تبتلع عائد التنمية رغم أن معدل النمو فى مصر قد بلغ درجة غير مسبوقة «٧٪ سنويا» وهنا ينبغى التوقف أمام حقيقة مذهلة ومؤلمة فى آن واحد، وهى أن عدد سكان مصر الذى كان فى حدود ٤٠ مليونا أو أزيد قليلا عند بداية حقبة الثمانينيات، قد تجاوز رقم الـ ٦٥ مليون نسمة قبل أن تنتهى حقبة التسعينيات أى أن شعبا جديدا يبلغ تعداده أكثر من ٢٥ مليون نسمة قد أضيف إلى شعب مصر فى أقل من ٢٠ عاما وذلك أمر له دلالاته الخطيرة والمزعجة التى تحتاج إلى تعامل صادق وجاد.. ولعل الرئيس مبارك أراد بتصريحاته الأخيرة لـ «الأهرام» أن يبكر بالدق على ناقوس الخطر مع قدوم الولاية الرابعة، عندما أشار إلى احصائية البنك الدولى التى تقول أن عدد سكان الدنمارك ومصر كان متساويا عام ١٨٩٠ فى حدود ٤ ملايين نسمة لكل منهما، وبعد مائة عام أى عام ١٩٩٠ أصبح عدد سكان الدنمارك ٥ ملايين نسمة وأصبحت مصر ٦١ مليون نسمة.. أى أن الدنمارك زاد تعداد سكانها مليون نسمة فقط فى ١٠٠ عام، بينما بلغت الزيادة فى مصر ٥٧ مليون نسمة!!

٦- ان المعنى على طريق التحول الاقتصادى وترسيخ منهج الأخذ بآليات السوق لتحقيق الازدهار المنشود، ينبغى ألا يفهمه أحد على أنه أشبه بطائر يحلق بجناح واحد هو جناح الفائدة والربح والمكسب والخسارة وقانون السوق وحركة البورصة فقط، وإنما هناك أهمية لتقنين فلسفة العدالة والسلام الاجتماعى التى تمثل أحد أهم ركائز

مرحلة حكم الرئيس مبارك بحيث ينتقل الأمر من مجرد كونه «سياسة حكم» لكى يصبح «قانون حياة» بكل ما للقوانين من قوة وحجية، وذلك يتطلب مزيدا من الرعاية والاهتمام بالفئات الأقل قدرة والأحياء الأكثر ازدحاما والأقاليم الأشد فقرا، فهذه جميعا تمثل خطوطا رئيسية ومعلنة عن منهج الرئيس مبارك وأحلامه - التى بلا حدود - بالنسبة للطبقات الفقيرة والمحرومة ، ومن ثم تبقى مسئوليةوضعها موضع التنفيذ مسئولية المجتمع بأسره بدءا بارتضاء القادرين - طواعية - لسداد التزاماتهم ووصولا إلى الأجهزة الحكومية التى ينبغى أن تزداد درجه استشعارها لمسئولياتها فى هذا المجال، لأن السلام والاستقرار الاجتماعى هما الركيزة الأساسية لسلامة الجبهة الداخلية التى هى القاعدة الصلبة لكل مجالات البناء والتعمير والتنمية والاستثمار.

٧- ان الدستور المصرى ينص صراحة على أن «محو الأمية» واجب قومى وقد كان من بين أهم انجازات حقبة التسعينيات صدور اعلان الرئيس مبارك عام ١٩٩٠ بأعتبار السنوات العشر المقبلة «١٩٩٠ - ١٩٩٩» عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار فى مصر، ولاشك أن خطوات كثيرة ونتائج لا بأس بها قد تحققت على مدى سنوات العقد التى توشك على الاكتمال فى نهاية العام الحالى، لكن الأمانة تقتضى أن نقول أن حجم ماتحقق لم يصل إلى مستوى الحلم الذى كان ينشده الرئيس مبارك من هذا الاعلان التاريخى الذى ربما يكون مفيدا أن يتم تجديده لعشر سنوات أخرى بذات الأهداف والغايات والوسائل التى حددها اعلان عام ١٩٩٠ وبروح المسئولية

المشتركة من جميع الجهات الحكومية والشعبية والتنظيمات الحزبية والسياسية والجمعيات الأهلية، لسد منابع الأمية بتحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ فى مدارس التعليم الأساسى، ووقف ظاهرة التسرب وحشد طاقات المجتمع كله للقضاء على براثن الأمية وتوفير المهارات الأساسية للأفراد من أجل سرعة الإندماج فى عجلة العمل والإنتاج عن طريق الربط الوثيق بين محو الأمية ومراكز التدريب المهنى.

٨ ـ أن ما تحقق على يد السيدة الفاضله سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية فى مجال رعاية الطفولة على مدى السنوات الأخيرة هو الذى يشجع على الأمل فى أن يستمر اهتمام الدولة والمجتمع بقطاع الطفولة ليس فقط فى مجال الرعاية الصحية والعلاجية التى هبطت بنسب الأمراض والوفيات بين الأطفال إلى مادون المعدلات العالمية فى الدول المتحضرة، وأنما أيضا فى مجال التربية التعليمية والتثقيفية سواء للأصحاء أو المعوقين، من أجل أن يأخذوا بأسباب العصر وأدواته الحديثة لكى تبدأ هذه الأجيال الجديدة رحلة تعاملها مع الحياة بأجهزة الكمبيوتر من ناحية، بتهيئة الأجواء الملائمة لها لممارسة الهوايات التى تنمى ملكات الإبداع عندهم في شتى المجالات .. وأظن أن ماورد فى وثيقة عقد حماية الطفل وقعها الرئيس مبارك عام ١٩٨٩ لمدة عشر سنوات يستلزم تجديد العمل بها لعشر سنوات أخرى مقبلة، فالرئيس هو القائل فى ختام هذه الوثيقة: ان الانفاق فى مجال الطفولة هو

خير استثمار نستطيع أن نحققه لمستقبل وطننا.

ثم قد يسألنى أحد:

وماذا عن أولويات السياسة الخارجية؟

وجوابى هو:

ان استراتيجية مصر واضحة ومحددة يمكن تلخيصها فى عبارة موجزة هى توطيد العلاقات مع كل دول العالم، لخدمة قضايا الأمن والسلام الاقليمى والعالمى، وبما ينعكس ايجابيا على الداخل لصالح المواطن المصرى، وبما يلبى متطلبات الدور الفاعل لمصر على مختلف دوائر الاهتمام والانتماء معا.

ثم لعلى أضيف قائلا:

ان الرجل الذى صان مصر فى أصعب اللحظات وحفظ لها سلامها مع نفسها ومع الآخرين، وجنب الوطن مخاطر المتغيرات السياسية والاهتزازات الاقتصادية.. قادر باذن الله على أن يسبق بأفعاله كل أحلام شعبه.

هكذا علمتنا تجربة التعامل معه.. «الكلام القليل والفعل الكثير».

الفصل الثالث عشر

٣ ساحات أساسية للتغيير

هناك سؤال لابد أن نسأله لأنفسنا اليوم ونحن نعيش بداية قرن جديد وموضوع السؤال: هو: ما الذى ينبغى علينا انجازه؟

وربما يكون ضروريا أن نطرحه على أنفسنا فى هذه اللحظة سؤالا هو:

ماهى المجالات التى يستطيع عملنا الوطنى أ ن يتوجه إليها على الفور لكى نحتل مكان الصدارة فى قائمة الأولويات بحيث يكون لها مردودها الملموس الذى يؤكد قدرة الوطن وعطاء المواطنين على بناء الجسر الضرورى مابين الحلم وتحقيق الحلم؟

وهو سؤال لابد أن يكون ميدانا فسيحا لاجتهادات متعددة لأن أموراً كثيرة من قضايا الحاضر وتحديات المستقبل سوف تتوقف على جدية

هذه الاجتهادات بمنطق التفاعل فى بوتقة المصلحة العامة وليس برغبة التصادم فى.ساحة المعارضة.

وإذا جاز لى أن أحاول أن أجتهد، فسوف أقول - بداية - أنه لاخلاف على أننا أنجزنا الكثير والكثير على مدى السنوات الأخيرة، وحققنا ما يشبه المعجزة فى مجالات متعددة أهمها انجاز مسيرة الإصلاح الإقتصادى، وإعادة بناء البنية الأساسية للمرافق والخدمات وإزالة معظم القيود على الاستثمار والتنمية وتحديث المصانع وبناء مدن صناعية جديدة وبدء عصر المشروعات القومية العملاقة فى سيناء وجنوب الوادى.

ولعل فى ذلك مايشجع على اليقين بأن بأستطاعتنا أن نضع كل أهدافنا المستقبلية موضع التنفيذ ولكى تصب كلها فى النهاية فى خدمة هدف أساسى هو التنمية وزيادة الانتاج.

وعندما نتكلم عن التنمية فإ ننا نتعرض لها بمفهوم التصور الذى يضمن لها إكمال جميع أبعادها لأ ن من الخطأ أن يتصور أحد أن الإقتصاد وحده هو موضوع التنمية!

ومن حسن الحظ أن هذا التصور يمثل ركيزة أساسية من ركائز الحكم فى عصر الرئيس مبارك الذى يكرر دائما وفى كل مناسبة أن التنمية لا تقتصر على التنمية الاقتصادية وحدها، ولكنها تأخذ بالضرورةِ التنمية الاجتماعِية والتنمية الثقافية تحت مظِلة الحرص المطلق على العدل الاجتماعى.

بوضوح شديد أقول: إنه مع التسليم بأن الاستثمار والتنمية يمثلان قضية مصير بالنسبة لمستقبل هذا الوطن، إلا أن ذلك ينبغى أن يظل فى إطار رؤية الرئيس التى حددها بقوله: «ان رؤيتى للنظام الاقتصادى الذى يلائم بيئتنا تستند فى تصورى لهدفين رئيسيين هما: زيادة الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية».

وعندما نتكلم عن التنمية والاستثمار فإننا نتصور أن الهدف هو زيادة الانتاج القومى ورفع مستوى المعيشة للمواطنين .. وصحيح أن الهدفين مرتبطان ببعضهما البعض إلى حد كبير، ولكن ينبغى على رجال الأعمال والمستثمرين أن يعملوا على تضييق الفارق الرهيب بين مايستهدفون تحقيقه من أرباح وهو حق «حلال» لهم وبين مايعود على المجتمع فى شكل إسهام واضح فى توفير الخدمات جنبا إلى جنب مع الدولة وفى إتاحة فرصة العمل للباحثين عنها.

وليس بمقدورنا أن نتأخر أكثرمن ذلك فى حتمية استقدام التكنولوجيا الحديثة ليس فقط من أجل تحسين نوعيته لكى يرضى أذواق المستهلكين فى الداخل ويقدر على اقتحام أسواق التصدير فى الخارج، خاصة أننا بدأنا السماح باستيراد الأقمشة والمنسوجات الأجنبية فى اطار سلسلة من الالتزامات المتوالية تفرضها علينا اتفاقية التجارة العالمية المعروفة باسم «الجات» على امتداد السنوات المقبلة.

إن الانطلاق فى مجال التنمية الذى نحلم به اليوم ليس رهنا بتوفير الموارد أواستقدام التكنولوجيا فحسب، وانما هو أيضا رهن بمدى قدرتنا على إحداث تغيير جذرى فى كثير من أفكارنا وعاداتنا وسلوكياتنا الاجتماعية والثقافية، بحيث يتم الأخذ بمنهج جديد فى السلوك الفردى

يرتكز إلى الاعتدال فى الانفاق والادخار والتخطيط للمستقبل.. وهنا لابد للحكومة وأجهزة الدولة أن تقدم للناس المثل والقدوة بالإقلاع عن الإسراف والبذخ والمظاهر الكاذبة وللإنصاف فإن الدولة قطعت شوطا لا بأس به على هذا الطريق منذ مجيئنا ولكن متطلبات «القدوة» تفرض المزيد والمزيد!

وعندما أتكلم عن «القدرة» ودور الحكومة فى ذلك فإننى أتصور أن تكون أجهزة الدولة على جميع مستوياتها أول من يضع دعوة الرئيس مبارك المتكررة لإعطاء الأولوية للمنتجات المصرية موضع التنفيذ، وأن يكون ذلك مدخلا لحملة قومية تأخذ طابع الاستمرار لتفضيل المنتجات المصنوعة بأيد مصرية على أية منتجات أجنبية، وبذلك يكون السلوك الحكومى انعكاسا للمبادئ التى ترددها الحكومة.

وليس من قبيل المبالغة أن أقول بأن نجاح الذين يشغلون مواقع تنفيذية أو تشريعية فى إعطاء القدوة والمثل للآخرين هو الذى يمكن أن يساعد على إحداث التغيير الاجتماعى المنشود الذى طال حديثنا عنه عاما وراء عام.

وأسمح لنفسى هنا أن أستعير تعبيرا دقيقا وبليغا للرئيس مبارك عن مفهوم التغيير الاجتماعى هو:

«إن التغيير ينبغى أن يتجه إلى ثلاث ساحات رئيسية: تغيير اجتماعى وتغيير سياسى وتغيير اقتصادى.. ولابد أن نضع التغيير الاجتماعى فى المقدمة لأنه تغيير فى السلوك الجماهيرى يجب أن يكون عنوانا للانتماء إلى مصر الغد.. ولابد أن يكون هذا التغيير تعبيرا عن أخلاقيات جديدة فى معنى أداء الواجب ومعنى الترابط الاجتماعى

ومسئوليات الأسرة والمدرسة والالتزام بالقيم الروحية قولا وفعلا وتعاملا مع النفس أولا ثم مع الغير»

وإذا كنا نحمد الله على أننا أنجزنا الكثير في إخراج عشرات القوانين التى تزيل كل العقبات أمام حركة التنمية والاستثمار إلا أن تحرير الإدارة «بالمفهوم الصحيح» يظل هدفا ينبغي استكماله «عملا وروحا» !

إن سلسلة القوانين التى تم إنجازها تحتاج إلى قواعد واضحة وحاسمة تؤدى إلى إزالة التفرقة بين صلاحيات الإدارة فى قطاع الأعمال والقطاع الخاص، لإعطاء الحرية الكاملة لإدارات المشروعات العامة فى تنمية انتاجها وتطوير منتجاتها وتمويل استثماراتها من أجل التجديد والتحسين وسرعة استبدال القالب الواحد للوائح العاملين بلوائح نوعية تتفق مع ظروف ومتطلبات العمل فى المواقع المختلفة.

بوضوح شديد أقول!

لقد أن الأوان للتعامل بنظرة واعية متحررة من جانب الأجهزة الحكومية مع القطاع الخاص وقطاع الأعمال وبالذات فى أجهزة التصدير والاستيراد والتراخيص والضرائب والجمارك، بحيث تدب روح عمل جدية فى هذه الأجهزة تدرك قيمة الوقت، كما تدرك أيضا أن دورها هو المساعدة وليس العرقلة وان الحصول على حقوق المجتمع من ضرائب وجمارك ورسوم لا ينبغى أن ينتقص من الحقوق المشروعة للمتعاملين معها.

إن التغيير المنشود فى المناخ لن يتحقق بقرار من الحكومة أو بقانون من مجلس الشعب، وانما التغيير رهن بالفهم الصحيح على جميع

المستويات التنفيذية لأهمية توفير المناخ الصحى للاستثمار عن طريق ازالة جميع القيود والمعوقات وازاحة «عبده الروتين» عن هذه المواقع الحيوية والحساسة.

وإذ جاز لى أن أضع خطوطا عريضة لبعض الموضوعات التى ينبغى أن تتصدر قائمة عملنا الوطنى على الساحة الداخلية فاننى أعددها على النحو التالى:

١- تطبيق النظم الإدارية الحديثة والمتطورة فى مختلف الأجهزة خصوصا تلك التى تهم الجماهير أو تتعامل مع المستثمرين بحيث تختفى من برنامج الحكومة فى السنوات المقبلة أية اشارة إلى خطط البيروقراطية والتيسير على المواطنين، وأن يواكب ذلك تحسين الأحوال المادية للعاملين من ناحية، وإصدار قانون العمل الجديد الذى يواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. من ناحية أخرى.

٢- تنشيط السياحة الداخلية بمايسر ويشجع اقبال المواطنين على قضاء أجازاتهم الشتوية أو الصيفية داخل مصر. وذلك لا يتأتى الا من خلال التوصل إلى صيغة إتفاق بين الحكومة وأصحاب المنشأت السياحية تساعد على تخفيض التكاليف والنفقات للمستثمرين وللمواطنين على حد سواء.

٣- أن يحتل هدف إعادة الانضباط للشارع المصرى وبالذات فى العاصمة أولوية متقدمة فى أجندة عمل الأجهزة الأمنية والمداية لأن السكوت على استمرار تفاقم الوضع المرورى وعدم إحترام

قوانين السير والإنتظار والإشغالات العامة والخاصة تمثل سبة فى جبين الواجهة التى تعكس صورة مصر فى نظر العالم الخارجى، فضلا عما يمكن أن يترتب - على استمرار استحكام هذه الأوضاع وتصاعدها - من مخاطر أمنية واجتماعية نحن فى غنى عنها!

٤ - إزالة أو تقليل كل مسببات الكوارث التى تداهمنا بين الحين والحين عاما بعد عام، بسبب الأهمال أو التقصير أو التراخى من نوع كوارث سقوط المعديات والعبارات فى نهر النيل وحوادث المزلقانات وانهيار المساكن القديمة أو العمارات الحديثة التى يشيدها خربو الذمة تحت عين وبصر الأجهزة المسئولة التى ابتليت بمن انعدمت ضمائرهم وانتفخت كروشهم!

٥ - وضع نهاية لملف العنف والبلطجة فى الشارع المصرى بكل أبعاده الأمنية والاجتماعية والاقتصادية مهما اقتضى الأمر من إجراءات وتشريعات، لأنه لا تنمية ولا ديمقراطية فى غيبة الإستقرار الذى ينشده المجتمع ككل.

ثم أتطلع ببصرى خارج الحدود لكى القى نظرة على متطلبات عملنا السياسى والدبلوماسى على مختلف المحاور، وليس فى ذلك ابتعاد عما كنت أتحدث فيه لأن السياسة الخارجية لمصر فى عهد مبارك تقوم على توظيف التحرك الخارجى لخدمة أهداف التنمية والتطور وتأمين المصالح القومية الحيوية سواء بالعمل على زيادة حجم المساعدات والمنح التى نحصل عليها من الدول الصديقة أو عقد الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجارى الذى يعود على الاقتصاد الوطنى بالنفع أو جذب أطراف خارجية للتعاون معنا فى تحديث وسائل الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة فى الصناعة والزراعة والخدمات.

وإذا كان الاستثمار والتنمية والإنتاج هى اهدافنا ومطالبنا الملحة فى الداخل فان سياستنا الخارجية على امتداد عصر الرئيس مبارك تتحرك بذكاء وعقلانية لخدمة هذه الأهداف.

ومن هنا فإن دور مصر كصانع للسلام ليس مجرد مصادفه..

وأيضا فإن حرص مصر على التضامن العربى والتعاون الإفريقى والتكامل الإسلامى ينبع من إدراك صحيح إلى أننا جزء من أمة عربية إسلامية وقارة افريقية.

وربما فى ضوء هذه الثوابت يمكن استشراف آفاق السياسة الخارجية المصرية خلال العام الجديد بأنها استمرار لثوابت الحكم التى تؤمن بحتمية التشاور مع كل القوى والتعاون مع جميع الدول، وتأكيد الإيمان بأن مصر كانت ومازالت وستظل دولة «دور» قبل أن تكون دولة «موقع» وأن ذلك يحتم عليها استمرار التمسك بمبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول وتوجيه الجهود نحو حل الصراعات بدلا من ادارتها، وصنع السلام بدلا من تفجير الأزمات، والأخذ بأسلوب المصالحة بديلا لنزعات المخاصمة!

ولعل أهم مايميز السياسة المصرية هو القدرة على إحداث التوازن فى مختلف الاتجاهات بحساب دقيق ووفقا لمعايير ثابتة، تأكيداً لصحة المنهج المصرى بعدم وجود أى تناقض بين التزامات مصر تجاه أمتها العربية وبين اختيارها الاستراتيجى للسلام ومواصلة الرهان عليه.

وسوف يبقى التزام مصر باختيارها الاستراتيجى للسلام موازيا لمساندتها لحق الأطراف العربية على مختلف مسارات التفاوض بأنه لا

تفريط فى أرض أو سيادة عربية، وأن المرونة الشكلية فى الإجراءات لاتعلى التنازل عن الصلابة فى المبادئ وأهمها مبدأ «الأرض مقابل السلام».

وليكن الله عونا لمصر وزعيمها على اداء الرسالة وتحقيق الأهداف المرجوة على الصعيدين الداخلى والخارجى.

الفصل الرابع عشر

التغيير.. وحماية الديمقراطية

ونحن نتحدث عن التغيير لابد أن نطرح على أنفسنا مجموعة من الأسئلة.. كيف نحمى شجرة الديمقراطية فى مصر من أى عمليات تقليم اضطرارية أو جائزة؟.. كيف نضمن لهذه الشجرة أن يتواصل نموها وازدهارها، اعتمادا على جذور راسخة غير قابلة للاقتلاع، وأفرع مزهرة تحمل أطيب الثمار؟

هذه كلها أسئلة ينبغى أن نطرحها فى اطار الحديث الشامل عن ضرورات التغيير؟

فى البداية لابد أن نسلم بأن الديمقراطية لم يعد ينظر اليها على أنها إطار ديكورى، وإنما هى إطار للحداثة والتقدم.. بعد أن أثبتت التجارب - على مدى التاريخ وفى أغلب المجتمعات - أن التقدم كان دائما رهنا

بتوافر الأجواء الديمقراطية الصحيحة التى تسمح بمشاركة شعبية حقيقية تصب فى وعاء جهد جماعى للدولة.

ولابد أيضا أن نسلم بأن تجربتنا الذاتية على مدى الـ ١٩ عاما الأخيرة - وهى سنوات حكم الرئيس مبارك - قد كشفت عن رغبة حقيقية من جانب الدولة ومن جانب جميع القوى السياسية حول ضرورة ترسيخ الممارسة الديمقراطية من خلال تعددية حزبية تسمح بحق المشاركة فى إدارة شئون المجتمع، ومراقبة أداء السلطة التنفيذية وإحداث تأثير فاعل فى منطقة صناعة القرار السياسى والاستراتيجى.

ولكن مع ذلك، لابد أن نعترف بأن حجم المشاركة السياسية تحت مظلة التعددية الحزبية مازال دون الحلم ودون الطموح، الذى تتطلع إليه كل الأحزاب بما فيها الحزب الوطنى الديمقراطى صاحب الأغلبية المطلقة فى الشارع الحزبى المصرى.

وتلك - فى حد ذاتها - احدى الظواهر المقلقة أمام من يحلمون بمزيد من الديمقراطية باعتبار أن الأطر الحزبية مهما تعددت تصبح مجرد هياكل فارغة إذا لم تنجح فى جذب واغراء المواطنين على المشاركة السياسية، وممارسة الحقوق التى توفرها مظلة البناء الديمقراطى وفى مقدمتها حق التصويت وإبداء الرأى بشأن السياسات العامة والإسهام فى صنع القرار السياسى.

ويزيد من حدة القلق أن العزوف عن المشاركة السياسية تحت لافتة التعددية الحزبية لا يعود إلى سلبية المواطنين - كما يقال أحيانا - بقدر ما يعود إلى قصور العمل الحزبى وعجزه عن جذب واستقطاب الجماهير..

والدليل على ذلك أنه مع ازدهار حرية الصحافة فى السنوات الأخيرة، اتسع حجم المشاركة الشعبية فى تحرير الصحف وأصبحت صفحات الرأى وأبواب البريد منابر حقيقية تحفل بقدر هائل من الحرية والتنوع، وبما يعكس حيوية الرأى العام ورغبته فى المشاركة عندما تتهيأ الفرص الملائمة لذلك.

ثم لعله مثير للتساؤل ذلك الفارق الهائل بين الحرص على المشاركة فى انتخابات النقابات المهنية والنقابات العلمية والجمعيات والأندية الثقافية والفنية والرياضية وبين العزوف عن المشاركة فى الانتخابات العامة تحت لافتة «التعددية الحزبية».

وأظن أن من الظلم أن نلقى باللوم على المواطنين ونتهمهم بالسلبية فى ضوء هذه المفارقة التى لا تمثل شهادة للعمل النقابى ومؤسسات المجتمع المدنى بقدر ما تشكل عريضة اتهام لقصور الأداء الحزبى.

* * *

إن من الظلم لشعبنا وللحقيقة أيضا أن يواصل البعض ترديد مقولات تفتقر إلى الدقة لإبراء ذمتهم ومسئوليتهم عن قصور الأداء الحزبى والادعاء بأننا شعب يميل إلى السلبية، ويعزف عن المشاركة وأن وراء ذلك جذوراً تاريخية تعود لسنوات القهر والظلم التى أورثت سلوكا اجتماعياً يميل إلى مجاراة السلطة وتجنب معارضة قراراتها، وهو سلوك يخاصم أبسط مكونات الثقافة الديمقراطية التى تقوم على حق الرأى والرأى الآخر.

وربما يجوز القول بالحاجة إلى اجراءات وخطوات تضمن توسيع قاعدة المشاركة السياسية، ولكن الذى لا يجوز هو استسهال إلقاء التبعية على الشارع واتهام الناس ظلما بالسلبية والعزوف عن المشاركة.

وربما يجوز القول بالحاجة إلى توسعة جرعة التثقيف الديمقراطى على امتداد المجتمع بأسره أو الحاجة لضمانات الاطمئنان لنزاهة العملية الانتخابية فتلك أمور يمكن قبولها باعتبارها تتفق ومتطلبات تهيئة الأجواء النقية للممارسة الديمقراطية، ولكن الذى لا يجوز هو الادعاء - الباطل - باحتكار الحقيقة وممارسة منهج الصوت الزاعق لتغطية العجز والقصور عن الأداء الحزبى السليم.

ولنكن صرحاء مع أنفسنا ونعترف بأن سببا رئيسيا من أسباب العزوف عن المشاركة السياسية يعود إلى تنامى ظاهرة العنف التى تصاحب الانتخابات والتى بدأت تدفع قطاعات كبيرة من المواطنين إلى تجنب الذهاب إلى صناديق الانتخابات باعتبارها مناطق خطيرة.. وهذا العنف لا يصنعه الناس، إنما تصنعه رموز حزبية لا يهمها شيئ سوى محاولة اثبات الذات، حتى لو اقتضى الأمر تزييف ارادة الناخبين بدفعهم - قسرا - إلى الإحجام عن الادلاء بأصواتهم.

وليس هناك مايؤدى إلى تغييب الشفافية فى أى عملية انتخابية سوى السماح لغبار العنف أن يحجب العيون عن رؤية الحقيقة داخل الصناديق الانتخابية وخارجها.

ومن هنا تجئ أهمية تجنيب العملية الانتخابية مخاطر العنف الذى يصنع هذا العزوف الشعبى عن المشاركة السياسية ويؤدى إلى تزييف

الإرادة الحقيقية للمواطنين، عندما يتعثر وصولهم إلى صناديق الانتخابات فى وقت يزداد فيه التكالب والصراع على نيل ميزة الحصانة البرلمانية لدوافع وأسباب لم تعد تخفى على أحد.

وهنا أقول: أن ما يسمى بحياد السلطة يصبح أمرا غير مرغوب لأنه يمثل انحيازا لمصلحة العنف، فالصمت والسكوت على أى تجاوزات خشية التعرض للاتهام بعدم الحياد، يهز واحد من أهم شروط نجاح العملية الانتخابية والتى تقع على عاتق أجهزة الشرطة وأجهزة الحكم المحلى المنوط بها تأكيد احترام القانون وتنفيذ وحماية المواطنين من أى نوع من أنواع الإرهاب والابتزاز والتخويف الذى يتولد تلقائيا تحت ظاهرة العنف.

بل إننى أقول بوضوح أن المعيار الحقيقى للشفافية والنزاهة يرتبط بمدى القدرة على تغييب حالة الفوضى واللانظام واللامسئولية وترسيخ واقع الأمن بمفهومه الشامل فى إطار مؤسسي يعكس هيبة الدولة وحرص المجتمع على استخلاص النتائج الصحيحة فى أجواء صحيحة توفر للمواطن سهولة وحرية ممارسة حقه الكامل فى الإدلاء بصوته.

* * *

وليس حديثى عن ظاهرة العنف منطلقا - فقط - من الرغبة فى ضمان شفافية ونزاهة الانتخابات كأحد الاستحقاقات الواجبة مع دخول قرن جديد نتطلع فيه إلى تعميق وتوكيد الممارسة الديمقراطية الصحيحة، وانما ايضا اتحدث من منطلق الرغبة فى إزالة التباس رسخ فى النفوس وافرز انطباعا بأن المواسم الانتخابية كل ٥ سنوات أصبحت أشبه بمواسم الموالد الشعبية حيث ظاهرة العنف ملتصقة وملازمة

بالحالتين.. وانه لاسبيل للانتقال بالعملية الانتخابية من كونها مجرد كرنفالات تمثل «سبوبة رزق» لبعض فئات المجتمع إلى مهرجانات سياسية تثرى حركة الحوار فى المجتمع حول مختلف القضايا إلا بتوفير الأجواء الملائمة التى تستبعد أى مظاهر للعنف المادى المعنوى.

وليس هناك ما يمكن أن يسمح بوجود عناصر فاسدة ومشبوهة على المسرح السياسى بترخيص قانونى يحمل مسمى «الحصانة البرلمانية» سوى غبار العنف والبلطجة الذى يقهر إرادة الناخبين ويحول بينهم وبين يحلمون به.

وعندما أتحدث عن العنف، فإننى لا أقصد بذلك وسائل الترهيب والترغيب بقوة السلاح وأعمال البلطجة فقط وانما أتحدث عن جرائم عديدة أخرى تندرج تحت لافتة العنف مثل نشر أو اذاعة أقوال كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو مجرد التهديد بالانتقام للتأثير فى إرادة الناخبين، أو استخدام العباءة الدينية أو الوظيفية لترجيح كفة مرشح على آخر.. فتلك كلها أمور تندرج تحت مسمى «الضغط» الذى يماثل «العنف» تماما وربما يزيد عنه.

بل إن اساليب العنف التى تشوة التجربة الديمقراطية وتؤثر على الإرادة الحقيقية للناخبين، أصبحت تضم قائمة طويلة من الممارسات غير الحضارية بدءامن اصطناع مظاهرات كغطاء لسب وتلويث الآخرين ومرورا باستباحة حق تمزيق اللافتات وافتعال الأزمات واقتحام اللجان.

* * *

وليس خروجا على سياق الحديث أن أقول إن تنقية الأجواء وتقليم أظافر العنف وضرب كل أشكال البلطجة السياسية تمثل ضرورة عاجلة فى أولويات المرحلة القادمة التى ستشهد صحوة انتخابية مهمة على الساحتين النقابية والبرلمانية.

وليس صحيحا ما يقال بأن الرأى العام قد فقد ثقته فى الانتخابات كعنصر رئيسى لتحقيق أى تغيير سياسى منشود.. ولكن الصحيح أن الرأى العام بحاجة إلى من يشحذ همته ويشجع رغبته فى المشاركة السياسية بالوعى التثقيفى من جانب، وبالممارسات المنضبطة من جانب آخر.

ويعزز من صحة ما أقول به أن البيئة السياسية فى مصر تزداد قوة وعافية عاما بعد عام، بالمقارنة بما كانت عليه الحال قبل عشرين عاما مضت.. ثم إن دور البرلمان فى الحياة العامة - ورغم أى تحفظات على الممارسة تحت القبة - قد أصبح دورا محسوسا وملموسا خصوصا على الصعيد التشريعى ازاء القضايا التى تمس المصالح المباشرة للمواطنين والاحتياجات الضرورية لهم.

ثم إننا لا نستطيع أن نتجاهل فرصة متاحة يمكن أن تسهم فى تعزيز البناء الديمقراطى والتى تتمثل فى نشوء فئات اجتماعية جديدة لم تكن مدرجة فى قوائم النخب السياسية القديمة، ويتوافر لديها الآن طموح للمشاركة وأداء دور بارز مؤثر تحت رايات الديمقراطية التى تنعم بها مصر حاليا.

* * *

ولقد قلت ماقلت دون أن أغفل أنه لم توجد بعد إنتخابات فى أى مكان من العالم يمكن القول بأنها انتخابات حرة مائة فى المائة .. وأيضا فإننى لا اتصور أن أى ضمانات يمكن أن تمنع تماما احتمالات لجوء البعض لوسائل التزوير وتزييف إرادة الناخبين بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

ذلك أمر لم يصل إليه خيالى، ولكننى أتكلم عن ضمانات وضوابط توافر الأجواء الملائمة لإجراء انتخابات سليمة ومحايدة بقدر الإمكان، فى ظل القوانين واللوائح المنبثقة عن الدستور المصرى الذى يؤكد فى وثيقة إعلانه أن سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة فى نفس الوقت.

ولعل ذلك هو مدخلى للاستشهاد بمقولة للرئيس مبارك يمكن أن تكون مسك الختام لهذا الحديث الشائك، حيث يقول بالحرف الواحد:

«فليتنافس المتنافسون وليتسابق المبادرون ولا حجر على أحد اذا إنجاز لرأى دون آخر، ولا لوم عليه إذا اجتهد فأخطأ واتخد سبيلاغير هذا الذى سلكته الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب أو ركز جهده أساسا على استقصاء السلبيات والبحث عن النقائص بقصد التوصل إلى وضع أفضل، وليس بقصد التجريح وزرع اليأس فى النفوس، ومن هنا يستوجب السلوك الديمقراطى أن يحرص كل من يتقدم لحمل أمانة العمل الوطنى على تقديم القدوة الطيبة لغيره، فيبدأ بنفسه قبل أن يدعو غيره إلى الالتزام والتقيد بالضوابط والأصول لأن الجماهير قادرة - بحسها ونظرتها - على التفرقة بين الصادقين المخلصين والمناورين الذين ينهون عن الشئ وهم له فاعلون».

وأظن أن الالتزام والتقيد بالضوابط والأصول كما دعا الرئيس مبارك يمثل ركيزة أساسية من ركائز مهمة كبح جماح العنف، وتقليم أظافره لضمان العبور الآمن على جسر الديمقراطية.

والحياد فى مثل هذه المواقف هو قمة الانحياز للخطأ وللمرفوض.

أقولها أيضا فى إطار المسئولية التى تلزمنا جميعا بحق الاجتهاد وضرورة إبداء الرأى قبل أن تقع «الفأس فى الرأس»!

وعلى كل من يعنيهم الأمر أن ينتبهوا وأن يتأهبوا لما هو قادم .. ولما هو محتمل.

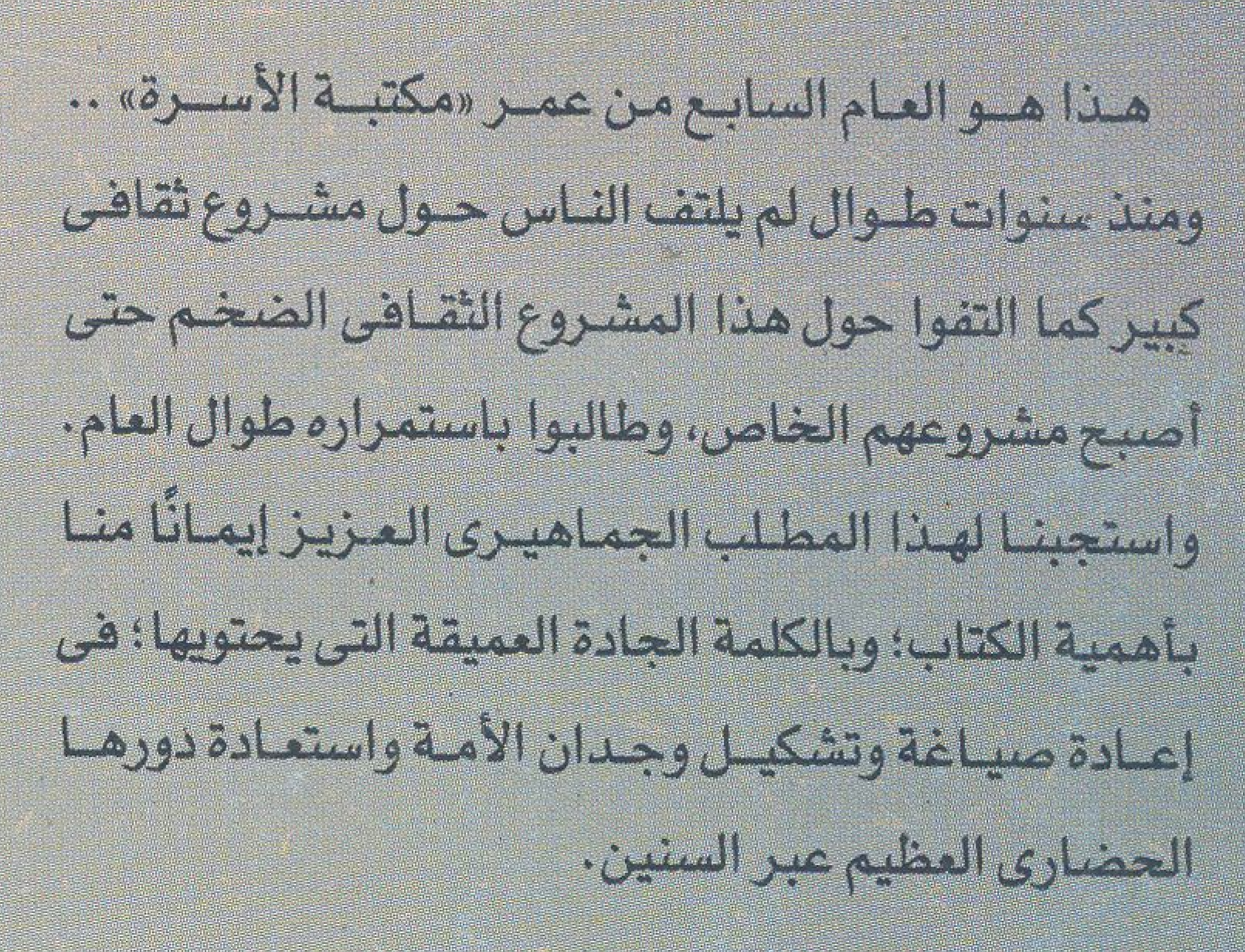
الفهرس

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٥٦٥٣ / ٢٠٠٠

I.S.B.N 977 - 01 - 6978 - 1





هذا هو العام السابع من عمر «مكتبة الأسرة» .. ومنذ سنوات طوال لم يلتف الناس حول مشروع ثقافى كبير كما التفوا حول هذا المشروع الثقافى الضخم حتى أصبح مشروعهم الخاص، وطالبوا باستمراره طوال العام. واستجبنا لهذا المطلب الجماهيرى العزيز إيمانًا منا بأهمية الكتاب؛ وبالكلمة الجادة العميقة التى يحتويها؛ فى إعادة صياغة وتشكيل وجدان الأمة واستعادة دورها الحضارى العظيم عبر السنين.

لقد استطاعت «مكتبة الأسرة» .. أن تعيد الروح إلى الكتاب مصدرًا هامًا وخالدًا للثقافة فى زمن الإبهارات التكنولوجية المعاصرة.. وها نحن نحتفل ببدء العام السابع من عُمر هذه المكتبة التى أصدرت (١٧٠٠) عنوانًا فى أكثر من «٣٠ مليون نسخة» تحتضنها الأسرة المصرية فى عيونها وعقولها زادًا وتراثًا لايبلى من أجل حياة أفضل لهذه الأمة.. ومازلت أحلم بكتاب لكل مواطن ومكتبة فى كل بيت.

سوزان مبارك





١٥٠
قرش